ملخص بعضٍ من أبحاث
العدد الحادي عشر من حولية أمتي في العالم
(الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي)
١٤٣٢-١٤٣٣هـ - ٢٠١١- ٢٠١٢م

إعداد: شيماء بهاء الدين(*)

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الجزء الأول:

عالم الأحداث والمؤسسات وقضايا المرحلة الانتقالية

القوى المصرية وقضايا مرحلة الثورة والانتقال

أ) المؤسسات والقوى السياسية

الإدارة السياسية للمرحلة الانتقالية والسلطة التنفيذية

د.أمل حمادة، أ.سمية عبد المحسن

أولا: المجلس الأعلى للقوات المسلحة وإدارة المرحلة الانتقالية:

ويتناول هذا الجزء من الحولية بالرصد والتحليل موقف كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء، وهما الكيانان اللذان حاول من خلالهما نظام مبارك الاستمرار والالتفاف على مطالب الثورة من خلال إجهاضها وإفراغها من مضمونها. ويرى الباحثان القائمان على إعداد هذا الجزء أن نظام مبارك يتجاوز مجرد شخص الرئيس المخلوع إلى شبكة كاملة من المصالح والعلاقات والقيم والمؤسسات التي عملت على تفريغ وتجريف المجتمع المصري لصالح الرئيس وعائلته بشكل شخصي، وهو الأمر الذي يختلف عن الأشكال التقليدية للأنظمة غير الديمقراطية (الشمولية والأتوقراطية وغيرها).

في الفترة من ٢٨ يناير وحتى ١٠ فبراير لم تتمايز المؤسسة العسكرية عن موقف مبارك إلا في عدم استخدامها للقوة تجاه المتظاهرين. وإلى أن جاء يوم الخميس ١٠ فبراير و بدأت وسائل الإعلام تنقل صورا من اجتماع المجلس الأعلى دون حضور رئيسه / رئيس الجمهورية وأعلن المجلس الأعلى من خلال متحدثه عن البيان رقم(١). لم تمر أربعة وعشرون ساعة على هذا التطور ؛ إلا وظهر النائب عمر سليمان على شاشات التليفزيون ليعلن قرار تخلى الرئيس عن منصبه وتكليفه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، منهياً بذلك المشهد الثوري الأول في مصر من الثورة المصرية. ويركز هذا التقرير على أهم القضايا التي أثيرت في الفترة من ٢٥ يناير وحتى نهاية عام ٢٠١١ والتي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة طرفا فيها، والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

- الملف الدستوري.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- ملف العملية السياسية والانتخابات.
- الملف الأمني.
- ملف الإصلاح الهيكلي.
- ملف المواطنة.

١- الملف الدستوري:

يمكن التمييز في داخل هذا الملف بين مرحلتين هامتين؛ المرحلة الأولى بدأت مع تعديلات الدستور وما ترتب عليها من تداعيات. والمرحلة الثانية فقد ارتبطت بما عرف إعلاميا بالوثائق فوق الدستورية وما تضمنته المشروعات المختلفة من محاولات لضمان وضع خاص للمؤسسة العسكرية. وسارع المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب تنحي مبارك، بالإعلان عن تشكيل لجنة جديدة للعمل على تعديل بعض مواد الدستور وإلغاء أخرى برئاسة المستشار طارق البشري وعضوية تختلف عن تشكيل اللجنة السابقة. انتهي الجدال بحصول التعديلات الدستورية على موافقة ما يزيد عن ٧٧% من الناخبين الذين بلغ عددهم ١٨ مليون ذهبوا للتصويت في ١٩ مارس ٢٠١١ في أول سابقة لانتخابات اتسمت بالنزاهة في عملية التصويت والفرز، وأمنتها قوات الجيش بالتعاون مع قوات الأمن التي ظهر انها مازالت تتعافى من انكسارها في يناير ٢٠١١.

استغرق المجلس الأعلى للقوات المسلحة (باعتباره صاحب السلطة على المستوى الفعلي) ما يزيد عن عشرة أيام قبل أن يعلن عن الإعلان الدستوري الذي أصبح الوثيقة الرسمية التي تحدد خارطة الطريق لانتقال السلطة. ولكن تميزت الفترة ما بين صدور الاعلان الدستوري وانعقاد أولى جلسات مجلس الشعب في ٢٣ يناير ٢٠١٢ بعدد من التطورات في الملف الدستوري اعتبرها عدد كبير من المحللين محاولة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة للإلتفاف على نتائج الاستفتاء، ومحاولة منه لضمان عدد من الامتيازات الادبية والمادية للمؤسسة العسكرية التي بدت مهددة. بالإضافة إلى ملف الدستور؛ فقد قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بدور تشريعي خلال المرحلة الانتقالية تمثل في إصداره عدد من التشريعات (مراسيم بقانون) جرى الإعلان عنها في الجريدة الرسمية.

٢- ملف العملية السياسية والانتخابات:

فقد اعتاد المجلس في رسائله على توجيه الخطاب إلى شعب مصر العظيم وشباب ثورة ٢٥ يناير ؛ وهو الأمر الذي قرأه بعض المحللين على أنه محاولة لتمييز جماعات الثوار

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

(أحيانا بشكل سلبي وأحيانا بشكل إيجابي) عن الجماهير. ولكن نظرة متعمقة في البيانات التي أصدرها المجلس الأعلى توضح لنا تطور موقفه من جماهير المخاطبين وخاصة القوى السياسية "الشبابية " التي اعتبرت في بداية المرحلة جزءا من الثورة العظيمة ولكنها اتهمت في مراحل زمنية تالية بالعمالة أو بمحاولة الوقيعة بين الجيش والشعب.

وكان المجلس الأعلى قد استمر في استخدام سلاح محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية منذ نزوله إلى الشارع في ٢٨ يناير، وتوسع في استخدام هذا السلاح ضد البلطجية والنشطاء والمجرمين والمتظاهرين على حد سواء.

على مستوى آخر تعرض العديد من الصحفيين والإعلاميين لملاحقات من النيابة العسكرية بسبب مقال أو برنامج ؛ واستدعى العديد منهم للتشاور أو التحقيق معهم لسبب أو آخر، وإن لم يتعد الأمر التحقيق؛ فلم يقاض أي منهم. احتفظ المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمسافة متباعدة من تفاصيل العملية الانتخابية التي تركت إدارتها للجنة القضائية العليا للانتخابات برئاسة المستشار عبد المعز إبراهيم، واقتصرت تصريحات قيادته على تشجيع المصريين للمشاركة. ولكن الملفت للنظر هو حالة الجدل التي سادت الشارع السياسي بعد تصريحات متضاربة أعلنها اللواء ممدوح شاهين حول صلاحيات المجلس المرتقب.

٣- الملف الأمني وإصلاح وزارة الداخلية:

كان التكليف الأول للقوات المسلحة في ٢٨ يناير ٢٠١١ هو النزول للشارع للمساعدة في استعادة الأمن. وباعتبار المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الجهة التي تدير البلاد، فقد قام عدد من النشطاء والحقوقيين والسياسيين بتقديم عدد من المبادرات التي تهدف لإعادة إصلاح وزارة الداخلية ولكن لم يكتب لأي من هذه المبادرات أن ترى النور. ومن ثم يمكن لنا رصد ملاحظات منها:

- أن تذبذب الحالة الأمنية في أنحاء الجمهورية أعطي إشارات متضاربة للمواطنين وللمستثمرين.

- استخدمت كل من الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة حالة الانفلات الأمنى لتخويف المواطنين من مزيد من الانهيار في الأوضاع الاقتصادية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

– وجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أكثر مناسبة رسائل إلى المتظاهرين والقوى السياسية خاصة في حالة الحشد الجماهيري لمليونية – بمسئوليتها عن تأمين المنشآت العامة وكذلك تأمين أنفسهم.

٤– ملف المواطنة:

الأقباط:

ويمكن التمييز في طريقة إدارة المجلس لهذه القضية بين ما قبل إحداث ماسبيرو وبين حادثة ماسبيرو على وجه الخصوص وذلك لعدد من الأسباب:

– باستثناء حادثة هدم سور دير وادي النطرون التي قيل أن قوات الجيش تورطت فيها، ففي كل حوادث الاعتداء على كنائس أو أشخاص لم يكن الجيش طرفا في الاعتداء وإنما استدعي في المشهد باعتباره الإدارة التي تتولى شئون البلاد في المرحلة الانتقالية.

شكلت أحداث كنيسة مارينا علامة فارقة في إدارة المجلس العسكري لهذا
- الملف.

ويرتبط بملف المواطنة وحقوق الأقباط القضايا التي تثار حول الدستور الجديد وموقع الشريعة الإسلامية فيه.

المصريون في الخارج:

وتصاعد الحديث عن تصويت المصريين بالخارج مع الحديث عن ترتيبات الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١ ، ولكن تم الاحتجاج بعدد من الصعوبات. وبعد جدل طويل اصدر المشير طنطاوي مرسوما بقانون قبيل انعقاد الجولة الاولى من الانتخابات بهذا الشأن وهو الامر الذي فتح المجال امام ملايين المصريين (معظمهم مقيمون في منطقة الخليج) من التصويت في الانتخابات البرلمانية لانتخاب مجلسي الشعب والشورى.

٥– ملف الإصلاح الهيكلي:

استمرت موجة الاعتصامات والمطالبات التي عرفت إعلاميا بالمطالبات الفئوية بعد رحيل مبارك وطوال عام ٢٠١١. ففي ما يتعلق بالموازنة العامة؛ قام المجلس الأعلى

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

للقوات المسلحة وفقا للمادة ٥٦ من الإعلان الدستوري باعتماد الموازنة بعد تعديلها من قبل مجلس الوزراء. جاء هذا في ضوء تصاعد الطموحات المجتمعية بإعادة تشكيل الاقتصاد المصري بشكل عام والموازنة الحكومية بشكل خاص. وظل عدد من ملفات الفساد المالي والإداري التي سادت خلال فترة حكم مبارك وحكوماته المتعاقبة مغلقا ومستعصيا على المعالجة.

قضية الحد الادني والحد الأعلى للأجور: للقوات المسلحة لم يتعامل مع هذا المطلب الاقتصادي إلا من خلال علاقته بالمطالب والاعتصامات الفئوية والتي رأها المجلس على أنها معطلة لعجلة الإنتاج ومتجاهلة لحقيقة الوضع الاقتصادي مع اعترافه بوجود مشكلات معيشية حقيقية يتعرض لها المصريون بسبب ضعف الدخل الاقتصادي.

ملاحظات ختامية:

لم يكن الهدف من هذا التقرير هو تحليل العلاقات المدنية العسكرية في الخبرة المصرية. ومن العرض السابق يمكن لنا رصد عدد من الملاحظات بينها:

فعلى مستوى القضايا يمكن القول أن مجلس الأعلى للقوات المسلحة وإن كان حاضرا في المشهد السياسي العام ومتحكما فيه ، إلا أنه لم يتصدر كل القضايا في كل الأوقات.

طغى موقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري ومستقبلها على العديد من النقاشات في الشأن الدستوري، وتلاقت مصالح بعض القوى السياسية مع المؤسسة العسكرية في الحفاظ على وضع متمايز للمؤسسة في النظام الجديد.

على مستوى العلاقات الخارجية فقد بدأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفترة الانتقالية مؤكدا على التزام مصر بمجمل تعاقداتها والتزاماتها الدولية سواء ما تعلق منها بالعلاقات مع إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيًا: مجلس الوزراء وإدارة المرحلة الانتقالية:

* نظريًا:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لابد من التمييز نظريًا بين الحكومة الانتقالية وحكومة تسيير الأعمال؛ **فحكومة "تسيير الأعمال"** حكومة مؤقتة تقوم بدور الحارس فى الفترة بين انتهاء حكومة سابقة بعد استقالتها أو إقالتها وقبل تشكيل حكومة جديدة تخلفها. فهي حكومة إبقاء الوضع القائم، أي أنها حكومة "إدارة" وليست حكومة تصرف، حكومة تنفيذ وليست حكومة تفويض؛ فوظيفتها الأساسية والوحيدة هي ضمان استمرار الحياة الطبيعية دون تعطيل، ولكنها ليست مفوضة بالقيام بأي تغييرات في الأوضاع القائمة تنفيذاً لسياسات أو توجهات جديدة.

أما "**الحكومة الانتقالية**" فإنها تعمل، فضلا عن تسيير الشئون اليومية للمواطنين، على إزالة نظام قديم ووضع أسس لنظام جديد قادم. فالحكومة الانتقالية هي التي تضع الإطار العام الدستوري والسياسي للنظام الجديد من ناحية، ومن ناحية أخرى هي المسئولة عن تصفية ومحاسبة أسس النظام السابق.

* دستوريًا:

يقضي **الإعلان الدستوري** الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١، والمستفتى على بعض مواده في ١٩ من الشهر ذاته، بأن يعين المجلس الأعلى للقوات المسلحة مجلس الوزراء ويقيله؛ حيث نصت المادة (٥٦) من الإعلان على أن "يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد" وأن ذلك يتضمن "تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم".

ومن مهام مجلس الوزراء، وفقًا للمادة (٥٧) من الإعلان الدستوري:

١. الاشتراك مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقًا للقوانين والقرارات الجمهورية.

٢. توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة.

٣. إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقًا للقوانين واللوائح والقرارات ومراقبة تنفيذها.

- أداء الحكومات عبر الفترة الانتقالية:

لم تعلن أي من الحكومات الانتقالية عبر العام الأول عقب الثورة **خطة واضحة لأولويات الوزارة وجدولا زمنيا** لتنفيذها، وما يحتاج مدى زمنيًا أطول لا تتمكن حكومة انتقالية من القيام به. كما أن أيًا من تلك الحكومات لم تعلن للمواطنين بشكل واضح وصريح **الإمكانيات المتاحة للحكومة** (سياسيا – اقتصاديا – اجتماعيا ...) لتنفيذ ما لديها من مهام.

١- الملف التشريعي:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وفي إطار هذه القاعدة، تم تقييم أداء مجلس الوزراء في الملف التشريعي من خلال ثلاثة محاور:

- دور مجلس الوزراء في وضع التشريع (قبلي).
- نصوص ومضمون التشريعات المقترحة من قِبل الحكومة وما أثاره بعضها من جدل.
- موقف مجلس الوزراء من التشريعات بعد إعلان المجلس العسكري لها.

وكان التوصل إلى أنه من الواضح إذن أن موقف مجلس الوزراء من المسار الدستوري والتشريعي خلال هذا العام من الفترة الانتقالية قد جاء مخالفًا تمامًا لتلك القاعدة القائمة على "فقه الثورة"؛ حيث صدرت بعض التشريعات التي قوبلت بنقد ورفض، أو أثارت جدلا واسعًا بين القوى السياسية لمخالفتها لروح الثورة بل والانقضاض –أحيانًا– على أهدافها، وتراوح موقف مجلس الوزراء منها بين الصمت أو الموافقة عليها، وصولا إلى المشاركة في صياغة بعضها. الأمر الذي كشف عن اتسام الحكومات المتعاقبة بغياب الرؤية والهدف، وغياب الخطة، والتواطؤ –أحيانًا– لتحقيق مصالح خاصة.

٢- الإصلاح الهيكلي بين الخاص والعام:

واتخذ مجلس الوزراء مجموعة من الإجراءات للتعامل مع الوضع الاقتصادي وتحقيق عملية الإصلاح الهيكلي تضمنت عدة مستويات:

- إجراءات عاجلة.
- إجراءات متوسطة المدى.

تكشف الإجراءات السابقة عن:

- عدم اتخاذ إجراءات حاسمة في مواجهة الفساد المستشري داخل المؤسسات الحكومية (هدم النظام القديم)، والذي يعد سببا أساسيا لكثير من الاحتجاجات والإضرابات.
- التأرجح في القرارات خاصة مع تغير الوزارات، مما يشير إلى استمرار شخصنة الإدارة وغياب عنصر المؤسسية رغم أهميته القصوى في إدارة المرحلة الانتقالية والتأسيس لبناء نظام جديد وإعادة هيكلة الدولة.
- غياب رؤية أو خطة متكاملة لعملية الإصلاح الهيكلي، وإنما جاءت كثير من التحركات جزئية أو استجابة لمطالب معينة، مما يدفع إلى استمرار وتزايد حركة الاحتجاجات وليس الحد منها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

٣- إشكاليات بناء المواطنة:

برزت بعض القضايا المهمة التي عكست حال المواطنة وتعامل مجلس الوزراء معها خلال العام الأول من المرحلة الانتقالية، يمكن رصد أهم ملامحها فيما يلي:

١. الملف الطائفي

٢. ملف الحريات العامة

وقد بدا أن حال المواطنة في مصر لم يرقَ بعد إلى الدرجة التي تكفل حفظ كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته.

٤- الملف الأمني (أمن النظام وأمن الوطن)

ومن أهم أسباب استمرار الانفلات الأمني غياب الإرادة لدى جهاز الشرطة في الإصلاح الداخلي؛ إذ لم يعترف أنه قد أجرم في حق الوطن ضمن النظام السابق وأنه لا يزال يحمل ميكانيزمات الفساد وكثيرا من رعاته. ومن ناحية أخرى تم إغفال الفلسفة الجديدة اللازمة للإصلاح، والتي مفادها أن يكون جهاز الشرطة خدميًا مدنيًا، حارسًا للدولة والناس لا للنظام. ومن ثم كان اهتمام وزارة الداخلية منصبا على حماية منشآت الدولة والممتلكات العامة والخاصة بدرجة أكبر من حرصها على حماية الناس وحياتهم.

عملية التطهير: قراءة في مسار محاسبة النظام السابق

د.إبراهيم عرفات

مقدمة: مسار التطهير تحدد في التحرير:

فالثورة لها جناحان: أصيل ومكمل، مصمم ومتمم، منشئ ومضيف هما الشعب والجيش، الشعب بدأ والجيش أكمل، الأول أطلق الثورة والآخر لم يمنعها، الشعب أنشأ مسيرة التغيير والجيش وعد بأن يضيف إليها. ومع أن بنية الثورة بهذين الجناحين ساعدت على إسقاط مبارك بسرعة قياسية مقارنةً بما جرى في ليبيا واليمن وسوريا على التوالي، إلا أن هذه البنية هي ذاتها التي أدت بالثورة إلى التخبط وتواضع ما أنجزته من محاسبة للنظام القديم والتلكؤ في معركة التطهير. ولم يقتصر الخلل البنيوي لثورة الخامس والعشرين من يناير على العلاقة بين جناحيها، وإنما امتد إلى بنية كل جناح على حدة.

ويحتاج تقييم النتائج المتواضعة التي انتهت إليها معركة التطهير بعد سنة من الثورة – قبل رصد الآليات التي أديرت بها– العودة إلى الخطاب السياسي الذي وجهها. ففي مقابل

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خطاب التثوير الذي خرج من الميدان وطالب بأن تمضي تصفية النظام السابق بسرعة وأن يصل التطهير إلى أبعد نقطة ممكنة، كان هناك خطاب مضاد يتعمد التخدير والعلاج بالمسكنات واستبدال التطهير بالتطويل. نعم نجح دعاة خطاب التثوير أحياناً في فرض إرادته كلما استحوذ على الميدان، لكن رعاة خطاب التخدير استطاعوا في أحيانٍ أكثر أن يُشتتوا لُحمة ائتلافات الثورة. وفي ظل فوضى الخطاب الحاكم للتطهير بين من يدعو إلى التثوير ومن يتعمد التخدير، وفي ظل آليات قليلا ما مالت إلى الشدة والتعسير وفضلت التدرج والتيسير، انتهى مآل السنة الأولى بعد الثورة بإنجازات متواضعة لتأتي معركة التطهير بنتائج أبعد من أن تدعو إلى التفاؤل.

أولا: بعض التنظير حول التطهير:

تتفق أدبيات العلم الاجتماعي على أن الثورة عملية تغيير شامل وسريع وعميق، تطيح بهيكل القوة القائم لتستبدله بآخر يعكس رغبات الشرائح والطبقات الاجتماعية المتضررة والمبادرة إلى التغيير. وتمضي عملية هدم النظام القديم في عدة مراحل تبدأ بالنقد attack فالحشد mobilization فالمواجهة confrontation فالغلبة overpowering وأخيرًا التطهير cleansing تلك المرحلة التي تعد أدق مراحل الهدم وأكثرها أهمية؛ لأن بناءً على نتيجتها تتحدد كثير من ملامح البناء الجديد. وبجانب وجود أداة تنظيمية تشرف على الهدم ومحاسبة النظام القديم، تحتاج عملية التطهير لكي توصف بأنها فعالة إلى توفر أربعة شروط معًا. وغياب هذه الشروط أو بعضها يجعل عملية التطهير إما شكلية أو جزئية:

١) الامتداد ٢) العمق أو الكثافة

٣) الشمول ٤) النفاذية

ثانيًا: خطاب التطهير بين التثوير والتخدير:

لم يكن لثورة الخامس والعشرين من يناير قيادة موحدة، أو أيديولوجية محددة، أو بنية تنظيمية واحدة توجه حشودها. ولذا؛ لم يكن مستغربًا ألا تطور الثورة لنفسها خطابًا متماسكًا بعد إزاحة مبارك لا حول كيفية تطهير مصر من رزايا النظام القديم أو طريقة بناء النظام الجديد. وبسبب غياب هذا الخطاب اتسمت السنة الأولى من الانتقال بدرجةٍ عالية من العشوائية والفوضى. ونتيجة انقسام مكونات الجناح المدني للثورة فيما بينها، ولأن هذا الجناح بادر بالثورة لكنه لم يتول السلطة، وبسبب دخول الجناح العسكري على الخط؛ ولأنه جاء متأخرًا لكنه أمسك بالزمام. لهذا وذاك؛ جاء الخطاب الحاكم للمرحلة الانتقالية بشكلٍ عام،

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وخطاب التطهير بشكلٍ خاص، مضطربًا ومشوشًا متراوحًا بين اتجاهين. خطاب تسميه الورقة "**خطاب التثوير**"، كما كان هناك خطاب مضاد تسميه الورقة "**خطاب التخدير**".

ثالثًا: آليات التطهيـــر بين التيسيـــــر والتعسيـــــر:

تواجه معارك التطهير بعد إسقاط رأس النظام القديم مشكلة في اختيار أدواتها: فإما أن تلجأ إلى الشدة فيزيد التطهير عن الحد، أو أن تركن على النقيض إلى اللين فيقل التطهير عن اللازم. والنتيجتان ضارتان. وفي الحالة المصرية، فإن ثورة الخامس والعشرين مـــن ينـــاير اتسمت منذ بدايتها بسمتين مركزيتين: أ) أنها سلمية، وب) أنها تريد بناء مجتمع ديمقراطـــي. ولو أضيف إلى هاتين السمتين خصائصها البنيوية من حيث عدم وجود قيـــادة أو تنظـــيم أو أيديولوجية، فإنها كانت منذ البداية أقرب إلى الوقوع في مشكلة التطهير بأقل من اللازم منـــه إلى الوقوع في مشكلة التطهير بأكثر من اللازم. وفي محاولة لتحديد مستوى التطهير الآمـــن الذي ينأى بجهود محاسبة النظام السابق عن التطرف ويساعدها في نفس الوقت على أن تكون جادة، حدد البعض ٥٣٠ موقعًا حاكمًا يجب أن تشملها عملية التطهير. وبسبب غياب رؤيـــة جامعة تستوعب تلك العلاقة الجدلية المهمة بين تطهير البنى وتطهير الأفراد، وبسبب تفـــاوت الرأي بشأن المستوى الأمثل للتطهير أو سرعته، فقد جاءت آليات التطهير خلال السنة الأولى من الثورة مثل خطاب التطهير مرتبكة وغير حاسمة وأقرب إلى التواني، والتيسير منه إلـــى الإقدام أو التعسير. ومن أبرز هذه الحالات ما يلي:- أ) حل الحزب الوطني الديمقراطي.

ب) حل المجالس المحلية. ج) إعادة هيكلة وزارة الداخلية.

د) حالة رجال الأعمال الذين جرى حديث وعمل حكومي على توفيق أوضاعهم.

هـــ) إعادة وجوه محسوبة على النظام القديم من جديد إلى مواقعها.

و) محاكمة الرئيس السابق وقيادات مؤسساته.

ولهذا؛ وخلال العام الأول من الثورة، لم تخرج آليات معركة التطهيـــر عـــن الآليـــة القانونية حيث زاد الاعتماد على أسلوب التقاضي إلى حد كبير. ومع أن هذا الأسلوب سليم من حيث المبدأ. لكن ذلك لو أن الأحوال العادية. أما في الأحوال غير العادية مثل حالة الثـــورة، فالقضاء بما يحتاجه إليه من تأن يصطدم مع طبيعة الثورة وما تتطلبه من سرعة.

رابعًا: التطهيـــر بين مآل التبشيـــــر ومآل التنفيـــر:

فكلما كان التطهير شاملًا وعميقًا وسريعًا، استطاع أن يحاصر النظام السابق ويهـــدم قواعده. وخلال سنة، واجهت معركة التطهير عقب ثورة يناير عقبات تؤكد أنه ما يزال عليها

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الكثير كي تحققه، سواء من حيث بناء رؤية لما يجب تطهيره أو وضع برنامج عمل محدد وخطة زمنية واضحة. ولهذا؛ فهي لم تصل بعد إلى العمق اللازم لهدم النظام القديم.

وثمة مآلين:

المآل الأول: مآل التنفير: وذلك بسبب أن معركة التطهير لم تحقق الهدف منها لا بالسرعة المطلوبة، ولا بالأهداف المرغوبة.

أما المآل الآخر: فهو مآل التبشير: ويرى من يعتقد في إمكانيته أن مصر أمام فرصة تاريخية "لإعادة الاعتبار لمعنى التطهير بشكل مدني عادل وحاسم ضد الذين حكموا البلاد فأكثروا فيها الفساد، وليس من العدالة ألا يصب عليهم سوط عذاب".

خاتمة: معركة التطهير والحاجة لإعادة التفكير:

يكتسب تصحيح مسار معركة التطهير أهميته من حقيقة بسيطة، وهي أن الثورة التي لا تقضي على الماضي تصبح بلا مستقبل. وهي ستتواصل لأن طرفا المعادلة، القوى الثورية القادمة وهياكل النظام القديم الباقية، يغذيان ذلك. وبالتالي، سيلزم على من يهتم بهذه العملية أن يعيد النظر على ضوء تطوراتها خلال العام الأول من الثورة في: أ) مجال التطهير، ب) سرعة إيقاعه، ج) أدواته.

ب- المؤسسات والقوى المدنية والمجتمعية

النقابات العمالية والمهنية: الأدوار والمتغيرات

د.أحمد عبد ربه

مقدمة:

فقد مثلت الثورة فرصة سانحة لكل المؤسسات الوسيطة سياسياً واجتماعياً للخروج من القيود والانطلاق نحو القيام بأدوارها الطبيعية في مجتمع ينشد التقدم والرقى والبناء الحضارى. ولما كانت النقابات المصرية العمالية والمهنية أحد ضحايا هذا التكبيل فكان من الطبيعى ان يرتفع ثقف توقعات هذه النقابات نحو مشاركة فاعلة فى الحياة السياسية متغلبة على القيود القانونية والمؤسسية التي فرضت عليها طيلة عقود الجمهورية المصرية الأولى (١٩٥٢-٢٠١١).

ورغم أن الفارق كبير ما بين سيطرة الإسلاميون وبين سيطرة الوطنى المنحل من حيث أن الأخير جاء بإرادة الحاكم مزوراً إرادة شعبه بينما جاء الأول بانتخابات يعتقد أنها حرة ونزيهة، إلا أن التخوفات والتساؤلات مازالت مطروحة حول السياسة التي سيتبعها

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

التشريعيون فى رسم الأطر القانونية بين النقابات والدولة من ناحية، فضلاً عن الدور الـــذي يلعبوه داخل هذه النقابات بعد الفوز بأغلب مقاعد مجالسها من ناحية ثانية.

القسم الأول (وضع النقابات العمالية والمهنية قبل الثورة)

أولا: تحديد مفهومي "النقابات العمالية" و"النقابات المهنية":

وقد بدأت اتفاقيات العمل الدولية الخاصة بالنقابات باتفاقية رقم ١١ و التي أبرمت سنة ١٩٢١ بإعطاء العمال الزراعيين الحق في الاجتماع والتكتل ثم حق النقابات في الاجتماع وحل المنازعات في الأقاليم التابعة لها. ثم الاتفاقية رقم ٨٧ الخاصة بالحريات النقابية وكفالة الحق النقابي. والتي صدرت في سنة ١٩٤٨ واستندت إلي المبادئ التي أقرها مؤتمر فيلادلفيا وإلي أسس التنظيم الدولي التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورته الثلاثين. وقد أسست الاتفاقية الأخيرة أهم المبادئ والأسس الدولية للعمل النقابى ومن أهم هذه الأسس:

- حق جميع أصحاب المهن والحرف فى تكوين نقابات دون إذن مسبق مع احتفاظهم بسلطات كاملة في وضع لوائحها الداخلية.
- حق النقابات في الحصول على عضوية المؤسسات الدولية دون أن يكون للسلطات الإدارية المحلية سلطة حل هذه النقابات أو منعها من الحركة.
- يتعهد العمال أعضاء هذه النقابات باحترام القانون والتشريعات الوطنية والتي تحدد مدة سريان هذه الاتفاقيات الدولية.

وقد تطورت أهداف الحركة النقابية الدولية مسايرة التطورات الاجتماعي والاقتصادية في المجتمعات وبينها:

- o الدفاع عن الحق في العمل وتوسيع فرصه.
- o المشاركة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

حرية التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني لحماية الحقوق الاجتماعية.

ورغم أن تاريخ الحركة النقابية لم يعرف ذلك الفصل بين النقابات المهنية والعماليـــة على اعتبار أن الهدف فى النهاية هو حماية حقوق المنتظمين فى ممارسة جميع المهـــن فـــى مواجهة الرأسمالية، إلا أن هزيمة المعسكر الاشتراكي في مواجهة نظيره الرأسمالي أدت إلى هذا الفصل التدريجي.

ثانيًا: تاريخ نشأة وتطور النقابات العمالية في مصر:

ومن المحطات التاريخية:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

شكل الفلاحون الغالبية العظمى من أبناء الشعب المصري حتى القرن الثامن عشر، ومع بدايات القرن التاسع عشر فقد شهد المجتمع المصري بدايات تحول اجتماعي. ومع نشوء الطبقة العاملة واطراد نمو حجمها ووعيها بوحدة مصالحها دفعها إلى خلق التنظيمات الكفيلة بتحقيق تضامنها ودعم كفاحها الاقتصادي، وقد أدى ذلك بالعمال المصريين إلى بدئ مرحلة من النضال السياسي ضد الاستعمار صاحب رأس المال. ثم شهدت فترة الخمسينيات والستينيات في بدايتها إعدام شهيدي الحركة النقابية (خميس والبقري)، كما شهدت مصادرة الحياة السياسية وتأميم الحريات النقابية من خلال وضع الحركة النقابية داخل إطار مؤسسي عن طريق إنشاء كل من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في (٣٠) يناير ١٩٥٧. وفى فترة السبعينيات والتي بدأت بإصدار القرار الجمهوري رقم (١٠) لسنة ١٩٧١ القاضي بحل جميع التنظيمات النقابية، ثم قام الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي بإصدار القرار (١٠٧) لسنة ١٩٧١ بتشكيل لجان إدارية مؤقتة تحل محل المجالس المنتخبة وكان ذلك بهدف العصف بالقيادات التابعة للعهد الناصري وإبدالها بقيادات مواليه للنظام الجديد ورجاله.

وقد تميزت الحركة النقابية في التسعينيات بضعف نسبى في وتيرتها مقارنة بالسبعينيات والثمانينات، فجاءت التحركات متفرقة وضعيفة في أغلبها وانتهت بسرعة.

ثالثًا: تاريخ نشأة وتطور النقابات المهنية في مصر:

كانت نقابة المحاميين من أوائل النقابات المهنية التي أنشئت في مصر عام ١٩١٢ وفقاً لقانون مستقل وقبل صدور القانون المنظم للعمل النقابي في مصر عام ١٩٤٢. ورغم أن صدور القانون الأخير كان يعنى في الواقع أن تنضوي النقابات كلها تحت غطاء قانوني موحد إلا أن سلطات الاحتلال رأت أن الفصل بين المسار العمالي ونظيره النقابي أفضل من أجل تفتيت وحدة العمل النقابي. ولم تشهد فترات الحكم المختلفة لعبد الناصر والسادات ومبارك أي تغير يذكر في علاقة الدولة بالنقابات المهنية فقد ظل تقييد عمل النقابات ووضع العراقيل أمام إنشائها هو أهم سمات العصور الثلاثة.

رابعًا: الإطار القانوني للنقابات العمالية والمهنية وأهم مشكلاتها:

كان القانون الحاكم للنقابات قبل قيام ثورة يناير المجيدة هو القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ والذي جاء معدلاً للقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ والذي كان بدوره يضع العديد من العراقيل أمام عمل النقابات العمالية عاكساً التوجه الرأسمالي في عهد الرئيس السابق أنور السادات. وقد جاء القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ على خلفية دراميتكية حيث كانت السلطة تخوض حربا شرسة ضد التيار الديني الأصولي بكل صنوفه وألوانه.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

صدر القانون (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ وتعديله الصادر في ١٩٩٥ والمسمى بديمقراطية التشكيلات النقابية المهنية. وقد اتخذت الدولة في سبيل ذلك مجموعة من الإجراءات والممارسات منها التوسع المفرط في استخدام العنف ضد مواطنين عاديين، وكذلك التوسع فى استخدام قانون الطوارئ لمواجهة عناصر التيار الأصولي المسلح، وإحالة مدنيين للمحاكمات العسكرية. وقد نجحت الدولة في أن تحصل على دعم جماهيري لتلك الممارسات. كما جاء فى خلفية كل ذلك رغبة الدولة في الإسراع فى تنفيذ برامج الخصخصة.

وبشكل عام، فقد شهدت مرحلة ما قبل الثورة ما يمكن تسميته باختطاف العمل النقابي المصري سواء بضم كل النقابات العمالية تحت مظلة واحدة تسطر الدولة ورجالها على مجرياتها (الاتحاد العام لعمال مصر) أو من خلال تجريف النقابات المهنية والسيطرة عليها تارة بالحراسة وتارة بالتدخل في شؤونها وتخريب العملية الانتخابية بها وهو ما أدى بالنقابات إلى كفاح مؤسسي وقانوني كبير في محاولة لاستعادة حقوقهم المسلوبة وهو ما سوف نتناوله بمزيد من التفاصيل في القسم الثاني من الدراسة.

القسم الثاني: (وضع النقابات العمالية والمهنية فى المرحلة الانتقالية)

أولا: التغير القانوني في عمل النقابات العمالية والمهنية فى المرحلة الانتقالية:

بدأ الكفاح ضد القوانين المعيبة للنقابات وتحديداً القانونين ١٢ لسنة ١٩٩٥ (قانون النقابات العمالية) و١٠٠ لسنة ١٩٩٣ (قانون النقابات المهنية) في منتصف التسعينيات.

وقد كانت الوقفة الأقوى هي تلك التي جاءت متوازية مع عقد الملتقى الرابع الذي نظمته الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية حول "مستقبل العمل النقابي في مصر" في فبراير ٢٠٠٩.

وقبل أياما معدودة من ثورة يناير المجيدة قضت المحكمة الدستورية العليا، برئاسة المستشار فاروق سلطان، في ٢ يناير ٢٠١١ بعدم دستورية القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، بشأن تنظيمات النقابات المهنية والمعدَّل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية.

وبعد الثورة المصرية فقد كثف النشطاء النقابيون من حملاتهم من أجل وضع قانون جديد للنقابات مع دعوتهم إلى إطلاق الانتخابات وفقاً للقانون القديم– المحكوم بعدم دستوريته– مع اتفاق ضمني بعدم الطعن علي الانتخابات لإعطاء فرصة حقيقية لانطلاق النقابات ودون انتظار مشروع القانون.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويمكن رصد أهم مراحل التحول في الإطار القانوني خلال المرحلة الانتقالية فى النقاط التالية:

أولاً: في مارس ٢٠١١ تم رفع اسم مصر من قوائم الدول الأكثر انتهاكاً لقوانين العمل بواسطة مؤتمر العمل الدولي الذي انعقد فى جنيف فى الشهر نفسه. حيث أكدت لجنة المعايير الدولية الملحقة بالمؤتمر أنه بالثورة المصرية وبالحكم بعدم دستورية القانون ١٠٠ لسنة ٩٣ فإن الحريات النقابية باتت وشيكة في مصر.

ثانياً: قام وزير القوى العاملة الجديدة أحمد البرعي فـــي ٩ مـــارس ٢٠١١ بـــإعلان رسمي عن "إطلاق الحريات النقابية في مصر".

أما مشروع القانون المصري نفسه فقد أعلن عنه الوزير د. أحمد البرعى فى ابريل ٢٠١١ ومن أهم نقاطه ما يلي:

– حددت المادة الثانية من مشروع القانون المحكمة الابتدائية في كل محافظة، مكان إيداع الأشخاص أوراق تأسيس النقابة، أو منظمات أصحاب الأعمال بدلا من وزارة القوى العاملة، وذلك من خلال إنشاء قلم في كل محكمة ابتدائية لقيد هذه المنظمات، وفقا للمادة رقم ١٥، وبالتالي تكون هي المنوطة بالفصل في النزاعات التي تنشأ في هذه المنظمات خلال ثلاثين يوما، وفق المادة ٣٥ من القانون.

ورغم الترحيب الشديد الذي لاقاه المشروع من قبل المؤيدين للحريات النقابية إلا ان الاتحاد العام لعمال مصر– والمحسوب على الحكومة– شن حملة ضارية ضده متمهاً الوزير البرعى ب " تقليص أهمية النقابات العمالية ومكتسبات العمال فى مصر"! وقد تعطل إصدار القانون أكثر من مرة بواسطة المجلس العسكري إلى أن فاض الكيل بالوزير البرعى معلنناً أن "محاولات تقييد الحريات العامة للنقابات مستمرة" ومحذراً من مخاطر ذلك فى المستقبل

ثانيًا: التغير العمليات للنقابات العمالية والمهنية فى المرحلة الانتقالية:

في الوقت الذي شهد فيه الإطار القانوني تراجعاً كبيراً في المرحلة الانتقالية بحيث أنه في الأخير لم يتحرك قيد أنملة بسبب تحرك الفئات الموالية للنظام القديم ضد تحرك الحكومة نحو تغير الإطار القانوني المعيب الذي ظل حاكماً لعمل النقابات لسنوات طويلة على النحو السالف ذكره، إلا أن الإطار العملياتى والمتمثل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة ورفع الحراسة عن العديد من النقابات فقد حدث به تحول ايجابي كبير. وشهد العام ٢٠١١ إجراء الانتخابات في عدد ١٤ نقابة مهنية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ثالثًا: التغير المؤسسي داخل النقابات العمالية والمهنية:

ويحاول هذا المطلب بحث مدى التغير الحادث داخل "مؤسسات" النقابات التي شهدت تغيراً عملياتياً (انتخابياً) ومحاولة رصد وتحليل مدى انعكاس هذه التغيرات على المؤسسة والبناء الداخلي للنقابة. ولقياس هذا التغير سيتم الاستعانة بمؤشرين:

الأول: ما موقف النقابة من بعض الأحداث السياسية وهل عكس موقف النقابة الموقف السياسي للحزب أو التيار المسيطر عليها.

الثاني: التغيير القانوني – في حالة وجوده– وما إذا كان انعكاساً لفلسفة الحزب أو التيار الذي سيطر على مقاعد النقابة أم انه انعكاساً لمطالب جميع التيارات.

وهكذا يمكن أن نخلص إلى نتيجة مؤداها أنه بينما انحازت النقابات إلى الموقف السياسي للتيارات المسيطرة على مجالسها في قضايا عامة بحيث جاء موقف معظم النقابات متوافقاُ شكلا وموضوعا مع موقف الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها أغلبية أعضاء مجالسها، فإن وضع القانون الداخلي لهذه النقابات جاء بناء على توافق مهني بين أعضاء النقابات وغير متشابك مع المواقف الحزبية لتيارات الأغلبية داخل هذه النقابات.

خاتمة عن الحركة النقابية في مصر بعد الثورة.

يمكننا أن نخلص إلى عدد من النتائج بينها:

أولا: كانت الأطر القانونية والعملياتية والمؤسساتية لعمل النقابات العمالية والمهنية في مصر انعكاساُ دائماُ لنمط النظام السياسي في مصر وعلاقاته بالمجتمع وبمؤسساته الوسيطة.

ثانياً: شكلت الثورة نقطة انطلاق ثانية للعمل النقابي في مصر– أو هكذا بدت.

يمكن إذا أن نخلص القول أن الثورة حتى الآن لم تمكن النقابات سوى من مستوى حركى محدود تمثل في تحريرها من الحراسة وإجراء انتخابات في عدداُ كبيراُ منها، إلا أن الإطار القانونى الحاكم لعملها ومحدداُ لعلاقتها بالدولة مازال إطارا جامدا ومكبلا لحركتها في انتظار وضع تشريع جديد من مجلس الشعب بعد تخلى المجلس العسكري عن إصدار مرسوم بقانون جديد أعده الوزير احمد البرعى ووافقت عليه معظم التيارات الموجودة داخل النقابات.

الدولة والعمال ورجال الأعمال:

الاستمرارية والتغيير بعد مرور عام من الثورة

د.ناهد عز الدين

أ.مرام حافظ

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

النظام في مصر كان له وجه آخر أوليجاركي وبيروقراطي معا، فقد استند إلـــى تحالف شبكي يربط بين عائلة الرئيس المخلوع والدائرة المباشرة المحيطة به، وبين كـــل من الأعيان والوجهاء من كبار أصحاب المصالح الاقتصادية (أو رؤوس الفساد).

هذا الجزء من التقرير جمعت مادته وكتبته الباحثة مرام حافظ وينقسم إلى مبحثين:

الجزء الأول، يتناول العمال وما استجد على أوضاعهم بعد ثورة يناير، وخصوصا فيما يتعلق بالحريات والحقوق التنظيمية والنقابية، والتي أتت بعد مرحلة طويلة من النضال العمالي وشارك فيها العمال بمطالبهم التي تمثل جزء لا يتجزأ من مطالب الثورة الأساسية العيش الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. بناء عليه، ويشمل هذا الجزء ثلاثة أقسام تغطي ثلاثة محاور للموضوع:

القسم الأول: يلقي نظرة عامة على الوضع القائم للنقابات العمالية في مصر مع التركيز على دورها في الوساطة بين العمال والرأسمالية من جهة، واستعراض أهم الملامح المميزة لخريطة التنظيمات النقابية من جهة أخرى، ثم ينتقل هذا القسم إلى قراءة في الإطار التشريعي للتنظيم النقابى في ضوء "قانون العمل رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣. لبيان أثره في الهيكل الداخلي للتنظيم، وترتيب علاقاته وتفاعلاته التي عرفت حالة أزمة وتناقض، كما يتعلق ببحث فاعلية دور التنظيم النقابي الرسمي في مرحلة ما قبل الثورة، وأبرز الاحتجاجات والإضرابات العمالية التي شهدتها البلاد قبيل ٢٥ يناير.

والقسم الثاني: يعالج مرحلة جديدة شهدها العام الأول بعد ثورة ٢٥ يناير، مع ظاهرة بروز التنظيمات الجديدة للعمل النقابى، ومواصلتها لطريق النضال من أجل المطالبة بنيل الحقوق والحريات والموقف الرسمي من هذه التحركات، والذي يشمل بالأساس شقين: الشق الأول: يتعلق برصد موقف وزارة القوى العاملة وطرح قراءة تحليلية في البيان الصادر عنها بشأن إطلاق الحريات النقابية، والشق الثاني: يهتم بتتبع ردود فعل المجلس العسكري. كما يختتم هذا القسم بفتح ملف المظاهرات والاحتجاجات الفئوية التي تواصلت على مدار العام ٢٠١١: بين مؤيد ومعارض.

أما **القسم الثالث**، فيدور حول محور العمل النقابي بين الفرص والتحديات في ضوء المؤشرات الأولى للانتخابات البرلمانية، وهي مؤشرات تتصل بمدى تمثيل العمل النقابى لمجتمع العاملين، كما تتطرق لنقابات المنشآت الخاصة، وأهم التحولات التي طرأت على السوق وظروف العمل في مصر بعد الانتخابات. في هذا القسم أيضا تتم تغطية الدور السياسي للنقابات والعلاقة مع الأحزاب والتي ترتبط بالنقابات المستقلة: كسلاح مضاد وكمجال للطموحات السياسية. وفي إطار تحديات السوق العالمى، والتنافسية، يناقش ملف الأجور فى

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مصر، والإشكالية المحيطة بتحديد الحد الأدنى والحد الأقصى. وينتهي هذا الجزء بخاتمة تسعى لاستخلاص أهم الدروس المستفادة نقابيا وعماليا من خبرة عام مضى من الثورة.

الجزء الثاني: ينصب تحديدا على رجال الأعمال، والذين شهد عهد مبارك صعودا غير مسبوق في دورهم وفي ما حظوا به من معاملة تمييزية ورطت الكثير منهم في جرائم الفساد بشتى صوره وأشكاله وفي مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والسؤال المطروح حول رجال الأعمال ينقسم إلى قسمين: **الأول:** هل هم الذين أفسدوا النظام أم أن العكس هو الصحيح؟ وأنهم فقط استفادوا من شبكة الفساد الممتدة والتي تحولت إلى منظومة مؤسسية متشعبه في كافة دوائر السلطة وقطاعات الحكم، تميل هذه الورقة إلى افتراض أن المسئولية الأولى والأخيرة في تحديد خيارات النظام وسياساته وخصوصا في المجال الاقتصادي، وما قد تشتمل عليه تلك التفضيلات السياسية والاقتصادية من محاباة أو تحيزات تقع بالأساس على النخب السياسية الحاكمة والقيادات في مواقع صنع القرار. وبالتالي، فهي رهن لمحددات سياسية، كان للرئيس المخلوع وللحاشية المحيطة به دور الفاعل الرئيس في توجيه مسارها.

وأتى دور رجال الأعمال الضالعين في ممارسة الفساد بشتى صوره، كنهب أراضي الدولة، واستنزاف ثرواتها، وفي أعمال التهريب والسمسرة والمضاربة وغسيل الأموال وغيرها مما يندرج في إطار الجريمة الاقتصادية تاليا على ما قامت به رموز الحكم من فتح للأبواب على مصاريعها أمامهم، لذا يعتبر الكثيرون أن طبقة رجال الأعمال التي عاثت في الأرض فسادا ليست إلى "صنيعة" للسياسيين الذين سعوا إلى خلق هذه الطبقة من المستثمرين الوهميين، لكي تمثل الواجهة الخارجية التي تخفي وراءها حقيقة تشابكات المصالح المتبادلة، وأعمال النهب والتجريف والفساد العميق التي كان للممسكين بزمام الحكم في مصر اليد الطولى فيها، وكانوا هم المستفيد الحقيقي والأول من وراءها.

الثاني، يتعلق بضرورة عدم السقوط في التعميم المبالغ فيه عند النظر لتلك الفئة من رجال الأعمال، فليس كل أصحاب العمل في مصر من الفاسدين بل بينهم بالطبع كثير من الشرفاء. وبعد الثورة أصبحت هناك مجالات جديدة مفتوحة للنشاط وللاستثمار، أبدى إزاءها رجال الأعمال اهتماما ملحوظا، ومنها مثلا: الإقبال بشكل مكثف على الاستثمار في الإعلام، وخصوصا الصحف والقنوات الفضائية الخاصة الجديدة التي تأسست وبدأت بعد الثورة. ومنها أيضا احتمالات الاتجاه إلى التمويل السياسي من خلال الوقوف وراء حزب سياسي معين، أو المشاركة في تأسيسه. لعل حالة نجيب ساويرس نموذج على ما أجراه من مراجعة للأولويات الاستثمارية مع مشاركته في تأسيس حزب المصريين الأحرار، جنبا إلى جنب، مع الدور الذي تقوم به مجموعة قنواته تحت اسم اون تي في ومنها قناة للبث المباشر أفتتحت وبدأت العمل

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بعد الثورة (في نفس الوقت الذي تواردت فيه الأنباء عن تنازله عن جزء كبير من حصته في شركة موبينيل لاتصالات المحمول لصالح شركة فرنسية).

هذا علاوة على الآفاق الجديدة للاستثمار في مصر، وما قد ينجم عن الثورة التي تصدر الشباب صفوفها الأولى من تغيير لهيكل الفرص المتاح، بما يفرز فرصة جديدة مثلا لقيام الشباب بإقامة مشروعات قصيرة أو متوسطة الأجل يسهمون من خلالها في رسم خريطة جديدة لأولويات الاستثمار والتنمية في مصر ما بعد الثورة. هذا فضلا عن أن ثمة رهان معقود على انتهاء الفترة الانتقالية، بوصول الثوار أو من يمثلهم إلى سدة الحكم، فهم على مدار عام كامل لم يحكموا، ولذا، فكثير من اللوم والنقد الموجه شعبيا وإعلاميا ضد التداعيات السلبية التي تشهدها الساحة في مصر، خصوصا الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتدهورة، والذي يتم ربطها، بصورة غير منصفة، بالثورة وكأنها تسببت فيها.يرد عليه، بأن من يحكمون البلاد في هذه المرحلة الانتقالية، ليسوا ممن اشترك في الثورة، حتى وإن ادعى المجلس العسكري حمايتها، إلى أن واقع ما صدر عنه من قرارات وممارسات وما اتبعه من سياسات على مدى عام كامل، والأخطر استمرار مسلسل نزيف الدم وسقوط أعداد متزايدة من الشهداء بين المتظاهرين السلميين في مواجهات دامية مع الأمن، أحاطت دوره بظلال كثيفة من الغموض والشك الذي جسدته أسئلة بدأت من هل هو متباطئ أم متواطئ (في المحاكمات واتخاذ إجراءات نحو استرداد الأموال المنهوبة)؟ وهل هو سوء إدارة وفشل ونقص خبرة وعقلية عسكرية تتسم بالجمود وليست متقنة لدهاليز العمل السياسي وليست مؤهلة بالمرونة الكافية لذلك، أم هي قضية انتماء وولاء لازال المجلس العسكري يدين به للنظام السابق، وأنه جزء منه، ولذا فكل ما يفعله هو الإبقاء على هذا النظام والحيلولة دون سقوطه؟ مما يضفي عليه صفة "الفلول" أو أنه ضالع في الثورة المضادة. فكا للاشتباك بين تلك التأويلات المتباينة لما حدث خلال عام ٢٠١١ وبما يرسم معالم سيناريوهات المستقبل المحتملة يمكن القول أن الأمر يرتهن بتوازنات المصالح المتعارضة والمتصارعة وكيف سيحسم هذا الصراع بحيث يجد أصحاب المصلحة في إنجاح الثورة طريقا يصل بهم إلى صنع القرار، وتوجيه دفة البلاد نحو ما ثاروا من أجله.

المؤسسات الدينية وقضايا الثورة

أ.محمد سنوسي

إشراف: د.أمل حمادة

مقدمة:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

*** مواقف المؤسسات الدينية بشكلٍ عام من المليونيات:**

لم نشهد تغلغل للمؤسسات الدينية في المليونيات المختلفة وإن وجد تواجد فلم يكن بالشكل الرسمي الذي يعبر عن توجه المؤسسة ذاتها. ويمكن أن نلحظ مجموعة من الخصائص التي اتسمت بها مواقف هذه المؤسسات من فكرة المليونيات ذاتها ومن دعم مطالبها أو المشاركة بها. ومن هذه الخصائص:

- أن مواقف هذه المؤسسات في الغالب الأعم تأتي ردود أفعال.
- لم تستجب هذه المؤسسات لمحاولات البعض إشراكها في هذه المليونيات تحت دواعي ارتباطها بها.

أولا: الأزهر والثورة:

١-تأثر الأزهر بالثورة:

حملت الثورة مجموعة من التأثيرات علي الأزهر من الداخل وعلي دورة بعدها حيث وجدنا منها:

- وصلت الموجة الجديدة من النشاط الثوري إلي مؤسسة الأزهر.
- طغت المناقشات السياسية وقضايا الثورة علي الحوارات العلمية.

٢-موقف الأزهر من مجريات الثورة:

- الملف الدستوري:

وبالنظر لموقف الأزهر من التعديلات الدستورية والاستفتاء نجد أن المؤسسة حرصت علي تحفيز المواطنين من أجل المشاركة.و ربما بعد افتقاده دورة الريادي الذي كان يمارسه أراد الأزهر وقياداته من جديد بث روح العمل التوافقي كان إصدار وثيقة تحمل رؤية لدور قوي لمؤسسة الأزهر.

- إشكاليات بناء المواطنة:

كان موقف الأزهر من أحداث التوتر الطائفي التي حلت في مصر بعد الثورة موقفاً متسقًا مع منهج الأزهر الوسطي واستمرارًا لسياسات تم تنفيذها قبل الثورة. و أعلن الأزهر الشريف إطلاق مشروع بيت العائلة المصرية.

ويمكن ملاحظة بعض الأمور علي دور الأزهر في هذا الصدد:

- أن هناك اتفاق من معظم التيارات علي أهمية وجود دور فعال للأزهر باعتباره مستقل ووسطي.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- هناك رغبة من قيادة مؤسسة الأزهر في لعب هذا الدور ليس بقصد إعادة دور الأزهر فحسب، ولكن من أجل العمل علي صياغة خريطة سياسية واجتماعية جديدة أكثر شمولية.

- رغم كل هذه الدعوات بدور جديد للأزهر إلا أن هذا الدور لم يعدو سوي مجرد مبادرات ودعوات ولم يترجم إلي شيء حقيقي فعلي.

- إدارة العملية السياسية والانتخابات:

للمرة الثانية نجد أن الأزهر يقوم بالدور التحفيزي علي المشاركة في العملية الانتخابية كما فعلها في السابق. كما أكد الأزهر أن الظروف الدقيقة التي تمر بها بلادنا في هذه المرحلة الفاصلة في تاريخنا، تدعونا إلي وحدة الكلمة وإعلاء مصلحة الوطن.

علاقة الأزهر بالقوى السياسية:

علاقة القوي السياسية والدينية والأزهر تشهد معضلة حقيقية، فالعلاقة بين الحركات الدينية والأزهر علاقة معقدة من خلال ثنائية التنافس والتداخل. وتؤيد جماعة الإخوان استعادة الأزهر لدوره، والاستقلال عن السلطة السياسية؛ فازدهار دور المؤسسة الرسمية لا يعني إقصاءهم أو الاستغناء عن دورهم.

ثانيًا- الكنيسة والثورة:

- الملف الدستوري:

كانت الكنيسة تبدو في موقف الدفاع عند الحديث عن الدستور ففي الوقت التي تُطالب فيه بالتأكيد علي المادة الثانية من الدستور وعلي استمرار وجودها كانت تطالب بمضامين دستورية تدعم المواطنة وحقوق الأقباط.

التعديلات الدستورية:

ظهرت الكنيسة في هذه الفترة وكأنها تروج لخيار "لا". أنه في الوقت الذي قام فيه عدد من النشطاء الأقباط شن حملة ضد اللجنة المكلفة بإجراء التعديلات الدستورية عبر إصدار بيانات علي الفيس بوك بسبب توجهات أعضائها. إلا أن الكنيسة الكاثوليكية عن طريق متحدثها الرسمي لم تقبل الدعوي التي انطلقت برفض لجنة تعديل الدستور. وفي السياق ذاته، وجدنا أن الطائفة الإنجيلية أعلنت تأييدها الكامل والمطلق لما قام به شباب ٢٥ يناير وثورتهم الشعبية التي قضت علي الفساد. وبحسب عدد من المفكرين الأقباط فإن مرجعية الشريعة الإسلامية ، هي التي أنقذت الكنيسة من ورطتها مع الدولة ومؤسسة القضاء. وعند بدأ التصويت علي التعديلات المقترحة وجدنا أن:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- كان هناك رفض من قيادات الكنيسة الأرثوذكسية في مصر للتعديلات الدستورية حيث أكدوا علي أن مصر في حاجة إلي دستور جديد يؤكد علي مدنية الدولة والمساواة والمواطنة.

- بدأ الحديث في ذلك الوقت عن أن الكنيسة في مصر تحشد لرفض التعديلات الدستورية والمطالبة بدستور جديد يحمل قيم مدنية بالأساس.

- إشكاليات بناء المواطنة:

حاولت الكنيسة دائما التأكيد علي أهمية وجود قيم المواطنة سواء في الدستور أو بتفرعاتها في القوانين والمؤسسات وترسيخ المساواة في كافة الأمور المدنية والدينية. ونجد أن القيادات الكنسية تؤكد دائما علي أن هناك مجموعه من الإشكاليات التي تواجه بناء المواطنة الصحيحة في المجتمع المصري ومنها:

التشدد الذي تدفع به بعض التيارات الدينية من الجانبين المسلم والمسيحي.

القوانين التي عفي عليها الزمني والتي لازالت تعامل الأقباط علي بنفس الطريقة التي كان يعامل بها محمد علي الأقباط وخاصة في موضوع بناء الكنائس وترميم دور العبادة.

وبالنسبة لبعض الأحداث:

- موقف الكنيسة من أحداث ماسيبرو وإمبابة كان دائما يربط بينها وبين الأحداث السابقة علي الثورة.
- دائما ما أكدت الكنيسة عندما يطلب منها التدخل لتهدئة الأقباط أو الشعب المسيحي علي أهمية الحلول العملية.
- وجدنا ردود فعل غاضبة من جانب القيادات الكنسية تجاه أحداث ماسبيرو بالذات لما تحمله من شبهة تعامل الجيش مع الأقباط.
- من اللافت للنظر أن الكنيسة تفاعلت بشكل إيجابي مع مبادرة بيت العائلة المصرية.

- إدارة العملية السياسية والانتخابات:

ويمكن ملاحظة بعض الأمور علي موقف الكنيسة من العملية السياسية والانتخابات **منها:**

- رغبة الكنيسة في مصر في إبداء حسن النوايا تجاه القوي الفائزة في الانتخابات التشريعية وهي قوي دينية إسلامية بالأساس.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

– من ناحية أخري يظهر لنا أن الأقباط ربما يكونوا قد خرج خرجوا من الكنيسة ولم يصبح أحد وصياً عليهم والدليل علي ذلك اعتصام ماسبيرو ومطالبة البابا شنودة لهم بفض الاعتصام ورفضهم لذلك.

ثالثًا– دار الإفتاء والثورة:

– الملف الدستوري:

ربما يكون موقف دار الإفتاء من الملف الدستوري هو توجيه فقط أكثر من كونه يفرض مضامين جديدة ونجد هذا الموقف متمثل في الآتي:

– أكدت المؤسسة علي أهمية المشاركة في الاستفتاء علي التعديلات الدستورية.

– رفض مفتي الجمهورية إبداء رأيه في تلك التعديلات، موضحا أن رأيه الشخصي سيكون في صندوق الاستفتاء.

أكدت دار الإفتاء عبر المفتي أن المادة الثانية من الدستور هي مادة "فوق دستورية".

– إشكاليات بناء المواطنة:

تؤكد دار الإفتاء علي مجموعة من الأمور الهامة في هذا الصدد منها:

أن المصريين كسروا حاجز الخوف ولكن لا يجب عليهم أن يكسروا حاجز الاحترام المتبادل بينهم. كما دعي المفتي دائما في كل الأحداث التي سببت التوتر الطائفي إلي أهمية الحوار البناء الذي ينهي المشكلات من جذورها.

– إدارة العملية السياسية والانتخابات:

دور مؤسسة دار الإفتاء **في العملية السياسية** قام بالأساس علي عدة مبادئ هامة بينها:

- أهمية نبذ الخلافات والعمل علي التوحد.
- عدم تبني رأي فصيل أو تيار بعينة ولكن العمل علي وجود روح التعاون بين الجميع.

أما بالنسبة للانتخابات، فإن دار الإفتاء أكدت علي بعض الأمور الهامة وهى:

- أهمية المشاركة والتأكيد علي أنها واجب شرعي وضرورى.
- التأكيد علي أهمية الصوت الانتخابي وحرمة بيعه.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

رابعًا- المؤسسات الدينية غير الرسمية:

قبل البدء في الحديث عن الجمعية الشرعية وجمعية الشبان المسيحية ينبغي الإشارة إلي مجموعة من الأمور منها:

- أن هذه الجهات هي مؤسسات مجتمع مدني تعمل وفق سياقه الحاكم ومن هنا فإن هناك تقيد ولو مظهري بهذا السياق.
- أن هذه المؤسسات ركزت علي الأنشطة والأعمال التي تنفذ رؤيتها ولم يكن لها مواقف رسمية واضحة من قضايا الثورة.

- الجمعية الشرعية:

بالنظر إلي الجمعية الشرعية فإننا سنجد أنها ركزت علي ممارسة دورها في الدعوة والإغاثة الإنسانية ولكن ربما حملت بعض أنشطتها وبعض بياناتها موقفا من قضايا الثورة ومن أحداثها يمكن بيانه في الآتي:

-اعتبرت الجمعية الشرعية هي أداة ووجه من وجوه السلفية في مصر بعد الثورة إلي الحد الذي جعل الكثيرين يفسرون مواقفها علي أنها امتداد لموقف الجماعة السلفية.

- بالرغم من أن الجمعية تعتمد علي مبدأ العمل الجماعي المنظم البعيد عن السياسة، حيث أن هذا النهج في العزوف عن العمل السياسي هو ما هيأ لها أسباب الاستمرار، ولم يحفز السلطة علي مناهضة أنشطتها، إلا أن الجمعية الشرعية والتي أصدرت في السنوات الأخيـــرة مجلة باسم «التبيان» تنحو منحى سياسيًا.

- جمعية الشبان المسيحية:

وربما نجد أن مواقفها من قضايا الثورة لم تكن بالوضوح التام ولكن يمكن تلمس بعض هذه المواقف ومنها:

- تؤكد معظم بيانات الجمعية علي أهمية المواطنة وتدعيم حقوق المواطن بصرف النظر عن دينه فالمهم أن يأخذ المواطن حقه بالكامل دون أن يتم اختزال هذا الحق لأي سبب.

- تؤكد الجمعية أهمية وجود دستور يضمن الديمقراطية والمواطنة والحريات وأن لا يقمع أي فئة موجودة في المجتمع حتى ولو كانت أقلية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خاتمة ورؤية مستقبلية لمواقف المؤسسات الدينية:

من المؤكد أن هذه المؤسسات سوف تعمل في خلال المرحلة الانتقالية التي سوف يتم فيها صياغة الدستور وبناء المؤسسات سوف تعمل علي تأكيد أدوارها إما بلعب أدوار جديدة أو الاستمرار في الأدوار السابقة ولكن تفعيلها وفي البداية من الواجب الإشارة إلي نقطة هامة رسمت شكل الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات من خلال ما يمكن تسميته بالدور الميداني وهو الذي ضم عمل مسجد عمر مكرم وخطيبه. ذلك إلى جانب الدور الذي قامت به كنيسة قصر الدوبارة الإنجيلية.

عند تحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الدينية سابقة الذكر في خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها يمكن القول أن:

- سيستمر الأزهر في لعب الدور الوسطي.
- الدور الذي سوف تلعبه الكنيسة مرتبط أيضا بحجم التوافق داخل شعب الكنيسة علي خضوعهم لتوجيهات الكنيسة.
- دور دار الإفتاء مرتبط كذلك بدور الأزهر لأنهم يعبران عن تيار واحد.

ج) الإعلام والرأي العام:

الإعلام والثورة: الاتجاهات والخطاب

د.بسيوني حمادة

العلاقة بين الإعلام والثورة المصرية علاقة عضوية، فثورة الخامس والعشرين من يناير إجمالا لا يمكن تصور وجودها بمعزل عن ثورة الإعلام أو إن شئنا الدقة ثورة الاتصال. ولذلك تتبني هذه الورقة عددا من الافتراضات عن العلاقة بين الإعلام والثورة المصرية نوجزها فيما يلي:

- فرضت طبيعة ثورة الاتصال وخصائصها وتحديدا الشبكات الاجتماعية نفسها بقوة على الثورة المصرية، فغياب القائد، والبرنامج والأيديولوجية للثورة المصرية لم يكن إلا نتيجة حتمية لطبيعة البيئة الحاضنة للثورة.
- حالت خصائص ثورة الاتصال دون قدرة النظام المصري على الانقضاض على ثورة يناير.
- إذا كان النظام البائد قد نجح في احتكار السلطة والثروة والإعلام طيلة عهده، فإن ثورة الاتصال نجحت على الأقل في إنهاء احتكار النظام للإعلام ما أفقده توازنه وشرعيته.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- على الرغم من أن بنية النظام الإعلام المصري "ملكيته وقوانينه وتنظيماته" لم تتغير حتى كتابة هذه الورقة إذ لم يشهد هذا النظام أدنى تغيير ملموس باستثناء مرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ٢٠١١ المعدل لأحكام قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، ومرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠١١ المعدل لأحكام قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، وكلاهما معنيان بتعديلات طفيفة غير ذات دلاله في القانون الأساس الحاكم لعمل الصحافة، باستثناء ذلك لم يطرأ على بنية الإعلام أي تغيير، إلا أن أداء الإعلام تغير، وهو ما يعني أن حاجز الخوف قد محي إلى الأبد.

التطهير قبل التحرير:

على الرغم من اختلاف آليات التطهير من دولة لأخرى إلا أنه يمثل تدبير إداري يهدف إلى تقليص نفوذ رموز النظم السابقة على الثورة لإتاحة الفرصة لانطلاق النظام الجديد، إلا أن ممارسة التطهير ليست بديلا عن المسئولية الجنائية للأشخاص المستهدفين.

وفي رأينا أن الهدف المترتب على التطهير يظل نبيلا ومشروعًا وضروريًا طالما تحقق من ورائه الصالح العام. وفي هذا السياق أود التأكيد على أنه إذا كان التطهير في كافة قطاعات الدولة واجبًا فهو في الإعلام أوجب لأن فساد الإعلام ذو طبيعة خاصة فهو فساد يتخطى البيئة المنشئة له إلى البيئات المحيطة.

إشكاليات منهجية في قياس موقع ودور الإعلام في ثورة يناير

ليس من السهل علميا توثيق الدور الحقيقي للإعلام المصري أثناء أو بعد الثورة وذلك لارتباط ذلك بعدد من الإشكاليات المنهجية نوجزها في الآتي:

- أن الحدث الثوري هو الذي قاد الإعلام وليس العكس.
- عقب الثورة انقسم الإعلام على نفسه في اتجاهين رئيسين الأول إعلام ثوري حقيقي يستهدف استمرار المد الثوري الميداني حتى آخر نفس وهو الاتجاه الذي عبر عنه أنصار الدستور أولا وانصار المحاكمات الثورية وأنصار إزاحة المجلس العسكري عن المشهد السياسي وأنصار تشكيل المجلس الرئاسي وأنصار التبكير بتسليم السلطة وانصار وضع الجمعية التأسيسية للدستور بمنأى عن البرلمان وأنصار عدم جدوى انتخاب مجلس الشورى، وهذا هو التيار الليبرالي واليساري والقومي

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والعلماني في مقابل تيار إعلامي آخر مضاد لكل الطروحات السابقة وفلسفته أهمية البناء على ما تم بالتعاون مع المجلس العسكري حتى انتخاب رئيس مدني للبلاد وهو تيار الإسلام السياسي الساعي للاستقرار بمفهومه.

- ليس هناك منذ بدء الثورة حتى الآن دراسة واحدة حاولت تقصي العلاقة بين ترتيب أولويات القضايا لدى الإعلام وترتيبها لدى الرأي العام.
- في إطار الحديث عن التأثيرات أو النتائج السياسية لإعلام ما بعد الثورة ليس هناك ما يدفعنا إلى الجزم بوجود تأثير بعينه.
- لكن النتيجة السياسية التي يصعب تجاهلها هي أن عالم السياسية لم يعد قاصرا على المنتديات السياسية.

تحليل الخطاب الإعلامي

- **السمات العامة للأداء الإعلامي**

اختلف أداء الإعلام المصري قبل الثورة عنه أثناءها وتغير بشكل أكبر فيما بعد سقوط النظام وفيما يلي نرصد أهم الملامح التي تميز بها الأداء الإعلامي أثناء الثورة بينها:

- تعاملت الصحف المسماه بالقومية بحذر شديد مع الثورة.
- تعمدت الصحف القومية جميعها تجاهل الدعوة التي قدمها الشباب على الفيس بوك للتظاهر يوم ٢٥ من يناير.
- مع تأكد جدية الثورة وصعوبة التعمية أو التجاهل بدأت الصحف القومية تتناول المظاهرات في ميدان التحرير وغيره من الميادين باستحياء شديد يقوم على مفهوم العزل التام بين مطالب الشباب وجمهور الرأي العام المؤيد لسياسة مبارك.
- هذا كله تحول بين ليلة وضحاها وبالتحديد يوم ١٢ فبراير ٢٠١١ بعد أن تأكد الرحيل إلى غير رجعة إلى عناوين أذهلت القارئ مثل: أسقط النظام، الفاسدون يتساقطون.
- وليس من شك في أن أداء الصحف الخاصة والحزبية إجمالا أثناء الثورة كان أكثر التزاما بالمعايير المهنية وأقرب إلى التعبير الموضوعي عن الأحداث والدقة.

- **الخطاب الإعلامي لما بعد الثورة**

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تحددت معالم الخطاب الإعلامي فيما بعد الثورة في ضوء عدد من المتغيرات من أهمها:

- موقف القوى السياسية من قضايا التحول الديمقراطي.
- نوعية وحجم عمليات التطهير والتغيير الإداري غير المقنن في المؤسسات الإعلامية الحكومية.
- نفوذ المجلس العسكري وسيطرته على الإعلام المرئي والمسموع واختراقه للصحافة ومواقع التأثير فيها.
- افتقار الإعلام المصري بكل أنواعه مقروءا ومسموعا ومرئيا للاستقلال وإن بدرجات مختلفة.

وإذا كانت هذه هي المتغيرات الأساسية التي حكمت الأداء الإعلامي فقد يكون مهما أن نعرض لأهم الملامح التي تميز بها الأداء نفسه، أي المخرجات أو التغطية الإعلامية، ويمكن التعامل معها وفقا لأهم الأحداث التي ميزت المرحلة الانتقالية وهي:

الاستفتاء على التعديلات الدستورية: حيث جاءت معالجة الصحف الرسمية والتلفزيون الرسمي معا أقرب إلى ما يريده المجلس العسكري، وهو بعينه ما يريد التيار الإسلامي سواء الإخوان أو حزب النور أو الجماعة الإسلامية أو التيار العام المصري الذي حمل التعديلات الدستورية أكثر مما تحتمل من حيث الربط بين نعم والاستقرار وبينها وبين المادة الثانية.

المعالجة الإعلامية لأحداث ماسبيرو ومجلس الوزراء ومحمد محمود ومذبحة بورسعيد: مثلت هذه الأحداث مجتمعة الوقائع الأهم التي كشفت مدى تحيز الإعلام الرسمي بشقيه الصحفي والتلفزيوني للمجلس العسكري.

- الإعلام هو ساحة المعارك السياسية:

بدون المعالجة الإعلامية والخطاب السياسي المصاحب لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية لم يكن ممكنا حدوث التحولات الجذرية في العلاقات الدولية بعد هذا الحدث. وهكذا يمكن تصور العلاقة بين الإعلام والثورة المصرية في شكل دائري، نجح بفضله الإعلام الجديد في تفجير الثورة التي ما كان لها أن تتقدم خطوة واحدة من دون أن تصل بصوتها لجماهير الإعلام التقليدي وليس جماهير الفيس بك، وقد حدث هذا بفعل التغطية المصاحبة للمليونيات بدءا بموقعة الجمل. **نحو رؤية لبناء**

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

نظام إعلامي مستقل

- المفهوم:

يشير النظام الإعلامي المقترح إلى كل العمليات التي من شأنها قيام تفاعل ومشاركة عادلة ومتوازنة ومتحررة ومسئولة بين كافة الأطراف ذات العلاقة بانتاج وتقديم الرسالة الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية عبر الوسائل التقليدية والجديدة في إطار بيئة إعلامية تسمح قوانينها وأخلاقياتها وآليات العمل بها لتحقيق التحول الديمقراطي في مصر الثورة.

- المكونات الأساسية للنظام الإعلامي:

أولا: المواطنون: ويمثلون العنصر الأهم في النظام الإعلامي وبدونهم لا تقوم له قائمة سواء كانوا يقيمون في داخل مصر أو خارجها، وقد آثرنا الحديث عن المواطن حتى لا ينظر إليه كمجرد متلقي سلبي أو مستهلك. ، ولهذا يجب أن يقوم النظام الإعلامي على أمور منها:

- تقديم موضوعي أمين ومتوازن ودقيق وآني وشفاف.
- إتاحة فرص عادلة ومتوازنة وممثلة لكافة فئات المجتمع للتعبير عن ذاتها وعرض مشكلاتها وقضاياها دون تمييز أو تحريف.
- إتاحة الفرصة كاملة للمواطنين للمشاركة في ملكية وسائل الإعلام أيا كان نوعه.

ثانيًا: الصحفيون والإعلاميون: والنظام المقترح يجب ان يلبي لهم احتياجاتهم وبينها:

- حق الوصول للمعلومات ونشرها بدون أية قيود أو رقابة قبل النشر أو أثنائه أو بعده.
- حق إصدار الصحف وغيرها من محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون بمجرد الإخطار وحق المشاركة في تملك الصحف والوسائل الإعلامية.
- الحصانة الكاملة ضد الحبس لأي سبب يتعلق بإبداء الرأي مثله في ذلك مثل القاضي أو عضو مجلس الشعب طالما كان مبتغاة هو الصالح العام.

ثالثًا: المؤسسات الإعلامية: على المؤسسات الإعلامية ان تعمل في ظل النظام الإعلامي لمصر الثورة وفقا للأتي:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- ديمقراطية المؤسسات الإعلامية في ذاتها لتكون حامية لديمقراطية النظام الوطني.
- أن يصل رؤساء التحرير ورؤساء المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية بالانتخاب الحر المباشر وفقا لبرامج انتخابية.
- أن تعنى كل مؤسسة إعلامية بوضع سياسة تحريرية ترسم الخطوط العريضة لها: رؤيتها ورسالتها.

رابعا: المجتمع المدني: ولهذه المؤسسات دور مهم في تأسيس النظام الإعلامي لمصر الثورة يتمثل فيما يلي:

- التعاون مع مجلس الشعب ونقابة الصحفيين والمجالس المنتخبة في المؤسسات الصحفية والإعلامية لانتخاب المجلس الوطني للإعلام ووضع سياسته.
- تمكين المواطنين من حق الرد والتصحيح.
- تمكين المؤسسات الإعلامية من إقرار مبدأ العدالة المفتوحة والقاضي بحق الإعلام في متابعة وقائع المحاكمات سواء كانت مدنية أو جنائية.

خامسًا: مجلسا الشعب والشورى: ويمثلا معا مكونا رئيسيا من مكونات النظام الإعلامي المقترح لدورهما الأصيل في بناء هذا النظام والذي يبدأ من تكوين لجنة متخصصة من الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى وممثلين منتخبين عن نقابة الصحفيين والمؤسسات الصحفية والإعلامية وممثلين عن أساتذة الصحافة والإعلام والقانون لتنحصر مهمتها في:

- دراسة الوضع الدستوري والقانوني الحالي الحاكم للنظام الإعلامي والوقوف على ترسانة القوانين المقيدة للحريات والكابتة للإبداع.
- دراسة الهيئات الحاكمة للنظام الإعلامي الحالي مثل مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون والمجلس الأعلى للصحافة وغيرهما والوقوف على الإطار الدستوري والقانوني لهما، وتشخيص الإشكاليات المرتبطة بوجودهما واقتراح نظم جديدة تقوم على التنظيم الذاتي للإعلام.

- المجلس الوطني للصحافة والإعلام

يقترح تأسيس المجلس الوطني للصحافة والإعلام عقب الانتهاء من دراسة الأوضاع الراهنة ليكون قائما على تنظيم المؤسسات الصحفية

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والإعلامية تنظيما ذاتيا على أن يتشكل بطريقة الانتخاب المباشر من قبل جميع الصحفيين والإعلاميين العاملين لاختيار أعضائه من بين الصحفيين والإعلاميين بالإضافة لعدد من أعضاء مجلسي الشعب والشوري وأساتذة الصحافة والإعلام والقانون. يضطلع المجلس الوطني للصحافة والإعلام بعدة أمور بينها:

- وضع السياسة الإعلامية واقتراح مشروعات القوانين وضمان حرية الصحافة والإعلام وعمل كل ما من شأنه منع أي محاولات لانتهاك الحريات الصحفية والإعلامية أو التأثير على عمل الصحفي.
- الإشراف المهني على أداء النظام الإعلامي وتقييم أدائه ورصد الصعوبات التي تواجهه والعمل على تذليلها.
- تلقي الشكاوى من المواطنين والجهات المختلفة والخاصة بالأداء الصحفي وما يترتب عليه من أضرار محتملة تسئ للأشخاص والجماعات والمؤسسات والتحقيق فيها.

- **الملامح العامة للنظام الإعلامي الجديد**

يتعامل النظام الإعلام الجديد مع ما هو قائم ليعيد بنائه وهيكلته وليدمجه في تصور جديد يستوفي الشروط المبتغاة ليكون نظاما وطنيا حرا، ومستقلا ومسئولا وهو ما يتطلب أمور منها:

- القيام بالتطهير الشامل للنظام الإعلامي الحالي وفقا للتصور المطروح سابقا.
- إلغاء جميع الهيئات الإعلامية الحالية القائمة على إدارة النظام الإعلامي مثل مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون والمجلس الأعلى للصحافة وما يرتبط بهما من هيئات ولجان بالإضافة إلى منصب وزير الإعلام.
- إنشاء المجلس الوطني للإعلام وفقا للتصور السابق.

الرأي العام المصري وتطورات الثورة

دراسة في تقارير استطلاعات الرأي المصرية

أ.ياسمين السيد هاني

مقدمة

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لم يقتصر جوهر الثورة المصرية المجيدة فى ٢٥ يناير ٢٠١١، على إسقاط النظـــام السياسى الذي جسم على صدور المصريين لمدة ثلاثة عقود، بل امتد الجوهر الى الكشف عن القيمة الحقيقية لإرادة المواطن. فقد شعر المصري بقيمة إرادته.

هذه الدراسة تحاول إلقاء نظرة على تطور الرأي العام المصري منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير ولمدة عام تالي، من خلال ما أفادته استطلاعات الرأي من الجهات الوطنية الموثوقة، مع تقديم نظرة نقدية ومقارنة لنتائج تلك الاستطلاعات.

القسم الأول:

كيف نظر المصريون لتطور الأحداث عبر العام

أولا: مؤشرات الرأي حول قضايا متنوعة: ابريل – أغسطس

بعد شهرين من تنحى الرئيس السابق، بدا لدى نحو نصف المصـــريين درجـــة مـــن التفاؤل إزاء الأوضاع. وعن السلوكيات التى تغيرت للأفضل بعد الثورة، أشار ٢٨% مـــنهم الى انتشار روح التعاون والترابط بين الناس، و٢١% الى الايجابية والتعبير عـــن الـــرأى، و١٩% إلى الاحترام بين الناس، كما أشار ١٦% إلى اختفاء الرشوة أو انخفاضها بشكل كبير. وبالنسبة إلى السلوكيات التي تغيرت للأسوأ، فقد اعتبر ٦٢% أن "نقل الشائعات" باتـــت فـــي مقدمة السلوكيات المنتشرة في المجتمع المصري بعد الثورة.

لكن هذا الحماس السياسي لدى المواطنين –بحسب الأرقام – لم يترافق معه حتى ذلك الوقت إقبال مناسب على متابعة أخبار المرحلة الانتقالية أو الأطراف السياسية الأساسية. ففى حين أشار ٨٢% من المبحوثين إلى أنهم يتابعون الأخبار السياسية إما دائما أو أحيانـــا، وأن ٨٧% منهم يقومون غالبا بمناقشة تلك الأخبار مع الأهل والمعارف، إلا أن الاستطلاع كشف إن ٣٧%من المصريين لا يعرفون اسم رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة".

وفى الوقت الذي زادت فيه حالة التوتر وانعدام الثقة بين جهاز الشرطة والمـــواطنين في مصر والتي ظهرت بشكل كبير بعد الثورة، استطلع المركز رأى المواطنين فى العلاقـــة بين الشرطة والشعب. وأفادت الأرقام أن ٤٧% من المواطنين لا يشعرون بالأمان بعد أحداث الثورة، فيما يرى ٥٠% من المواطنين أن الشوارع (آنذاك) غير آمنة.

في الوقت نفسه كان مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية قد انشغل بقياس شعبية التيارات الدينية في المجتمع. وأشارت بياناته التي نشرها بعد استطلاع أجراه في نهاية شهر ابريل أن التيار الإسلامي، الذي يضم أحزاب وجماعات الإخـــوان المســـلمين وحـــزب الوسط وأي حزب إسلامي آخر قد حصل علي تأييد ١٤,٨% من مجموع المـــواطنين الـــذين أكدوا نيتهم أنهم سيصوتون له في الانتخابات القادمة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وقبل شهرين على محاكمة الرئيس السابق، استطلع مركز استطلاع الرأي العام أراء المواطنين حول محاكمة الفاسدين من رموز النظام السابق. ورأى ٧٧% من المبحوثين في يونيو أن محاكمة الفاسدين ستسهم في القضاء على الفساد في المستقبل. واعتبر ٤٠% من المواطنين أن الفساد قد أصبح أقل بعد الثورة مقارنة بما كان عليه قبلها، بينما رأى ٣٠% أنه زاد.

ثانيا: تقييم المصريين لتطورات سياسية فارقة: أغسطس – ديسمبر

مع بدء محاكمة الرئيس المخلوع حسنى مبارك في ٣ أغسطس، استطلع مركز استطلاع الرأي العام أراء المواطنين في تلك المحاكمة، وأيد ٦٧% منهم محاكمته. لكن الاستطلاع الذي أجرى بعد سلسلة من الحوادث السلبية والمواجهات العنيفة بين متظاهرين وقوات الأمن وقوات الشرطة العسكرية بمشاركة مجموعات أطلق عليها "بلطجية" ونسبت إلى فلول النظام السابق وذلك في عدة مواقع – قد كشف عن حالة من السخط لدى أغلبية المواطنين إزاء التعامل مع رموز الفساد وأطراف النظام السابق.

في المقابل أفاد استطلاع أجراه مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عن "الحياة السياسية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير" (في أغسطس) الثقة الكبيرة التي يوليها المواطنون في المجلس العسكري والقضاء المدني.

وفى سبتمبر التالي وقبل نحو شهرين على إجراء الانتخابات البرلمانية، كانت القوى السياسية قد انشغلت بالفعل ببلورة أوضاعها وحشد قواعد التأييد الشعبى لها قدر الإمكان وذلك بالتوازى مع تطور الأحداث على الأرض. وتزايد الجدل العام حول دور الدين فى المجتمع مع تصاعد دور جماعة الإخوان عبر ذراعها السياسي "حزب الحرية والعدالة" والقوى السلفية عبر ذراعها السياسي المتمثل في عدد من الأحزاب الجديدة. واستطلع مركز استطلاع الرأي العام أراء المصريين حول دور الدين في المجتمع، لينتهي بأن ٣٥% من المواطنين يؤيدون جماعة الإخوان المسلمين، في مقابل ٢١% يعارضوها.

واستمر الجدل حول دور القوى الدينية على الساحة السياسية في البلاد، لاسيما قبل الشروع في الانتخابات البرلمانية. وقبل ساعات على بدء المرحلة الأولى من الاقتراع، أفادت أرقام نشرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، إن ٣٦,٩% من المواطنين لا يعرفون سوى جماعة الإخوان المسلمين وحزبها "الحرية والعدالة.

ومع الشروع في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية بنجاح كان معدل المواجهات على الأرض قد زاد مسفرا عن عدد كبير من القتلى والجرحى فيما عرف بأحداث "شارع محمد محمود" (١٩–٢٥ نوفمبر). واعتبر ٢٣% من المبحوثين في استطلاع مركز الرأي العام، أن "البلطجية" هم المسئولون عن الأحداث، كما يرى ٢١% أن الشرطة هي

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المسئولة، بينما ذكر ١٠% أن المتظاهرين هم السبب، و٩% دفعوا بمسئولية فلول النظام السابق.

وبدا إتمام المرحلة الأولى من الاقتراع بنجاح وكأنه أعطى غالبية المصريين جرعة من الأمل، فقد أشارت الأرقام التي نشرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في الأسبوع الأول من ديسمبر إلى تحسن في تقويم الوضع السياسي حيث وصلت نسبة من يعتبرونه جيدا إلي٢٧,٧% بالمقارنة مع ٢٠,٤% مقارنة مع شهر نوفمبر.

وانعكس ذلك في موقف المصريين من التطورات الميدانية، اذ أفاد استطلاع أجراه مركز استطلاع الرأي العام بشكل متزامن – حول "رؤية المصريين للإضرابات والاعتصامات" أن ٧٨% من المواطنين أبدوا رفضهم لاستمرار المتظاهرين في ميدان التحرير في حين أيده ١٢% فقط.

ومع انتهاء المرحلتين الأولى والثانية من انتخابات مجلس الشعب استطلع مركز استطلاع الرأي العام أراء المواطنين فى مؤشرات تقدم القوى السياسية في عمليات الاقتراع حتى ذلك الوقت. وفى حين أشار تقدم الإسلاميين في الانتخابات قلقا لدى بعض تيارات المثقفين والقوى السياسية الليبرالية، إلا أن ذلك لم يكن شعور غالبية المصريين.

ورغم الجو المشحون بالتنافس بين مرشحي الرئاسة المحتملين ألا أن أحدهم لم يتمكن من استقطاب غالبية المصريين. فقد أفادت أرقام مركز استطلاع الرأي العام في ديسمبر أن ٦٥% من المواطنين لا يستطيعون تحديد أي من المرشحين سيختارونه رئيسا للجمهورية.

وأظهر استطلاع المركز أن سمات العدل والنزاهة والشرف والحزم والضمير احتلت قائمة الصفات التي يرى الناخبون ضرورة توافرها في شخصية رئيس الجمهورية القادم.

من جانب آخر أفاد استطلاع للمركز أن نحو ٧٥% من المواطنين لم يعرفوا الفرق بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني كشكل من أشكال نظم الحكم.

القسم الثاني:

تقييم المصريين لقضايا خاصة

١. شعور المصريين بالانتماء وتأييدهم للثورة:

وبدت المشكلات المتواصلة والتأزم المتصاعد في قضايا الأمن والاقتصاد وكأنها أسباب دفعت المصريين إلى حالة أعمق من الارتباط بالبلاد إذ أن نسبة "مؤيدي الثورة" (سواء بشدة أو إلى حد ما) ارتفعت في استطلاع ديسمبر ٧٦% مقارنة باستطلاعات أكتوبر (٦٨%) كما بلغت هذه النسبة ٧٢% في أغسطس و٧٦% في سبتمبر.

٢. اتجاه الأوضاع في مصر:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

في أرقام لمركز استطلاع الرأي العام، ارتفعت نسبة من يرون أن "الأوضاع في مصر تسير في الاتجاه الصحيح" بشكل كبير في ديسمبر (٤٤%) مقارنة بالاستطلاعات السابقة التي أجريت في أغسطس (٢٢%) وسبتمبر (٢٩%) وأكتوبر (١٠%).

وفى مقدمة تلك الأسباب جاءت "الانتخابات البرلمانية والثقة في نزاهتها" وذلك من وجهة نظر ٣٥% من المبحوثين. في الوقت نفسه أفادت نتائج استطلاع أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول مستقبل مصر أن ٧٠,٣% من المواطنين قلقون على مستقبل مصر.

٣. أولويات الحكومة:

جاء "توفير الأمن وعودة الشرطة بكامل قوتها" و"القضاء على البلطجة" في مقدمة الأولويات التي يجب أن تعمل الحكومة عليها الآن في استطلاعات مركز استطلاع الرأي العام فى أغسطس وسبتمبر وديسمبر (١٩% في أغسطس، زادت إلى ٣٣% في سبتمبر ثم ٢٩% و٣٩% في أكتوبر وديسمبر على التوالي). وقد أبدى ٧٩% موافقتهم على اختيار د. كمال الجنزوري كرئيس للوزراء.

٤. تقييم أداء المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

أفادت استطلاعات مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أن نسبة التقييم لأداء المجلس الأعلى للقوات المسلحة انخفضت إلى٤٠,٦% خلال أكتوبر مقارنة بـ٤٤,٦% خلال أغسطس.

وبدا أكثر بقليل من نصف المواطنين (٥٦%) في استطلاع ديسمبر يتوقعون أن يسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة سيتم في يونيو ٢٠١٢. وأشار نحو ثلثي المصريين (٦٢%) من المبحوثين إلى أنهم يفضلون أن تكون مصر "دولة مدنية" في مقابل نحو (٢٤%) يفضلون أن تكون مصر "دولة عسكرية".

٥. الثقة في المؤسسات الحكومية:

جاء الجيش في مقدمة المؤسسات الحكومية التي يثق بها المواطنون بالعينة، في استطلاعات مركز استطلاع الرأي العام في ابريل وأغسطس وسبتمبر وديسمبر، بنسب تتراوح ما بين ٧٧% و٨٤% من المواطنين.

وبالنسبة للقضاء وفى ظل تأجيل للمحاكمات الخاصة بالرئيس السابق ورموز نظامه، انخفضت نسبة من أشاروا إلى ثقتهم به بشكل ملحوظ خلال الاستطلاعات محل المقارنة؛ من ٦٤% في ابريل لتصل إلى ٥١% في أكتوبر و٥٢% في ديسمبر.

٦. مؤشرات الوضع الاقتصادي:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تفاوتت أراء المصريين إزاء الوضع الاقتصادي على مدار العام وان كانت الأرقام قد أشارت إلى تراجع عام في تقديرات المواطنين للحالة الاقتصادية. إلا أن ذلك التراجع لم يحل دون أن يحتفظ بعضهم بأمله في مستقبل أفضل، كما أظهرت الأرقام في موضع سابق من الدراسة.

قراءة في الأرقام

يمكن القول إن الظروف الأمنية والاقتصادية مثلت عاملي ضغط على المصريين خلال معايشتهم للعام الأول من المرحلة السياسية الانتقالية التي تشهدها مصر منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير المجيدة والتي أطاحت بنحو خمسين عاما من الحكم العسكري في البلاد.

هذه التطورات ألقت بظلالها على رؤى المصريين إزاء أحوالهم ومستقبلهم. فقد أظهرت الأرقام أن الثورة المجيدة قد أصقلت نفوس المصريين بجرعة مكثفة من الأمل والتفاؤل الذي دفع سلوكياتهم إلى مزيد من الإيجابية. لكن العنف الذي ظهر بين الحين والأخر في عدة مواقع بالبلاد في وقت لاحق، وصدّق على الأرقام التي أفادتها أراء المصريين حول إخفاق أجهزة الأمن في القيام بدورها – قد شاب المشهد في مصر بعد ذلك.

من جانب أخر كانت بعض الأحداث قد عززت الحديث حول صعود أو ربما انكشاف حجم قوى التيار الإسلامي في المجتمع، ومن ثم دور الدين في المرحلة الانتقالية على الصعيدين؛ السياسي و(السلم) الاجتماعي، لاسيما خلال عمليات تشكيل أحزاب تابعة لجماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي. فبعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس. وفي المقابل ظهر تخبط في أراء المصريين حيال مدى ملائمة قيام رجال الدين بدور سياسي، ورصدته الاستطلاعات بدقة في سبتمبر. إذ أفادت الأرقام أن ٤٦% من المواطنين أبدوا موافقتهم علي قيام رجال الدين بدور سياسي، في مقابل اعتراض ٣١%، وذلك رغم تأكيد ٤٨% أن رجال الدين (المسلمين والمسيحيين) كانوا مخطئين في توجيه الناس نحو الموافقة أو الرفض على التعديلات الدستورية.

ومع الاقتراب من وقت انعقاد أول انتخابات حرة في مصر منذ عقود، بدا المناخ السياسي وكأنه غير جاهز بالكامل لإجراء حالة الفرز السياسي اللائقة بالمرحلة. ففي أغسطس أفادت الأرقام أن ٦٩% من المصريين لا يثقون في أي حزب، لكن أراء المصريين عكست استعدادهم لتجاوز كل تلك الظروف، والمضي قدما في المسار الديمقراطي للبلاد، ولو بتوكيل (انتخاب) من لا يحوز على ثقتهم بالكامل. ففي أغسطس على سبيل المثال حصل حزب الحرية والعدالة –الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين– على ثقة ١١,٥% من المواطنين في الوقت الذي أبدى فيه ٣٢% عزمهم التصويت له في الانتخابات المقررة في وقت لاحق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وفيما كانت غالبية المصريين مقبلة بنسب مرتفعة –وفقا لأرقام الاستطلاعات– على المشاركة السياسية كانوا يعزفون فى الوقت نفسه عن تأييد التحركات الميدانية.

وفى الوقت الذي أبدى فيه غالبية المصريين "تعطشا" نحو الاستقرار، ظلت الثقة في المؤسسة العسكرية مرتفعة عبر أشهر العام بوصفها "المؤسسة الحامية لثورة البلاد من السقوط في الفوضى"، حيث حازت باستمرار على تأييد ودعم أكثر من نصف المصريين.

ولم تطل الأحداث والمواجهات المتعاقبة والتي ترددت أحيانا اتهامات للجيش بشكل مباشر – سوى نسبة بسيطة من تردد "المؤيدين للمجلس العسكري" في دعمه.

الخاتمة

فالمواطنين الذين لطالما عانوا في تأمين متطلبات المعيشة في ظل النظام السابق، زاد عليهم بعد الثورة انعدام وجود الأمن، ليمثل هذان العاملان معا قوى ضغط هائلة على أرائهم

وعزف المصريون عن التوغل في التفاصيل. دارت أرائهم حول ملفات التعديلات الدستورية، والقضايا الاقتصادية، والملف الطائفي وبناء المواطنة، والقضايا الأمنية، وخطوات العملية الانتخابية، لكن تلك الآراء جميعا بدت وكأن محددها الأول هو الرغبة في عبور المرحلة بسلام.

ويرى البعض انه من خلال قراءة لأكثر من عشرين استطلاعا للرأي العام عابرا للقارات قامت بها مؤسسات يمكن وصفها بالأكبر في العالم خلال السنوات الثلاث الماضية، فإنه يتضح أن هذه الاستطلاعات تركز علي قياس اتجاهات الرأي العام تجاه عدد من القضايا السياسية والاجتماعية مثل الإرهاب والتطرف، دور الدين، الخ. كما أن هذه الموضوعات التي يتم اختيارها ليست عفوية، وإنما يبدو أنها تتم في إطار أجندة بحثية متكاملة.

كما أن جهات الاستطلاعات العالمية بما لديها من قدرات تسويق هائلة فإنها تقوم بالتأثير على قضايا وأولويات الرأي العام نفسه من خلال لفت الأنظار والترويج لقضايا استطلاعاتها باعتبارها "الأهم حقًا" بالنسبة للجمهور، وعبر قوانين نفسية واجتماعية تحكم تلك العملية. ويعتبر البعض أنه بمراجعة أهم استطلاعين أجنبيين واللذين أجريا بمعرفة مركزي "جالوب" و"بيو" العالميين في وقت سابق، فإن نتائجهما لم تسفر عن قيمة كبيرة (نظريًا) إذا عرفنا أن الجهتين اللتين قامتا بالاستطلاعين لم تفصحا عن بيانات مهمة كان يتعين الإفصاح عنها طبقاً للمواثيق الأخلاقية الخاصة بإجراء استطلاعات الرأي.

المجال الافتراضي ودوره في الثورة المصرية

أ.آية نصار

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أولا- خريطة نماذج مساحات المجال الافتراضي:

أصبح من نافلة القول إعادة التأكيد مرارًا وتكرارًا على أهمية الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الاجتماعية الجديدة في الثورة المصرية. وبكل تأكيد، فإن هذه المواقع هي جزء مما يمكن أن نطلق عليه الفضاء الافتراضي، وقد لعبت دورًا بارزًا في الاتصال، والتنسيق، وتحدي وسائل الاتصال والإعلام المملوكة للدولة عبر نشر صور المقاومة وأفكار الثورة في ذات وقت حدوثها.

وتقوم هذه الورقة بتتبع نمط الأدوار التي لعبها المجال الافتراضي عبر عام منصرم، في محاولة لتأكيد أن هذه الأدوار لا تقوم إلا في سياق سياسي واجتماعي وإعلامي ومعلوماتي، كما لا يمكن فهم هذه الأدوار دون فهم الإشكاليات الأخرى التي يلقي الضوء عليها، والمجالات المختلفة التي يتفاعل معها.

تجدر الإشارة ابتداءً إلى التحول في أهمية مواقع التواصل الاجتماعي سواءً من قبل مستخدميها، أو من قبل الباحثين والدارسين، هذا إلى الحد الذي أدى إلى تحولها موضوع على الأجندة البحثية وجداول المؤتمرات.

ويمكن رسم خريطة النماذج كالتالي:

(١) الفيسبوك:

وقد حظيت مصر بربع مشتركي الفيسبوك في المنطقة العربية في الربع الأول من عام ٢٠١١، حيث زاد عدد المشتركين في الفترة من ٥ يناير ٢٠١١ إلى ٥ ابريل ٢٠١١ بحوالي اثنين مليون مشترك، بينما ارتفعت هذه الزيادة من يناير حتى أكتوبر ٢٠١١ لتصبح ٤ ملايين مشترك جديد. ويمكن اعتبار الفيسبوك ممثلاً للفضاءات الثالثة (فهو ثالث الفضاءات –أو الأمكنة– بعد العمل والمنزل) (Soukou: ٢٠٠٦). ويتم فيه إعادة إنتاج شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد على مستوى افتراضي، فيتمكن من المحافظة على الاتصال الاجتماعي بمن يعرفه، مع إتاحة الفرصة لإعلان الولاءات والانتماءات لجماعات معينة أو مجموعات أو شبكات. ولا يعد دور الفيسبوك في البعد السياسي جديدا تمامًا.

(٢) يوتيوب:

وهو أشهر المواقع الإليكترونية التي تقدم مقاطع الفيديو، وقد احتلت مصر المرتبة الثانية عربيًا بعد السعودية من حيث معدل استخدام الموقع في بداية ٢٠١٠ (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: فبراير ٢٠١٠، ٥-٦)، ويرى جمال غيطاس من خلال دراسته التي حاول فيها رصد وتحليل المحتوى على الموقع من ١٠ يناير

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

٢٠١١ الي ١٠ فبراير ٢٠١١، أن استخدام موقع يوتيب خلال الثورة كان وكأنه محطة بث تليفزيوني متعدد الأغراض، ورأى أن استخدامات مقاطع الفيديو المنشورة على اليوتيوب في هذه الفترة تراوحت ما بين الدعوة والحشد، والتوثيق والنشر، والتسجيل، والاحتفاء بالشهداء، وإعادة بث مقاطع فيديو للدعاة.

(٣) تويتر:

صدر من المستخدمين المصريين لموقع تويتر حوالي ٢ مليون تغريدة في الفترة منذ أول يناير وحتى آخر مارس ٢٠١١، بينما ارتفع عدد التغريدات المصرية ليصل الي ٦ مليون تغريدة في شهر سبتمبر فقط من العام ذاته. وتجدر الإشارة هنا إلى أن طبيعة موقع تويتر تختلف عن موقع فيسبوك، حيث إن الأخير هو أقرب لفكرة التواصل الاجتماعي المتبادل، بينما لا يتطلب تويتر هذا الاتصال التبادلي Reciprocity مما يجعله أقرب إلى شبكات نشر المعلومات منه إلى التواصل الاجتماعي وخلق الجماعات.

(٤) المدونات:

وبشكلٍ عام، يرى البعض أن دور المدونات في أثناء الثمانية عشر يومًا السابقة على التنحي توارى في مقابل صعود نجوم فيسبوك ويوتيوب وتويتر، (جمال غيطاس: أبريل ٢٠١١، ٢٢)، وإن كان استمر دورها بعد ذلك على مدار عام ٢٠١١. هذا لأن المدونات لا تتفوق في تلبية احتياجات الصدام أو الفعل الثوري، ولكنها تتفوق في التفكير والمناقشة والحوار.

ويرى البعض أن تأثير المدونات على المدى الطويل يكمن في تأثير ممارسة التدوين السياسي على الأشخاص أنفسهم عن طريق تطوير كفاءتهم السياسية، وعلاقاتهم الجديدة، أكثر من حدوث تأثير مؤسسي مباشر.

(٥) أخرى: البث المباشر والتليفونات المحمولة:

بالإضافة إلى مواقع التفاعل الاجتماعي السابقة والتي حظيت بالاهتمام، نجد أيضًا استخدام بعض التكنيكات الأحرى التي ظهرت على ساحة المجال الافتراضي، وخاصةً في ارتباطها بالثورة. ويلاحظ أن هذه الأدوات تجمع بين الإعلام الرسمي وغير الرسمي في نفس الوقت. فعلى سبيل المثال، اهتمت بعض وسائل الإعلام التقليدية بأن يكون لها منفذ على الانترنت.

ثانيًا- أدوار المجال الافتراضي، وتفاعله مع الثورة المصرية:

- الدور الرمزي.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- الدور الإعلامي.
- علاقات السلطة والمقاومة، وتغير حدود المواجهة.

حيث برزت دلالات جديدة في هذه الأطر.

ثالثًا: الإشكاليات الأساس التي تثيرها قضية وأجندة للبحث:

(١) إشكالية الربط التلقائي بأن الثورة المصرية هي بالأساس ثورة "إنترنت"، وعلاقة ذلك بالتحيزات القيمية حول طبيعة الفاعل الثوري:

فالربط التلقائي بين الفاعل الثوري والإنترنت إنما يعبر عن تحيزات طبقية وقيمية دفعت ثمنها الثورة خلال عام ٢٠١١.

(٢) علاقة الواقع الافتراضي بالشارع:

بعد مرور الثمانية عشر يومًا، وخلال عام الثورة ٢٠١١، برزت على السطح قضية علاقة الواقع الافتراضي بالواقع الحقيقي، سواءً في إطار الثماني عشرة يوماً السابقة على التنحي، أو في التعبير عن قضايا الشارع وعلاقة النشطاء الافتراضيين بما يحدث على الأرض، أو حتى مدى تعبير الآراء والنقاشات التي تحدث على مواقع التواصل الاجتماعي عن الواقع الحقيقي المعاش.

(٣) دور المجال الافتراضي في عام الثورة وعلاقته بنظريات العلوم الاجتماعية:

يأتي هذا من خلال زاويتين، الأولى ما طرحه عام الثورة من تحدي لمفهوم المجال العام.

أما الثانية، فهي تتعلق بخطاب النظرية الديموقراطية التي كان يتم تسكين أثر الإنترنت السياسي فيها.

الفن والأدب المصري والثورة "دلالات ونماذج"

أ.سحر صفا الله

أولا: دلالات الخريطة العامة:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

قد لا تكون هذه الخريطة شاملة لكل ألوان الفنون التي تعاملت مع الثـــورة بمراحلهـــا المختلفة على مدار عام كامل ، بقدر احتوائها على صورة تقريبيـــة لملامـــح الفـــن و الأدب المصريين في تعاطيهما مع الثورة.

الأغاني:

رغم أنه عبر بصدق عن قضايا مختلفة للثورة ، وأثر فيهاوتأثر بها إلا أنه لـــم يكـــن اللون الفني سريع الاستجابة لكل متغيرات الساحة السياسية والاجتماعيةعلى مدار عام كامل ، فقد انعكست الثورة فيه خلال ١٨ يوم اللهم إلا بعض الاستثناءات القليلة ترتبط معظمها بالفرق الشبابية ، فقد اتجهت موضوعات فن الأغنية إلى إثارة حماس الثوار في الميدان. كما عبرت الأغنية عن الملفات المثارة بدرجات مختلفة. يلاحظ أيضا في فن الأغنية انه كان يتم استدعاء بعض الأغاني الوطنية التي أنتجت في عقود سابقة للتعبير عن الثورة وذلك لصدق الكلمات و الألحان والأداء فيها.

- **الأفلام:**

رغم أن معظم الأفلام الروائية الطويلة والقصيرة السابقة على قيام الثورة كانـــت انعكاسا صادقا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافيـــة للمجتمـــع المصـــري بموضوعاتها ومستواها بل وربما تكون تنبأت بقيام الثورة أكثر من أي شئ آخر ، رغم ذلك فإن السنيما الروائية الطويلة لم تكن انعكاسا صادقا للثورة ، ولم تعبر عنها بأي شكل ، وإنما عبرت عنها السنيما التسجيلية والوثائقية ونذر يسير من الأفلام الروائية القصيرة ، و مرد ذلك إلى احتياج السنيما الروائية إلى وقت أطول.

- **الشعر:**

رغم أن فن الشعر كان انعكاسا صادقا للأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع المصري قبل الثورة بمختلف ألوانه وأجياله. إلى جانب تنبؤه بالثورة وتوثيقه لأحداثها ومشاهدها إلا أنه في الغالبية العظمى منه لم يتجاوز هذه الأحداث الموصولة بـــــ ١٨ يـــوم للثورة، ولم يعبر عن امتداد الثورة وتداعياتها في عامها الأول.

- **الرواية والقصة القصيرة:**

رغم تعدد الجسور الواصلة بين الأدب والسياسة، ورغم قدرة الأديب على رؤية مالا يراه الباحث والمؤرخ إلا أن عام الثورة الأول لم ينعكس كاملا بشكل واضح في فن الرواية، ذلك أنها تحتاج لوقت طويل نسبيا حتى تنضج الأحداث الاجتماعية والسياسية وتستقر بعـــض

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

التغيرات فيها. أما عن فن القصة القصيرة، فاقتصر في معظم موضوعاته على تناول أوضاع ما قبل الثورة أو رصد وتحليل وتوثيق أحداث المشهد الثوري في ١٨ يوم.

- **التصوير:**

قد يصعب في فن التصوير الفصل الحاد بين التصوير كفن والتصوير الإخباري، وبين الصور والأشكال التي يتم تغييرها ببرامج الحاسب الآلي للتعبير عن معنى معين. وفيما يتعلق بموضوعات التصوير كفن فإن النصيب الأكبر كان لأحداث الثورة فانتشرت الصور المعبرة عن معان مختلفة مرتبطة بالأساس بأيام المشهد الثوري.

- **الرسم:**

ونظرة عامة على فن الرسم توضح أن أحداث الثورة في ١٨ يوم تظهر في المعارض الفنية. نظرة عامة على فن الكاريكتور بعد الثورة نجد أنه قد تفاعل معها واستجاب لأحداثها على مدار عام كامل، وربما يرجع هذا إلى طبيعة فن الكاريكاتور من حيث سهولة. غير أن ثورة يناير أعطت دفعة قوية لفن الجرافيتي وجعلته ينتشر في جل ميادين الثورة.

- **كتب وبرامج ساخرة:**

ورغم أن معظم الألوان الفنية السابقة لم تخل من روح النقد والسخرية، إلا أن الكتب والبرامج الساخرة لم تتوان عن الاستجابة للثورة وأحداثها.

- **الهتافات والشعارات والنكت:**

اتسمت الهتافات والشعارات في أيام الثورة بإعلائها لقيم العدالة والحرية " عيش حرية كرامة إنسانية" إلى جانب الاعتزاز بالهوية المصرية. أما عن النكت فقد كانت سريعة الاستجابة لكثير من الأحداث والوقائع مثل فن الكاريكاتور.

- **ألوان فنية جديدة:**

استطاع كثير من الذين لم يشاركوا في ميادين التحرير في أيام الثورة، أن يتابعوا ما حدث من خلال الصور والأخبار ولقطات الفيديو والأفلام الوثائقية، لكن بعض الشباب الثائر لم يرض بذلك وأبى إلا أن يعيد مشاهد الثورة مرة أخرى، كان هذا هو الشكل الفني الجديد الذي أفرزته تداعيات المشهد الثوري، إعادة بث الثورة مرة أخرى من خلال " حكاوي التحرير " وهو نوع من العرض المسرحي أو المونولوج.

ملاحظات على الخريطة:

هناك عدة ملاحظات يمكن استنتاجها من الخريطة السابقة مثل:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- أن كل ما هو جديد فنيا أتت به الثورة وتداعياتها كان امتدادا لما قبلها ولم يظهر فجأة.
- أن الجديد في الفن والأدب الذي أتت به الثورة، كان في معظمه من إنتاج جيل الشباب الذي تُنسب إليه شرارة الثورة.
- رغم أن الثورة أنتجت فنونها وآدابها ومبدعيها إلا أنها استدعت أعمال فنية وأدبية أنتجت في عقود سابقة عليها، ولكنها لاءمت أحداثها.

ثانيًا: تحليل لبعض النماذج:

والنماذج: أغنية الغايب ملوش نايب للمطرب الشعبي محمد عدوية، فيلم الثورة الضاحكة والذي عرض على قناة بي بي سي عربي، قصيدة رأسا من ميدان التحرير للشاعر الشاب هشام الجخ، برنامج " البرنامج مع باسم يوسف".

ثالثا: مقارنة عامة مع ثورة يوليو:

قد يكون من عدم الأمانة العلمية أن نعقد مقارنة بين الفن والأدب بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، وبين ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، لا لشيء سوى أن ثورة ٢٥ يناير لم يمر عليها سوى عام واحد ولم تحقق كثير من إنجازاتها وأهدافها. وقد انعكس اختلاف خصائص الثورتين في الفن والأدب مثلا نجد في ثورة يوليو أن وجود السلطة المركزية جعل هذه الفنون والآداب تبدو " مركزية " أيضا، أما ثورة يناير لم تؤت ثمارها بشكل ملحوظ في الحراك الاجتماعي فلم ينعكس في فنونها وآدابها بشكل واضح.

خاتمة:

استطاع الإبداع بمختلف أنواعه أن يستجيب للتغير الذي أحدثته ثورة ٢٥ يناير، غير أن هذا التغير لم تظهر ثماره في شكل مجتمعي وإن كانت ظهرت إلى حد ما في شكل مؤسسي غير مستقر، وحراك اجتماعي بطئ إلى حد ما مقارنة بما أحدثته ثورة يوليو، ولهذا اختلفت استجابة كل فن وفقا لطبيعته ووفقا لما تمليه المرحلة التي يمر بها، فالإبداع وليد سياقه.

ثانيًا: القوى العالمية والإقليمية ومواقفها من الثورة المصرية

أ- النظام العالمي والثورة المصرية: التفاعلات والسياسات

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

القوى الكبرى الغربية والثورة المصرية: محورية الفاعل الأمريكي

د.عصام عبد الشافي

تقديم:

عند تحليل المواقف الغربية من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية، فإن الحديث ينصرف أساسا إلى الموقف الأمريكي باعتباره الأكثر تأثيرا على مسار الأحداث بسبب طبيعة النظام الدولي الحالي أحادى القطبية. ولقد كانت مواقف الدول الغربية من الثورة المصرية متقلبة. وكان الموقف الأمريكي هو الأبرز في إطار المواقف الغربية، نظراً لأهمية وطبيعة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة.

المواقف الأمريكية والغربية من الثورة
من بداية الثورة (٢٥ يناير) وحتى التنحي في١١ فبراير

أولاً: محددات الموقف الأمريكي من الثورة المصرية:

المفاجأة، العلاقات الوثيقة بينها وبين نظام مبارك، عدم الثقة الأمريكية في الأطراف البديلة، عدم جدية الولايات المتحدة في تطبيق ما ترفعه من شعارات، الخبرات الشخصية للرئيس أوباما.

ثانياً: طبيعة المواقف الأمريكية في التعاطي مع الثورة المصرية:

١ــ علي مستوي التصريحات:

وبين هذا وذاك، وفي إطار هذه الضبابية وتلك العبثية الأمريكية، يمكن القول أن التصريحات الأمريكية حول "الانتقال السلمي للسلطة" وليس "التنحي الفوري للرئيس حسني مبارك"، هي التي تعبر عن الموقف الحقيقي للولايات المتحدة، فالولايات المتحدة لن تسمح بتغيير النظام في مصر بشكل يمهد لتحولات جذرية من شأنها أن تخل بالمعادلة الإقليمية القائمة منذ عام ١٩٧٩.

ولكن ينبغي على السياسة الأمريكية أن تكون داعمة لدعاة التغيير الديمقراطي السلمي في الدول التي تبنت حكوماتها سياسات معادية لمصالحنا، كما كنا في دول قامت حكوماتها بمحاذاة مصالحنا. وعملياً فإن هذا يعني استخدام الاتصالات الأمريكية الاستراتيجية،

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والدبلوماسية العلنية، وغيرها من الأصول الملموسة لمساعدة ودعم فكرة التغيير الـــديمقراطي في إيران وسوريا وتأييد أي شعب شجاع مستعد للنضال من أجل هذا الهدف.

٢ــ على مستوى الإجراءات:

ومن أمثلتها: تكليف فرانك ويزنر، السفير الأمريكي السابق في مصر، ليكون مبعوثاً شخصياً للرئيس أوباما، لبحث تداعيات الثورة المصرية.

ومن ناحية ثانية، دعا مشروع قرار تقدم السناتور الجمهوري جون ماكين والسناتور الديمقراطي جون كيري إلى مجلس الشيوخ الأمريكي، الرئيس المصري إلى نقل السلطة إلى حكومة مؤقتة لتصريف الأعمال تضم جميع الأطياف.

ثالثاً: انعكاسات المواقف الأمريكية على الثورة المصرية:

يمكن توصيف التعاطي الأمريكي مع الثورة المصرية، خلال مرحلتها الأولي، علـــى أنه هروب إلى السيناريوهات التقليدية في إدارة الأزمات. وهناك ما يشبه التوافق الأمريكـــي على أن "عمر سليمان" هو بديلها المفضل لخلافة مبارك لخبراته الواســـعة بملـــف الصـــراع العربي ــ الإسرائيلي، وموقفه من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ودوره فـــي الحـــرب الأمريكية على الإرهاب. إلا أنه في مواجهة هذا، يمكن القول أن الإدارة الأمريكية خســـرت المزيد من مصداقيتها، وأصبح الربط بينها وبين النظم الاستبدادية والفاسدة أكثر قوة.

رابعاً: المواقف الأوربية من الثورة المصرية خلال المرحلة الأولي:

جاءت هذه المواقف متأثرة بل وتابعة للموقف الأمريكي. ولقد دفعت الثورة المصرية، وغيرها من الثورات التي شهدتها المنطقة العربية، وتحديداً في دول الشمال الأفريقي، الدول الغربية إلى بذل مجهود أكبر للتفكير في آلية لدعم المرحلة الانتقالية في بلدان جنوب المتوسط الخاضعة لأنظمة سلطوية، إلا أنه لا يزال من المستبعد أن تُجري إعادة نظر معمَّقة في مقاربتها الإقليمية. وأحد العوائق هو أنّ إطار التعاون المتعدّد الأطراف المتمثِّل في الاتّحاد من أجل المتوسّط الذي يضم ٤٣ عضواً، غير متجانس إلى حد كبير بحيث لا يتيح التعاون السياسي أو الاتّفاق على آليّات للتعاون دون الإقليمي.

لقد برزت مؤشّرات الفشل الغربية قبل الثورة التونسية، من خلال إرجاء القمم التي كان من المقرّر أن يعقدها الاتحاد من أجل المتوسط والمحاولات الفاشلة لتجديد الرئاسة المشتركة. وأقرت فرنسا بالحاجة إلى تكييف السياسة الأوروبية من أجل التعاطي مع الفرص والتحدّيات الجديدة في العالم العربي.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ونظراً إلى الحاجة الملحّة إلى التعامل مع التطوّرات في العالم العربي، فإن الموقف السائد في الاتحاد الأوروبي هو أنه من الأفضل إعادة النظر في الآليات الموجودة واستخدام ما يصلح منها بأسلوب مستحدَث يتفق وتطورات الثورات العربية.

الجزء الثاني

المواقف الغربية من الثورة المصرية خلال المرحلة الثانية

من التنحي (١١ فبراير) وحتى بداية الانتخابات البرلمانية (٢٨ نوفمبر)

شهدت هذه المرحلة تصاعد الاهتمام بعدد من القضايا، والتي شكلت مصدرا لتوتر العلاقات المصرية ــ الغربية، وتحديداً المصرية ــ الأمريكية بعد الثورة، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

أولاً: القضايا السياسية: ومن بينها:

١ــ الرؤية الأمريكية للتيارات السياسية في مصر:

فمع تصاعد دور التيارات الإسلامية في العملية السياسية في مصر، وبروز عدد من التيارات المتشددة على المشهد السياسي، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب مع جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها البديل الأقرب للاعتدال، وإمكانية التعاون معها وفق الرؤية الأمريكية، قامت الرؤية الأمريكية للقوى والتيارات السياسية الرئيسة على الساحة المصرية على النحو التالي:

المؤسسة العسكرية: ستعمل الولايات المتحدة على استمرار توطيد علاقاتها بالمؤسسة العسكرية.

الرئيس القادم: تعمل الولايات المتحدة على تقديم دعم غير معلن لبعض الشخصيات التي لها علاقة وطيدة بها.

السلطة التشريعية: تعمل الولايات المتحدة على استقطاب بعض العناصر الشبابية، ومساعدتهم بصورة غير علنية في تشكيل أحزاب تدخل المنافسة.

القوى السياسية: إذا كانت الإدارة الأمريكية تعمل على إظهار قبولها بنتائج عملية التحول الديمقراطي في مصر، فإنها ستعمل على عدم سيطرة الإخوان على الساحة السياسية، عبر إثارة مخاوف الأقباط والقوى الليبرالية منهم.

٢ــ تمويل منظمات المجتمع المدني:

كانت هذه القضية محلا لتوتر العلاقات المصرية ــ الأمريكية، وخاصة مع إعلان السفيرة الأمريكية في القاهرة عن تقديم منح لنحو ٦٠٠ منظمة مصرية، ووصول طلبات بعدد

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

آخر للحصول على منح مالية، وقدمت وزارة الخارجية الأمريكية عرضاً لمصر يقضى بإطلاعها على أسماء منظمات المجتمع المدنى المصرى التى تتلقى أموالا من الولايات المتحدة مقابل عدم ملاحقة هذه المنظمات أو التعرض لها، وذلك فى إطار بادرة حسن نية لحل الأزمة بين البلدين.

٣ــ العلاقات المصرية ــ الإسرائيلية:

حيث كانت هذه العلاقات مصدرا لتوتر جديد في العلاقات المصرية الأمريكية، علـــى خلفية العديد من الأحداث، التي شهدتها الفترة التي يتناولها التقرير، من بينها: عمليات التفجير المستمرة لخطوط نقل الغاز المصري لإسرائيل.

ثانياً: القضايا العسكرية: ومن بينها:

١ــ المناورات العسكرية.

٢ــ تبادل زيارات المسئولين العسكريين.

ثالثاً: القضايا الأمنية: ومن بينها:

١ــ مطالبة الولايات المتحدة لمصر بالقبض على ٢٤ معتقلاً هربوا أثناء الثورة.

٢ــ تعاون الولايات المتحدة في اعتقال شبكة دولية متورطـــة فـــي تهريـــب الآثـــار المصرية (٢٠١١/٧/٢٧).

رابعاً: القضايا الاقتصادية:

شهد شهر سبتمبر ٢٠١١، مرحلة جديدة من المباحثات الاقتصادية، قام بهـــا وزيـــر التجارة والصناعة محمود عيسي مع السفيرة الأمريكية بالقاهرة (٢٠١١/٩/٨). وخلالها جدد الوزير رفض حكومة الثورة أية مساعدات أمريكية مشروطة.

كما تم استعراض زيادة التعاون في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير التمويل اللازم والدعم الفني لتلك المشروعات، وكذا مساعدة الجانب الأمريكـــي لمصر في جذب الاستثمارات للمشروعات الكبيرة.

المواقف الغربية من الثورة المصرية خلال المرحلة الثالثة
الانتخابات البرلمانية (٢٨ نوفمبر ٢٠١١ ــ ٢٣ فبراير ٢٠١٢)

أولاً: القضايا السياسية:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

١ــ العلاقات المصرية الغربية:

شهدت هذه المرحلة عدد من الزيارات والتصريحات الغربية حول العلاقة مع مصر.

وقد بدا اهتمام السفارة الأمريكية في القاهرة بزيارة "روث بادر جينسبيرج" من خلال النشاط المكثف للقاضية خلال هذه الزيارة. . وركزت "جينسبيرج" علي عدة نقاط، منها:

المبادئ التي يجب أن يقوم عليها أي دستور عصري، قضية دين الدولة، فأشارت إلي أنه للحفاظ علي مدنية الدولة، من المهم ألا يكون هناك دين أساس لها.

وبالتوازي مع النشاط الأمريكي، وفي ٨ فبراير ٢٠١٢، استضافت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب وفدا من الاتحاد الأوروبي برئاسة "برنارد دينو"، المبعوث الخاص للاتحاد لمنطقة جنوب البحر المتوسط، الذي أكد أن أوروبا تعتبر مصر أهم دولة في المنطقة.

٢ــ نتائج العملية الانتخابية:

أكد عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي أن نتائج الانتخابات التشريعية في مصر لم تكن مفاجئة، وأنه عليهم التواصل مع القيادة المصرية الجديدة وتفهمها والأخذ بعين الاعتبار إطار العلاقات معها، وتثمين ما أنجزه الشعب المصري خلال العام الماضي، فقد توصل إلى تداول سلمي للسلطة حتى الآن. وفي مقابل هذه الدعوات، ذكرت تقارير إعلامية أمريكية أن أن رغبة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تقديم الدعم المالي لمصر، لا تحظى بالقبول داخل الكونجرس الأمريكي والذي صوت بالرفض ضد تخفيف عبء الديون المستحقة على مصر، وضخ المساعدات المالية إليها خلال تلك الفترة التي يهتز فيها الاقتصاد المصري، خشية أن تساند هذه الأموال قيام دولة إسلامية جديدة داخل المنطقة.

٣ــ المجتمع المدني:

مع تصاعد قضية تمويل منظمات المجتمع المدني في مصر، وصدور اتهامات رسمية مصرية تجاه عدد من المنظمات والشخصيات الأمريكية والأوربية، تعددت ردود الأفعال الأمريكية، المنددة بالإجراءات المصرية.

٤ــ الأرصدة المصرية في الولايات المتحدة:

أعلن سفير مصر لدى الولايات المتحدة سامح شكري أن "مصر طلبت من واشنطن تجميد أرصدة نحو ١٠٠ مسؤول من رموز النظام السابق بتهم تتعلق بقضايا فساد وتربح واستغلال نفوذ".

ثانياً: القضايا العسكرية:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خلال هذه المرحلة، تصاعدت حدة التوتر بين القاهرة وواشنطن، على خلفية إحالة مجموعة من النشطاء والمسئولين الأمريكيين في منظمات غير حكومية للمحاكمة في مصر، وأنهي الوفد العسكري المصري زيارته لواشنطن فجأة.

وشدد علي أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة قوية، وهي لمصلحة الطرفين، ومن الطبيعي أن تشهد أحيانا بعض التوتر، وقال: أنه لا توجد دولة علي وجه الأرض تقبل أن يتدخل أحد في قضائه.

خاتمة الدراسة

المواقف الغربية من الثورة المصرية: التأثير والتأثر

مع بداية الثورة المصرية، كانت الخيارات محدودة أمام صانع القرار الغربى عامة، والأمريكي خاصة. وفى سياق المواقف الغربية من الثورة المصرية، وتأثير العامل الخارجي في تطورات الثورة وتحولاتها، تبرز عدة ملاحظات أساس بينها:

أولاً: أن الدور الخارجي الإيجابي في التعاطي مع تحولات الثورة المصرية، يبقي رهنا بعدة شروط، منها:

١ــ أولوية الداخل. ٢ــ أولوية الإقليمي على الدولي.

ثانياً: أنه رغم الارتباك الأمريكي، فقد كشفت الأزمة عن تغيرات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، لصالح استراتيجية جديدة تقوم على دعم عملية تحول ديمقراطي تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى حفظ الترتيبات الأمنية.

ثالثاً: إن الولايات المتحدة لها مصالح متجذرة وكثيرة في المنطقة، ومن هنا فإنها في حالة استنفار.

رابعاً: ليس من سياسة الولايات المتحدة الاستقواء بالشعوب، وإنما إذلال الشعوب.

حلف الأطلنطي والثورات العربية بين الإقدام والإحجام

أ.نسيبة أشرف

مثل البعد الخارجي الحاضر الغائب في الثورات العربية، فقد قامت تلك الثورات ضد نظم مستبدة تابعة للخارج. وفي الوقت نفسه، كان هناك إدراكًا فطريًا أن هذا الخارج –الذي

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

طالما امتدت يده لسنوات طوال لتحقق مصالحه، ولو في مقابل بقاء تلك النظم الاستبدادية– لن يقف في موقف المتفرج من الثورات، بل إنه سيحاول التدخل لحماية مصالحه فيها.

وقد أثار التدخل الخارجي المباشر لحلف الأطلنطي في الثورة الليبية الكثير من الجدل حول مدى شرعية هذا التدخل، وآثاره على المعادلة الأمنية الجديدة في المنطقة، وكذلك على مستقبل الثورات العربية بشكلٍ عام. فمع بداية تدخل حلف الأطلنطي في الأزمة الليبية، ثارت أسئلة أساسية:

كيف سيؤثر التدخل العسكري للحلف في ليبيا على مستقبل الثورة الليبية؟ وما آثار وانعكاسات ذلك على الأمن القومي المصري والعربي؟ ما المحددات الخارجية للثورات العربية؟

في هذا الإطار، تحاول الدراسة اختبار مقولتين رئيستين:

أولا: أن هذا التطور البارز والمهم لدور حلف الأطلنطي في المنطقة العربية في إطار الثورات العربية لم يعبر عن دور جديد للحلف في المنطقة، بقدر ما جاء امتدادًا لدور قد بدأ في التبلور في أعقاب الحرب الباردة، وتشكل على نحوٍ واضح منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ثانيًا: أن الحلف يتحرك في المنطقة العربية وفق منظومة من المصالح الحيوية. ومن ثم، تختلف آليات عمله في المنطقة طبقًا لما يتيح التحقيق الأمثل لتلك المصالح، وهو ما يفسر التدخل في بعض الحالات والسكوت عن حالات أخرى.

أولا: تطور حلف الأطلنطي بعد الحرب الباردة: توسع الدور الخارجي والاهتمام بالمنطقة العربية:

تأسس حلف شمال الأطلنطي المعروف بحلف الأطلنطي في ٢٤ أبريل ١٩٤٩، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأثناء تصاعد الحرب الباردة؛ ليواجه نفوذ الاتحاد السوفيتي ومنظومته الدفاعية العسكرية – حلف وارسو.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ومع انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي كأحد القطبين العظميين، وعقب الجدال حول الحاجة إلى استمرار حلف الأطلنطي من عدمه، فقد تم الحسم لصالح استمراره، وذلك في قمة الحلف التي عقدت بروما في نوفمبر ١٩٩١؛ نظراً لضرورته.

وفي إطار اتفاق الأعضاء على استمراره، كان لابد من تكييف الحلف مع بيئة ما بعد الحرب الباردة. ومن هنا، بدأت المحاولات الأوروبية والأمريكية لإقرار مفهوم استراتيجي جديد للحلف تبلورت ملامحه في قمة واشنطن ١٩٩٩ وبذلك تكون معاهدة واشنطن قد أقرت تحول دور الحلف من حلف دفاعي إلى جهاز عسكري له صلاحيات التدخل في النزاعات الإقليمية داخل حدوده وخارجها. وقد تجسد الدور الجديد لحلف الأطلنطي لأول مرة على أرض الواقع عندما تدخل عسكريًا في البوسنة عام ١٩٩٥

إلى جانب ذلك، قام الحلف ببناء شبكة من الشراكات مع ٢٧ دولة، وتوثيق علاقاته مع روسيا وأوكرانيا. وأنشأ عام ١٩٩٤ حوارًا متوسطيًا. وبحكم ما بها من مصالح اقتصادية وسياسية ونفطية وأمنية مشتركة لأمن الحلف– وخاصةً الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، قام الحلف بدعم العملية الأمريكية ضد الإرهاب الدولي. لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى موجة تحول ثانية في الحلف. **إذ** تنامي إدراك الحلف لأهمية الدفاع عن مصالحه وقيمه ضد المناطق التي يدركها كمصدر تهديد لهما من خلال استحداث آليات مؤسسية جديدة لتحقيق الأمن مثل الحوار الأطلنطي المتوسطي مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.

ثانيًا: حلف الأطلنطي والثورات العربية: من التعاون والشراكة إلى التدخل العسكري في الأزمات:

اختلف تعامل حلف الأطلنطي مع الثورات العربية من حالة لأخرى، حيث اقتصر تعامله مع الثورة التونسية والمصرية على المراقبة والتصريحات المؤيدة لأهمية التحول الديمقراطي بعد نجاح الثورتين في الإطاحة برؤوس النظام. وقد مثل تعامل الحلف مع الثورة الليبية نقلة نوعية في استراتيجيته تجاه المنطقة العربية. حيث إنه وبالرغم من استحداث مهمة إدارة الأزمات في المفهوم الاستراتيجي لعام ١٩٩٩، والتي تتيح للحلف التدخل في المناطق المختلفة من العالم التي ترى قيادته أنها تمثل تهديدًا للمصالح الأمنية لدوله الأعضاء، فإن حلف الأطلنطي كان قد أولى تركيزه واهتمامه خلال العقد الماضي لبناء الشراكات الأمنية التعاونية، خاصةً مع دول المنطقة العربية، في إطار الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون. ويمكن فهم الأدوار التي يقوم بها حلف الأطلنطي في منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

عام والمنطقة العربية بشكلٍ خاص من خلال فهم الاقتراب الجديد للأمن الذي أقره بعد الحرب الباردة.

١- اقتراب أوسع لتحقيق الأمن:

بعد أن كانت استراتيجية حلف الأطلنطي خلال الحرب الباردة تقوم على التصدي لعدو واضح وكبير ألا وهو الاتحاد السوفيتي ومنظومة حلف وارسو، تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بغياب ذلك العدو، فأصبحت استراتيجية حلف الأطلنطي في تلك المرحلة بلا عدو. ومن ثم، تغير المنظور والمفهوم والمنهج المتعلق بالأمن في استراتيجية حلف الأطلنطي، من المواجهة إلى التعاون لاحتواء الأزمات القائمة ومحاولة منع الأزمات المحتملة إن أمكن. في هذا الإطار، قدم المفهوم الاستراتيجي للحلف ١٩٩١ اقترابًا أكثر اتساعًا للأمن.

٢- الثورات العربية والتهديدات الأمنية لحلف الأطلنطي:

أ- تغير التهديدات الأمنية بعد الحرب الباردة

مع أحداث حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١، برز بشكلٍ كبير احتمال تأثير الصراعات المتفجرة خارج النطاق التقليدي للحلف على الأمن الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تبع حرب الخليج أيضًا سلسلة من الوقائع التي أثبتت أنه بينما اختفى التهديد العسكري المباشر لغرب أوروبا، ظهرت عدة أنواع من التهديدات الجديدة التي ينبغي على القادة الأوروبيين أخذها بعين الاعتبار. تتضمن تلك التهديدات من وجهة نظر الحلف: الصراعات الإثنية والدينية في أوروبا، والتهديدات الجديدة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مثل: انتشار أسلحة الدمار الشامل، والهجرة غير الشرعية، والإرهاب).

ب- تغير منطقة الصراع

بالإضافة إلى التغييرات التي طرأت على طبيعة التهديدات الأمنية، تغيرت أيضًا منطقة الصراع المتوقع في المستقبل. ففي أثناء الحرب الباردة، قامت المعركة في غرب أوروبا، غير أن الفترة التي أعقبتها شهدت تحديات تهدد أمن حلف الأطلنطي. تلك التحديات غير موجودة داخل الحدود التقليدية الخاصة بالحلف، ولكنها منتشرة في العديد من الأنحاء خارج تلك الحدود.

جـ- هل تشكل الثورات العربية تهديدًا لأمن حلف الأطلنطي؟

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

حدد الحلف التهديدات التي يُتوقع أن تثيرها موجة الثورات العربية، ومن ثم يُحتمل أن يمتد تأثيرها ليصل إلى دول الحلف. فقد ذكر راسموسين في مقال بعنوان "الناتو والربيع العربي"، وفي إطار حديثه عن إمكانية استخدام الحلف للقوة العسكرية للحفاظ على الأمن العالمي وأمن الدول الأعضاء، ذكر الآتي: "أن التحديات الأمنية التي تواجه أوروبا تشمل النزاعات في دول الجوار، كما هو الحال في ليبيا، والإرهاب، والدول الفاشلة، والتهديدات الناشئة مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والحرب الإليكترونية. ويمكن تعريف هذه التهديدات على حدٍ سواء بتنوعها وعدم القدرة على التنبؤ بها.

كما تتوافق رؤية الأمين العام لحلف الأطلنطي مع ما أقره الحلف في المفهوم الاستراتيجي لعام٢٠١٠، والذي توسع في تعريف التهديدات الأمنية التي ينبغي على الحلف المبادرة بالتصدي لها قبل أن تؤثر عليه.

٣- المهام الأمنية الجديدة وتدخل حلف الأطلنطي في الثورات العربية:

أ- تغير طبيعة مهام الحلف

انعكس الإدراك الواسع لحلف الأطلنطي بالنسبة للأمن بعد الحرب الباردة على تغير طبيعة مهماته. وفقاً لذلك، أكد المفهوم الاستراتيجي لعام ١٩٩١ أن السلام والاستقرار في القارة الأوروبية أصبح يعتمد الآن على قدرة الحلف على إدارة الأزمات بشكلٍ ناجح. وطبقاً للمفهوم الاستراتيجي، أكد الحلفاء أنه بدلا من الاستعداد للقيام بعملية عسكرية فقط كرد فعل على الهجمات العسكرية ضد أراضي الدول الأعضاء (المادتين الخامسة والسادسة من معاهدة الحلف)، فإن الحلف سوف ينجز مهمات نابعة من المخاطر التي تظهر من خارج النطاق الجغرافي التقليدي له. وقد أعاد المفهوم الاستراتيجي لعام ١٩٩٩ التأكيد على الدور الخارجي للحلف، عندما أضاف مهمتين جديدتين إلى جانب المهام التقليدية المتمثلة في تحقيق الأمن؛ التشاور، والردع والدفاع. حيث أكد الحلف على أنه لكي يتمكن من تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية –الأطلسية، فإن دوره يجب أن يتضمن: **إدارة الأزمات، الشراكات.**

ب- تدخل حلف الأطلنطي في الأزمة الليبية

بدأ التدخل الخارجي في ليبيا في ٢٣ مارس من خلال عمليات عسكرية لحلف الأطلنطي لوضع قراري مجلس الأمن الدولي رقمي ١٩٧٠ و١٩٧٣ موضع التنفيذ، وهما القراران الصادران بشأن ما وُصف "بالحرب الأهلية الليبية"، وذلك بهدف "حماية المواطنين الليبيين المدنيين والمناطق المدنية".وفي آخر أكتوبر ٢٠١١، قرر مجلس الأمن الدولي

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بالإجماع إنهاء التفويض الخاص بفرض منطقة الحظر الجوي فوق ليبيا اعتبارًا من ٣١ أكتوبر. وبالفعل قام الحلف في التاريخ المحدد بإنهاء "عملية الحامي الموحد" التي قادها في ليبيا على مدار سبعة أشهر. وقد أثار تدخل حلف الأطلنطي في ليبيا جدلا كبيرًا. **فمن ناحية،** بالغت التصريحات الرسمية الصادرة عن الحلف في تصوير النتائج الإيجابية للعملية ومدى نجاحها **ومن ناحية ثانية،** فقد أثارت تلك العملية تساؤلات بين المحللين والمتابعين حول الأسباب الحقيقية التي دفعت الحلف إلى التدخل.

جـ- الوجود الأطلسي في ليبيا بعد القذافي

وقد تنوعت تلك التوقعات التي توقعت في مجملها استغلال الحلف لمسألة التدخل لاعتبارات إنسانية من أجل تحقيق مطامع استعمارية لتشمل إمكانية تقسيم ليبيا، ونشر قوات لحفظ السلام تكون مقدمة لأمور كتلك التي حدثت في حالتي العراق وأفغانستان، أو الوجود غير المباشر من خلال تقديم الأمن الناعم في شكل بناء المؤسسات الأمنية.

فقد أعلن الحلف عن نيته لضم ليبيا إلى الحوار المتوسطي، ما يتيح تحكمًا تامًا لحلف الأطلنطي في منطقة جنوب المتوسط وإحكام السيطرة على الساحل الجنوب متوسطي.

وأوضحت الحالة الليبية أن الأداة العسكرية تظل هي الأداة الرئيسة في استراتيجية الحلف. فبالرغم من محاولات الحلف المستمرة للتركيز على أدوات القوة الناعمة.

د- هل يتدخل حلف الأطلنطي في سوريا؟

بعد توقعات متضاربة، يمكن فهم حرص الغرب علي عدم ضرب سوريا عسكريا أو تفكيكها في ضوء الخوف من إيصال المنطقة لحالة تفكيك طائفي وحرب طائفية قد تنتقل إلى لبنان التي يحرص الغرب علي بقاءها قطعة واحدة ويخشي من سيطرة حزب الله عليها. وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، لا يمكن تجاهل أن سوريا لها حلفاء في الملعب العالمي، مثل روسيا والصين ومن قبلهما إيران.

ثالثا: أثر تدخلات حلف الأطلنطي على المنطقة العربية:

نستطيع أن نستخلص مما سبق أن تدخل حلف الأطلنطي في ليبيا لا تعبر عنه الأهداف المعلنة والمتمثلة في حماية المدنيين. فإذا كان هدف الحلف حقًا هو حماية الشعب الليبي، فما الذي دفعه إلى تدمير البنية التحتية الليبية. وبهذا، يتضح أن حلف الأطلنطي إنما هدف –بتدخله في ليبيا– إلى تحقيق مصالح غربية تتمثل بالأساس في السيطرة على النفط الليبي. كما أن الوجود الأطلسي في ليبيا يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري الذي

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

سيظل مرتبطًا بمدى استقرار الأوضاع في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الوثيقة بين حلف الأطلنطي والكيان الصهيوني المغتصب، إلى جانب تخويل الحلف لنفسه حق التدخل في أزمات تتعلق بندرة المياه العذبة مما يفتح احتمالات تدخله في مشكلة حوض النيل.

ب) في النظام الإقليمي للثورة المصرية ودلالاته:

السعودية والخليج: نحو تحالفات وأدوات جديدة في إدارة المنطقة

أ.أمجد جبريل

مقدمة:

وكان من بين القضايا البارزة التي أثارتها هذه الموجة التغييرية التي أصابت عددًا من الدول العربية، قضية العلاقات العربية البينية، ولاسيما بين دول الثورات ودول الخليج العربي، وكذلك علاقات مصر الإقليمية بعد الثورة، والعلاقات المصرية–الخليجية بصفة أخص. والواقع أن أهمية هذه العلاقات لا تخص طرفيها المباشرين فحسب، بل هي تمس في الجوهر عددًا كبيرًا من الأطراف بعضها إقليمي والآخر دولي.

منهجية التقرير:

يسعى هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على نوعية التفاعلات الخليجية مع مصر الثورة، وإبراز بعض قضايا العلاقات الثنائية بين هذين الجانبين، وتحليل طبيعة العلاقات وآفاقها المستقبلية، والأدوات التي جرى استخدامها لإدارة ملفات العلاقات الخليجية–المصرية، في محاولة لاختبار احتمال تغير التحالفات العربية–العربية، والعربية–الإقليمية، والعربية – الدولية، وتحليل مدى صدقية مقولة أن "العلاقات العربية–العربية يمكن أن تدخل بسبب الثورات العربية في حرب باردة عربية جديدة في تكرار لحالها إبان عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين".

أولا– المواقف الخليجية من الثورة المصرية والثورات العربية الأخرى

بسبب مباغتة الثورة التونسية للدول العربية، ربما لم تحظَ باهتمام كبير ما خلا دولتي جوارها المباشر أي ليبيا والجزائر. فيما تغيّر الحال تمامًا بمجرد اندلاع الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١. وفي هذا السياق لوحظت ظاهرتان في إطار ردود الأفعال على الثورات

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

العربية؛ إحداهما على المستوى الشعبي وتمثلت في ظاهرة "العدوى الثورية" التي تعدّ مصداقاً لتشابه الظروف التاريخية التي تجمع أقطار الوطن العربي بوجه عام. والأخرى على المستوى الرسمي الممثل للحكومات، وهي ظاهرة "الهلع الجماعي" سواءً أكان مطمورًا أم ظاهرًا للعيان.

ويرى البعض أن "قطر كانت من أكثر الدول العربية ترحيبًا بالتغيير في مصر وتضامناً مع الثوار. وتسربت أيضًا أنباء عن تنبيه العاهل السعودي للرئيس الأمريكي باراك أوباما من أن الرياض مستعدة لتقديم مساعدات مالية للجانب المصري تحل محل المعونة الأمريكية في حال استمرار الضغوط الأمريكية على مبارك لإجباره على التنحي. ومع ذلك فقد عالجت الرياض موقفها بسرعة، ورحبت بعد تنحي مبارك بالانتقال السلمي للسلطة في مصر. وربما يمكن تفسير هذا الموقف السعودي بالقول إن طبيعة مواقف دول الاعتدال العربي من الثورة المصرية، لا ترجع إلى المخاوف من شئ مماثل فحسب، وإنما بسبب ما تطرحه هذه الثورة من احتمالات تغيير بعض معادلات العمل العربي وقواعده. بيد أن تحليلًا آخر للسلوك السعودي إزاء الثورات العربية يعطي أولوية خاصة لمحورية العامل الأمني في تفسير هذا السلوك.

يجب القول أيضًا فيما يتعلق بمواقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الثورات العربية إجمالًا إن هذه المنظمة الإقليمية الفرعية استطاعت أن تواجه أحداث هذه الثورات بوضع قوي ومتماسك نسبيًا. وثمة من يشير في سياق تداعيات الثورتين المصرية والسورية إلى احتمالات حصول قدر ملحوظ من التغيير في المشهد الإقليمي؛ فسقوط مبارك يعني على صعيد إقليمي أن ما كان يطلق عليه "محور الاعتدال" أو الدول العربية المعتدلة قد ترنح، وهو مؤهل للسقوط على المدى البعيد. والواقع أن قضية محاكمة مبارك ومحاولات منعها، ربما تكون أكثر قضايا العلاقات المصرية–الخليجية حساسية بعد الثورة المصرية، إضافة إلى قضية تأخر المساعدات الخليجية الموعودة رغم ازدياد تردي الوضع الاقتصادي المصري منذ مطلع عام ٢٠١٢. وقد برز رأي عربي يضع دول الخليج (وبالذات السعودية والإمارات) ضمن قوى الثورة المضادة للثورة المصرية. وحاولت بعض الأصوات الصحفية المصرية التنبيه (بحق) إلى أن ثمة حالة من الحشد الإعلامي ضد السعودية، تقوم بها عدة جهات ترمي إلى توتير العلاقات المصرية– السعودية لأسباب تصب في الأغلب لمصلحة دول غربية يهمها أن تبقى العلاقات العربية–العربية في حالة من التوتر الدائم، بما يشغل العرب والمسلمين عن مواجهة التحديات الأكبر. وإذا كان من الصحيح أن مصر الثورة بحاجة إلى أصدقاء للخروج من محنتها الاقتصادية وعبور مرحلتها الانتقالية بسلام، فإنه من الصحيح أيضًا أن الحاجة

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الخليجية إلى قدرات مصر ودورها كظهير عربي مهم تتزايد، لاسيما مع تصاعد لهجة التهديدات الإيرانية لدول الخليج.

ثانيًا- أدوات السياسات الخليجية في التعامل مع الثورات العربية وتداعياتها:

قبل الخوض في هذه الجزئية ربما تجدر الإشارة إلى قضية بالغة الأهمية في العلاقات المصرية-الخليجية بعد ثورة ٢٥ يناير، ألا وهي مسألة المساعدات الخليجية وأسباب تأخرها.

وفي هذا الإطار أشار البعض إلى أن "التوجهات القائمة حاليًا في أوساط الحكم في منطقة الخليج تسير في اتجاهين؛ أحدهما يبدو وكأنه يسير في اتجاه ترك مصر لمشكلاتها الداخلية، بينما يؤكد الآخر أن مصر وتفاعلاتها أكبر من أن يتم تجاهلها أو عدم الاهتمام بها (..) والواقع أن العلاقات الشخصية التي قامت بين القيادات الخليجية والرئيس مبارك لم تكن مفيدة لأي من الطرفين المصري والخليجي، وينبغي أن تنتقل العلاقات إلى مستوى مؤسسي وشعبي.

وبخصوص مسألة إحجام دول الخليج عن مساعدة مصر الثورة، وما إذا كان ذلك يحدث بتأثير ضغوط أمريكية -إسرائيلية أو بسبب مخاوف خليجية من تصدير الثورة إلى دول الخليج العربي، أشار بعض الباحثين إلى أن "هذا الأمر متعلق بشقين؛ أحدهما خاص بمصر التي حوّلها نظام حسني مبارك إلى بلد مستجدٍ، بما لا يتفق مع قيمة مصر وكرامتها، وهذا النمط من التفكير في تلقي المعونات يجب إنهاؤه مع وقف الإنفاق التبذيري. أما الشق الآخر فيتعلق بمواقف دول مجلس التعاون الخليجي الذي ترأسه السعودية، لكن القيادة الفعلية والتنفيذية في يد قطر التي تمثل رأس الحربة لمجلس التعاون، وهذه الدول تقف ضد انتصار الثورات الشعبية العربية وليست المصرية فقط.

ويمكن هنا الإشارة إلى الدور الذي تلعبه الفتاوى أو المؤسسات الدينية إجمالًا في تقديم التغطية الشرعية للمواقف السياسية الخليجية المتحفظة على التغيير عبر التظاهر أو الاحتجاج السلمي. وفي هذا السياق أكدت هيئة كبار العلماء في السعودية في بيان لها صدر ٢٠١١/٣/٦ "أن للإصلاح والنصيحة أسلوبهما الشرعي الذي يجلب المصلحة ويدرأ المفسدة، وليس بإصدار بيانات فيها تهويل وإثارة فتن".

ورغم ما يعرفه كثيرون عن السياسة الخارجية السعودية التي توصف تقليديًا بأنها تنتهج "الدبلوماسية الهادئة"، إلا أن بعض التحليلات أشارت إلى تغير ما يحدث في هذه السياسة، يتمثل في أن السعودية مع تطورات المشهد المحيط بها منذ أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١ بدأت تدرك أهمية دورها وإلحاحه، وفق رؤيا ترتكز إلى دعم الاستقرار الإقليمي، ولو بشكل انتقائي. "ومع اندلاع الثورات العربية وتزايد حالة الفراغ

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

العربي بما يمكن أن تستفيد منه قوى إقليمية في ملئه، أصبحت الرياض سائرة إلى تبني سياسة قائمة على عنصرين: "السيطرة على الضرر"، Damage Control وهو ما بدأت تتبناه في اليمن وسورية والبحرين. أما العنصر الثاني فيتمثل في "سياسة المشاركة" في الحدث Engagement Policy وعدم الانتظار حتى الوقت الحرج.

ثالثًا- نظام عربي جديد ومصالحات عربية، أم إعادة إنتاج منظومة الخلافات العربية -العربية؟

يرى البعض أن النظام العربي بأسره مقبل على حالة من المصالحات العربية وإصلاح ذات البين وتقليص مستوى الخلافات البينية استنادًا إلى أن التغيير (الثورة) في مصر يمكن أن يفتح الأبواب. بيد أن اتجاهًا آخر ينفي أن تكون الثورات العربية قد نجحت في إلغاء سياسة المحاور العربية؛ فمن الممكن أن نشهد صراعًا عربيًا جديدًا بين الثوريين والمحافظين كما جرى على مدار خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

ولعل من المهم هنا الخروج من أسر هذين الاتجاهين بالإشارة إلى العوامل المساعدة على تشكيل التحالفات العربية، ومن بينها أن "المد الثوري وموجة التغيير التي تجتاح المنطقة ستخلق محورًا جديدًا فيها يجمع الدول التي يحدث فيها التغيير معًا، حيث القواسم والهموم المشتركة وأيضًا المبادئ والتطلعات المتشابهة سواء بين الشعوب أو لدى الأنظمة الحاكمة الجديدة. ومقابل هذا المحور بدأ محور مجابه في التشكل بالفعل، يضم الدول التي لم يمسها التغيير بعد، وتجتهد كي تظل منه في مأمن ربما تحت مظلة توسيع مجلس التعاون الخليجي. ورغم أن الدول التي شهدت تغيرات واحتجاجات لم تشكل بعد محورًا لها، إلا أن ذلك قد يكون مسألة وقت لا أكثر.

وستكون الأداة الاقتصادية أهم أدوات التأثير جذبًا أو طردًا فيما بين المحاور أو بالأحرى بين المحورين الرئيسين المتوقع تشكلهما في المنطقة. إذ ليس من المتوقع أن تكون المحاور أو التحالفات الإقليمية الجديدة جامدة ومغلقة، وإنما ستتم بمساحات تضيق وتتسع من المرونة والديناميكية، ستتحدد وفق اعتبارات كثيرة، ربما يكون الاقتصاد من أهمها".

رابعًا- شكل التحالفات الجديدة في المنطقة وموقع دول الخليج منها

الاتجاه الأول في الرأي يذهب إلى أن الثورات العربية هزّت المنطقة من الأعماق، وتركت آثارها على العمل السياسي العربي الجماعي، والعلاقات العربية-العربية، وانعكست تداعياتها على تفاعلات الصراع العربي-الإسرائيلي، كما ألقت بظلالها على توازنات القوى

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

في المنطقة، وعلى التحالفات الإقليمية والدولية على ساحتها، وبدا أن مفهوم الأمن الخليجي قد تأثر، ودفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني عدد من المبادرات النشيطة.

ووفقًا لاجتهاد ثانٍ ضمن هذا الاتجاه في الرأي قيل إن المنطقة تدخل في "مرحلة نوعية جديدة من تاريخها الطويل؛ إذ أحدثت الثورات العربية انقلابًا كاملًا في موازين القوى الإقليمية، بحيث لم يعد مقتصرًا على الإطاحة بأشكال تسلطية وقمعية من الحكم في دول عربية عدة. ويعود السبب في انقلاب موازين القوى الإقليمية إلى تشابه الأنماط السياسية-الإيديولوجية لبرلمانات ما بعد الثورات العربية التي أصبحت إسلامية التوجّه. هذا كما هناك من يرى أن الربيع العربي ومستجداته تتيح صعودًا لتركيا التي تعمل بالتناغم وليس التصادم مع واشنطن. أضف إلى ذلك أن "تركيا تحتفظ بعلاقات ممتازة مع "الإخوان المسلمين" القوة الرئيسة في برلمانات شمال أفريقيا بعد الثورات.

أما الاتجاه الثاني في الرأي بخصوص تقييم أثر الثورات العربية في التحالفات الإقليمية فيشير إلى تغيير جزئي في هذه التحالفات، لكنه يؤثر التريث وعدم إصدار تعميمات مستقبلية.

أما الاتجاه الثالث في الرأي بخصوص تقييم أثر الثورات العربية في التحالفات الإقليمية فهو يتبنى منطقًا أكثر تركيبية وتعقيدًا؛ فالمسألة لا تتعلق بحدوث انقلاب في العلاقات والتحالفات الإقليمية من عدمه، وإنما بصورة معقدة لم تنجلِ بعد كافة عناصرها. وتتجلّى تفاصيل هذه الصورة بتأمل العناصر الأربعة الآتية:

أ- تحالفات كانت قائمة قبل الثورات العربية واستمرت بعدها مثل التحالفات الخليجية البينية، وعلاقة إيران بالأطراف الشيعية في المنطقة (حكومة نوري المالكي، ونظام بشار الأسد، وحزب الله)، وعلاقة حلف الاعتدال ما بين الدول الغربية وإسرائيل وصولًا إلى تركيا ودول الخليج ومصر والأردن.

ب- تحالفات متغيّرة وتشمل مستويين اثنين؛ أحدهما ينطوي على تغيّر شكل العلاقة بين طرفين إقليميين مثل توتر العلاقات التركية-الإسرائيلية، وتوتر العلاقات التركية-الإيرانية بسبب الأزمة السورية أساسًا، وتوتر العلاقات التركية-السورية. أما المستوى الآخر فيتعلق بالمحاولات الأمريكية للتواصل مع الفاعلين الجدد أو فتح قنوات الحوار معهم، وخصوصًا جماعة الإخوان المسلمين في مصر وذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة.

ج- بوادر ومؤشرات لعلاقات تسير في اتجاه التطور والتحسن، مثل التحوّل عن العداء ما بين مصر وإيران وإن كان هذا لا يعني بالضرورة استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة أو تدشين تحالف إقليمي بينهما، وتزايد فرص التنسيق المصري-التركي.

د- تحالفات قابلة للتفكك، ومن أوضح نماذجها العلاقة الحالية بين سوريا وتركيا.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وبعد استعراض هذه الاتجاهات الثلاثة بخصوص تقييم أثر الثورات العربية في التحالفات الإقليمية، ثمة من يشير إلى أن عام ٢٠١٢ ينطوي على احتمالات واضحة لتوتر إقليمي متصاعد لعدة أسباب؛ أولها تدهور علاقات دمشق مع أنقرة وعمّان والرياض، وقلق الجميع من احتمال حرب إقليمية، تنخرط فيها إيران وحزب الله. وثانيها اضطراب الأوضاع في مصر الثورة بسبب تراجع الاقتصاد والتوترات الكامنة بين الجيش والشارع المصري.

وفي ظل هذه الأجواء العربية والإقليمية العاصفة أشارت بعض التحليلات إلى أن المشهد الإقليمي الذي يتبلور يشير في المدى القصير إلى انخفاض أهمية مصر وسوريا عربيًا بسبب انشغالهما بأوضاعهما الداخلية، واحتمال تراجع النفوذ الإيراني في سوريا ولبنان بسبب الثورة السورية وتداعياتها، في مقابل ازدياد التأثير الإقليمي لتركيا والسعودية. أضف إلى ذلك أن دبلوماسية الوساطات الإقليمية التي تنتهجها الدوحة تضمن لها موقعًا مهمًا في بنيان النظام العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية.

خاتمة:

إجمالًا لكل ما سبق، ربما يمكن القول إن التغيّر الذي طرأ على المشهد العربي وعلى علاقات مصر بدول الخليج بعد ثورة ٢٥ يناير، يكشف عن احتمالات تزايد نفوذ دول الخليج في النظام العربي، بالتوازي مع تصاعد فرص الدور التركي بعد الثورات العربية، وبروز مؤشرات متعددة تؤكد احتمال تراجع الدور الإيراني في المنطقة العربية، واحتمال تحسن أوضاع دول الثورات العربية ومكانتها على المدى البعيد أو الاستراتيجي، عبر عملية تدريجية، وعبر مخاض يتسم بالصعوبة أو المراوحة في المكان أحيانًا، حسب بطء أو سرعة عمليات التغيير الداخلية وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها واقتصادها وإنسانها.

هذا المخاض الجاري حاليًا (أي مطلع ٢٠١٢) يدفع للاعتقاد بأن المشهد العربي تحت تأثير الثورات العربية قد لا يعكس واقعًا جديدًا بالمطلق، وربما تعيد السياسات الخارجية العربية وشكل التحالفات الإقليمية والدولية بعد تلك الانتفاضات، إنتاج مشهد عربي منقسم على نفسه، وإن لم يصل بالضرورة إلى انقسام الخمسينيات والستينيات لأسباب متعددة؛ فالبيئة الدولية لا تعكس ملامح انقسام أو تصارع مفتوح يجعل الصراعات العربية–العربية ذات عمق دولي، كما أن اعتماد الدول العربية على بعضها البعض يفوق حاليًا ما كان عليه الوضع سابقًا.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ومع أن الواقع العربي الجديد يحمل كثيرًا من الملامح الإيجابية التي تـــدعو للتفـــاؤل بمستقبل الأمة العربية الإسلامية، إلا أنه يجب أيضًا التحذير من سلبيات تتلصص برأسها من آن لآخر، في محاولة لإعادة إنتاج الواقع القديم، الذي لم تثر الشعوب إلا لتغييره.

الجزء الثاني – عالم أفكار الثورة والمرحلة الانتقالية وبناء الدولة

أولا: الثورة، منظورات ونماذج

في خبرة المراحل الانتقالية بأفريقيا

أ.أحمد أمل

أولاً: خصائص المراحل الانتقالية في الدول الأفريقية:

١. طول الفترة الانتقالية

فئة أولى مثل جيبوتي التي نجحت في انهاء المرحلة الانتقالية من نظام الحزب الواحد إلى أول انتخابات تعددية في أربعة أشهر، **وعدد من الدول** مقدارها ٨أنهت مرحلتها الانتقالية في أقل من عام. وهناك فئة ثانية استغرقت ١٢ دولة أخرى فترة زادت علـــى العـــام لكنهـــا تتجاوز العامين لإنهاء المرحلة الانتقالية. أما الفئة الثالثة من الدول الأفريقية فقد طالت فيهـــا الفترة الانتقالية للتجاوز العامين، وتنقسم أسباب طول المرحلة الانتقالية إلى أســـباب تتعلـــق بالإجراءات التي شهدتها هذه المرحلة والتي قد تتطلب بعض الوقت كصياغة دستور جديد أو الإعداد للانتخابات الأولى، أو إلى أسباب ترتبط بعرقلة مسار المرحلة الانتقالية مـــن خـــلال نشوب أعمال عنف وحروب أهلية.

٢. الإجراءات المتبعة خلال المرحلة الانتقالية

تتضمن المرحلة الانتقالية عادةً نوعين من الإجراءات، يتعلق أولهما بتحديد الإطـــار القانوني للمرحلة الجديدة بما يتضمنه ذلك من تعديل للدستور والتشريعات المنظمـــة للحيـــاة السياسية أو إقرار دساتير وتشريعات جديدة. أما النوع الثاني فيتعلق بنقـــل الســـلطة بشـــقيها التشريعي والتنفيذي لهيئات دائمة من خلال اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وقد بدأت جميع دول القارة المرحلة الانتقالية بإقرار دستور جديد أو تعديل الدساتير القائمة وإن اتجـــه عدد كبير من دول القارة لاستبدال الدستور لا تعديله.

وبينما ظهر قدر كبير من الاتفاق بين دول القارة الأفريقية على أن يتم تعديل الإطار التشريعي قبل البدء في نقل السلطة، ظهر التباين الكبير في ترتيب عملية النقـــل هـــذه عبـــر

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الانتخابات وانقسمت دول القارة لثلاث فئات متساوية تقريباً، اتجهت أولاها لاجراء الانتخابات التنفيذية والتشريعية في يوم واحد. وفي المقابل اتجهت تسع دول أخرى لتقديم الانتخابات الرئاسية على البرلمانية، وفضلت عشرة دول أخرى تقديم الانتخابات البرلمانية على الرئاسية.

٣. الأطراف المشاركة في المرحلة الانتقالية

كان الاتجاه الغالب لدى الدول الأفريقية هو الامتناع عن إقصاء أي طرف من الأطراف عن الحوار السياسي الذي دار خلال المرحلة الانتقالية أو عن الانتخابات التي تلتها وذلك على الرغم من كون البداية الحقيقية للمرحلة الانتقالية في العديد من الحالات كانت احتجاجات شعبية واسعة النطاق هي التي فتحت الباب أمام مطالب التغيير والتي جاءت المراحل الانتقالية كخطوة أولى في تحقيقها.

وعلى الرغم من اشتراك الدول الأفريقية في كون الاحتجاجات السياسية دافع أساسي للتغيير، اتبعت هذه الدول مسارات مختلفة في تحديد القائمين على إدارة المرحلة الانتقالية، ففي الكثير من الحالات كانت مبادرة الممسكين بالسلطة بالإصلاحات مبرراً لاستمرارهم في إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية. . وفي حالات أخرى أوكلت مهمة إدارة المرحلة الانتقالية لمؤتمر وطني ممثل لجميع القوى والاتجاهات، وهي الصيغة التي انتشرت بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية. ولم يكن المؤتمر الوطني ضامناً لتداول السلطة في كل الحالات، ففي ظل انطلاقه من مبدأ الشمول وعدم استبعاد أي من القوى الوطنية شاركت الأحزاب الحاكمة فيه في أكثر من حالة، ونجحت في توظيفه ليكون أداة لاستمراريتها في الحكم لكن في ظل تعددية حزبية.

ثانياً: حالات تطبيقية:

حيث تناولت الدراسة المراحل الانتقالية في كل من: مالي، بنين، مالاوي، إثيوبيا.

ثالثاً: ما بعد المرحلة الانتقالية:

١. المسارات المتبعة بعد انتهاء المراحل الانتقالية

المسار الأول: استمرار الانتخابات مع تداول السلطة

وبالنسبة للمجموعة الأولى من دول القارة فقد تباينت وفقاً لنتائج هذه الانتخابات وما أسفرت عنه من تداول للسلطة بين الأحزاب السياسية المختلفة، وفي هذا الشأن يمكن القول أن الدول التي أسفرت فيها الانتخابات التأسيسية التي تلت المرحلة الانتقالية عن نقل السلطة من

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الحزب الممسك بها لحزب آخر شهدت الانتخابات التالية فيها تداولاً للسلطة وتبادلاً في المواقع بين أحزاب الحكم والمعارضة. وتعد غانا الاستثناء الوحيد على النمط السابق فعلى الرغم من أن الانتخابات التعددية التي أنهت المرحلة الانتقالية جاءت بجيري رولينجز إلى رئاسة الجمهورية وهو الذي كان يحكم البلاد كحكم عسكري إلا أنه بعد رحيله من السلطة عام ٢٠٠٠ شهدت البلاد تداولاً في السلطة بين الحزب الوطني الجديد New Patriotic Party (NPP)، وبين المؤتمر الديمقراطي الوطني National Democratic Congress (NDC).

المسار الثاني: استمرار الانتخابات دون تداول للسلطة

ويعد هذا المسار هو الأكثر اتباعاً من جانب الدول الأفريقية، ففي ١١ دولة تمكن الحزب الفائز بالانتخابات التأسيسية التي أنهت المرحلة الانتقالية من الفوز بجميع الانتخابات التالية عليها سواء كانت انتخابات تشريعية أو رئاسية، ويضاف على ذلك حقيقة أنه في ثمان من هذه الدول كان هذا الحزب هو نفسه الحزب الحاكم في مرحلة ماقبل التعددية الحزبية من خلال صيغة الحزب الوحيد.

المسار الثالث: انقطاع بسبب الحرب الأهلية

بعد تحول عدد كبير من الدول الأفريقية للتعددية الحزبية في بداية تسعينيات القرن العشرين عانت بعض هذه الدول من عوارض أعاقت عقد الانتخابات بصورة دورية وعطلت الحياة السياسية بالكامل. فنشبت الحروب الأهلية في سبع دول كان أبرزها الكونغو الديموقراطية التي بدأت الحرب الأهلية فيها عام ١٩٩٦ ولم تنته إلا عام ٢٠٠٣، وهو ما أخر الانتخابات التعددية الأولى إلى عام ٢٠٠٦ بعد أن تم الإعلان عن الاتجاه لتبني التعددية في ظل حكم موبوتو سيسيسيكو في نوفمبر ١٩٩٠.

المسار الرابع: انقطاع بسبب الانقلابات العسكرية

فقد شهدت العملية الانتخابية انقطاعاً في عدد من الدول الأفريقية لا بسبب الحرب الأهلية وإنما بسبب التنازع على السلطة والذي انتهى في هذه الحالات بتدخل المؤسسة العسكرية للاستحواذ على مقاليدها وتعطيل الحياة السياسية. وعلى الرغم من ظهور الانقلابات العسكرية في أربع من الدول التي سبق لها اجتياز المرحلة الانتقالية بنجاح، إلا أن هذه الدول تختلف فيما بينها في من آلت إليه هذه الانقلابات. ففي دولتين من الدول الأربع تولت المؤسسة العسكرية السلطة في انقلاب عسكري ثم سلمتها بعد فترة انتقالية جديدة لسلطة مدنية منتخبة.

٢. البحث عن نمط: مقارنة بين خصائص المرحلة الانتقالية للمسارات المختلفة

وبالنظر لخصائص المرحلة الانتقالية في الدول التي استمرت في إجراء الانتخابات بشكل منتظم والتي أدت فيها لتداول السلطة بين الأحزاب المختلفة فنلاحظ أن مدة المرحلة الانتقالية في هذه الدول تراوحت ما بين حدها الأدنى متمثلاً في ٩ أشهر في الرأس الأخضر

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وحدها الأقصى الذي لم يتجاوز١٨ شهراً في مالي، وزادت في خمس من هذه الدول على العام دون أن تتجاوز العامين. أما بخصوص الترتيب الذي أجريت الانتخابات وفقاً له، فأجريت الانتخابات التشريعية والرئاسية في يوم واحد في كل من زامبيا ومالاوي، وكانت الأسبقية للانتخابات التشريعية في كل من بنين، ومالي، والرأس الأخضر، وساوتومي وبرنسيب. بينما في غانا وحدها سبقت الانتخابات الرئاسية الانتخابات التشريعية. وباستثناء مالي وبنين شهدت المرحلة الانتقالية في الدول السبع مشاركة من جميع الأطراف دون إقصاء.

وعن خصائص المرحلة الانتقالية في الدول التي عقدت الانتخابات بانتظام دون أن يؤدي ذلك لتداول السلطة فنجد تفاوتاً كبيراً في طول هذه المرحلة ما بين دول أنهتها بسرعة شديدة مثل جيبوتي (٤أشهر)، والجابون (٦ أشهر)، وأوغندا (٧ أشهر) وبين دول تجاوزت فيها المرحلة الانتقالية السنوات الثلاث مثل تشاد (٣٩ شهراً).

وفيما يتعلق بالأطراف المشاركة في المرحلة الانتقالية فغلب على الدول التي اتبعت هذا المسار الامتناع عن استبعاد الأحزاب الحاكمة والتي شاركت في الانتخابات وفازت بها في ثمان دول، لكن في كل من تشاد وبوركينا فاسو انطلقت العملية الانتقالية في ظل حكم عسكري فلم يكن هناك حزب حاكم وإن فاز الحاكم في الانتخابات الرئاسية التالية.

وبالنسبة للدول التي تعطلت فيها الانتخابات بسبب الحروب الأهلية أو بسبب الانقلابات العسكرية فنجد أنها شهدت تفاوتاً في طول المرحلة الانتقالية بين حالات شديدة القصر مثل ساحل العاج التي أنهت مرحلتها الانتقالية في سبعة أشهر، وبين حالات شديدة الطول مثل سيراليون التي استغرقت فيها المرحلة الانتقالية ٥٤ شهراً.

ثانيًا: الثورة: خطابات ووثائق وأدبيات:

كيف استقبل المصريون الثورة: قراءة من منظور علم النفس السياسي

د.محمد المهدي

اتضح أن الحدث القائم هو ثورة حقيقية انقسم الشعب المصري تجاهها في البداية إلى ثلاثة أقسام:

١ – الثوار المتواجدون في شوارع وميادين مصر، يواجهون قوات الأمن بشراسة، ويصممون على إسقاط النظام.

٢ – المتعاطفون مع الثورة والمؤيدون لها، حتى ولو لم يشاركوا في المظاهرات والاعتصامات.

٣ – المناهضون للثورة بشكلٍ صريح ومباشر.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

٤ – الصامتون.

التغيرات التي حدثت للمصريين وكيفية استقبالهم الثورة:

– مشاعر وسلوكيات المصريين في رحاب ميدان التحرير:

لقد أصبح ميدان التحرير هو أيقونة الثورة المصرية، وهو مركز التجمع والتأثير والإلهام، وهو نقطة الارتكاز للمسيرات المليونية في القاهرة والمحافظات، وهو النواة الصلبة للثورة والتي حاول نظام مبارك أن يكسرها بكل الطرق فلم تنكسر. ولهذا؛ فكثير من معالم عبقرية الثورة المصرية تجدها في ميدان التحرير الذي أصبح حضناً للمصريين ورحمًا لثورتهم عاشت فيه ثمانية عشر يوما حتى نضجت. لقد تطهر أهل الميدان من أدران الفساد والحقد والضغينة والتعصب.

ظهرت عبقرية المصريين (وهي تتجلى دائمًا في الشدائد). فقد تشكلت لجان إعاشة ونظافة وإعلام وأمن وعلاج وصيانة، وأصبحت هناك دولة تلقائية ومنظمة ومتحضرة.

وكانت الأغاني الوطنية تُبث من الإذاعة الداخلية في الميدان ، فتملأ النفس بمعاني الوطنية والانتماء. وكان يتشكل رأي عام في الميدان من خلال اللافتات والشعارات والهتافات والإذاعة الداخلية التي تعرض آراء كل الاتجاهات.

– كسر الجدار الأمني في جمهورية الخوف:

كان مبارك يشعر بخوف عميق انعكس على نظام حكمه طوال ثلاثين عامًا. وربما يكون مصدر هذا الخوف الدفين هو إحساسه بعدم جدارته بالمنصب. وشيءً فشيءً، جف بحر السياسة في مصر، وتوحشت جمهورية الخوف التي لا تقوم وتستقر إلا في وجود أعداد هائلة من الأمن المركزي. لذلك؛ كان لابد من كسر حاجز الخوف لدى الناس كي يتم التغيير. وبالفعل، بدأت محاولات جريئة ومحدودة التأثير في البداية، قام بها أعضاء كل من حركة كفاية وجماعة الإخوان المسلمون وحركتي ٦ أبريل و٩ مارس والجمعية الوطنية للتغيير. وبعد أن وصل هذا الأسلوب الاحتجاجي إلى درجة معقولة، كان لابد من تحرك كبير يكسر حاجز الخوف لدى الملايين واستمر الشباب في مواصلة الحشد عبر الواقع الافتراضي من خلال صفحات الفيس بوك والتويتر، وكانت تلك الفترة بمثابة حضانة للثورة، حيث تشكلت المفاهيم وتوافقت الرؤى، وتحددت الأهداف، وكان هذا بمثابة بروفة تخيلية للثورة.

–ظهور جيل جديد مختلف:

كان جيل الأجداد يرتعد من العمدة وشيخ الخفراء ويدعو للوالي بطول العمر والبقاء، الآن، قد تغير الوضع وظهر جيل جديد لم يفهمه الآباء ولم يفهمه أولي الأمر، جيل رفض أن يتلوث وعيه بأفكار الآباء الانهزامية البالية فتمرد على كل شيءٍ حتى على نفسه.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتراكم شعور بالهوان لدى الشباب المصري ليس فقط من العوامل والظروف الداخلية، وإنما من القهر الخارجي الذي يُعانيه حين تتعامل إسرائيل وأمريكا مع بلاده وغيرها من البلاد العربية بقدر هائل من الاستعلاء والاحتقار والإذلال. وحين حدث ما حدث، لم ينتبه المسئولون في هذا البلد ولم يفيقوا، ولم يتفهموا ثورة هذا الجيل الجديد المختلف، وتعاملوا باستخفاف واستعلاء مع الحدث.

- عودة الروح وشيء من الوعي:

استجاب الناس وتدافعوا لتحقيق الحلم، وفرح الجميع بأن التغيير أصبح وشيكًا.

- موقف المصريين من مبارك:

وفيما يلي نعرض بعض، وليس كل العوامل والأسباب التي أدت إلى هذه الحالة من الرفض والكراهية لمبارك:

الأول: التعالي على الشعب، الثاني: حالة العناد الشديدة الرابع: الخلل في الإدراك لقضايا الناس واحتياجاتهم.

السلوك الحضاري للثورة المصرية:

- مظاهر حضارية الثورة:

ومنها: - تمت عملية التجهيز والحشد للثورة باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا. - كانت النواة الصلبة في الميدان تمثل ثبات الثورة، وكانت المظاهرات المليونية تمثل حركيتها وتصاعديتها.

- تغير صورة الذات عند المصريين بعد ثورة ٢٥ يناير:

ومن الملاحظة العلمية المتخصصة نستطيع رصد التغيرات التالية في صورة الذات المصرية بعد الثورة:

- شعر المصريون أنهم أصحاب حقوق في هذا الوطن وأنهم سادة وليسوا عبيدًا، وأنهم مواطنون وليسوا برعايا.
- علا صوتهم للمطالبة بالحرية وسائر حقهم في الحياة الكريمة (وربما كان يعلو الصوت أكثر من اللازم في بعض الاحتجاجات الفئوية).

التحولات النفسية للشعب المصري بعد الثورة، وحالة من القلق:

- يمكن إيجاز التحولات النفسية للشعب المصري بعد الثورة في النقاط التالية:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

– تأثيرات عنصر المفاجأة. – الخوف القلق من التغيرات.

ويتطور الإحباط لدى بعض قطاعات الشعب في صورة حالة من الحزن والأسى، بينما يتطور لدى البعض الآخر في صورة غضب واحتجاج: الشك والتخوين، التوحش الشعبي.

– قراءة في قلق ما بعد لثورة:

كان ثمة حالة من الارتياح والبهجة سادت مصر بعد رحيل مبارك، وانتبه الشعب المصري لتلك المحاولات، فتوالت المليونيات واحدة تلو الأخرى لتؤكد يقظة الشعب ولتطالب بتحقيق أهداف الثورة. ومما أثار القلق، بطء التحقيقات مع رموز النظام السابق، وتواطؤ أو تخاذل بعض الجهات الرسمية في تقديم الأدلة الكافية للنيابة بما يوحي بحماية لتلك الرموز. ومما زاد القلق، انطلاق أجهزة الإعلام الرسمية والخاصة لتشويه صورة الثوار ولخلق رأي عام مضاد لهم.

خاتمة

انتهت هذه الدراسة التي حاولت أن ترصد الجانب النفسي في استقبال المصريين للثورة، ولكن الثورة لم تنته، إذ مازالت فصولها تتوالى، ومازالت الحالة المصرية بين مدٍ وجزر.

خصائص الخطاب السياسي المصري العلماني ودلالته في المرحلة الانتقالية للثورة المصرية

أ.أميرة أبو سمرة

عن العلمانية..في اتجاهات التعريف.. عودة إلى د.عبد الوهاب المسيري:

يتعامل د.عبد الوهاب المسيري في كتاب "العلمانية تحت المجهر" مع العلمانية على اعتبارها "نموذجا مركبا..لا باعتبار العلمانية مجموعة من الأفكار والممارسات الواضحة.

.." فيعتقد د.المسيري أن النظر إلى العلمانية من منظور فصل الدين عن الدولة وتطبيق الشريعة أو أثر العلمانية في المؤسسات الدينية أضر بشدة بمحاولات تعريف العلمانية

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

التي تتجاوز هذه التعريفات الضيقة حيث تشكل رؤية نهائية للإنسان وعلاقته بالكون ومن ثم تترك أثرا في كافة مناحي الحياة.. من هنا يرى د.المسيري أن المدخل الصحيح للتعريف بالعلمانية واتجاهاتها هو الكشف عن النموذج المعرفي الكامن خلف مصطلح العلمانية والذي هو أولى من مجرد النظر في تجليات وأعراض للمفهوم..

ويرصد د. عبد الوهاب المسيري كيف أن العلمانية –عندما انتقلت إلى مجتمعاتنا العربية– لم تحمل معها كل سماتها الغربية.. فجاءت في غالب تنويعاتها أقرب إلى ما أسماه **بالعلمانية الجزئية**، حيث الدين ينحى عن الجوانب السياسية والاقتصادية للحياة –بالأساس– فيما يتعارف على تسميته بفصل الدين عن الدولة، ويظل للدين وجود معتبر في كافة مناحي الحياة الأخرى، خاصة كمصدر معتبر للقيم والمبادئ الأخلاقية، من هنا تسمى هذه العلمانية الجزئية أيضا بالعلمانية الإنسانية أو العلمانية الأخلاقية.

وذهب د. عبد الوهاب المسيرى إلى وجود تعارض بين العلمانية الشاملة وبين الرؤية الكلية الإسلامية، وذلك على عكس ما رآه من عدم وجود تعارض بالضرورة بين الإسلام وبين العلمانية الجزئية، وهو منحى أيده د. محمد عمارة ود. راشد الغنوشي وغيرهم..

ويرى فهمي هويدي أن الفئة "المتصالحة مع الشريعة" لكنها تخشى تطبيقها يجب محاورتها وشرح المنطق الإسلامي لها، هذه هي إذا "**دعوة التقارب**" التي يمد بها أصحاب المرجعية الإسلامية من المنتمين إلى التيار الوسطي/ التجديدي، ذلك التيار الذي يصفه د. المسيري بالتيار الرئيس، يمدون بها يدهم إلى العلمانيين من أبناء هذا الوطن.

ملاحظات منهجية:

أولا، وقع الاختيار بشكل شبه عشوائي على ست مجموعات من المقالات هي مقالات منشورة في جريدتي الشروق والمصري اليوم على مدار ما يزيد قليلا على عام كامل يبدأ في يناير ٢٠١١ وينتهي في يناير ٢٠١٢. وهي مقالات لكل من د. مصطفى كامل السيد، د. ضياء رشوان، ود. عمرو حمزاوي، ود. نيفين مسعد، ود. جلال أمين، ود. سعد الدين إبراهيم.

وعلى الضآلة النسبية لعدد الكتاب المبحوثين في الدراسة إلا أنها ضآلة كمية كان الغرض منها الاستعاضة عن التحليل الكمي بتحليل كيفي لمضمون ما كتب.

ثانيا، تجد الدراسة غضاضة شديدة في جمع حزم من أسماء أصحاب الأقلام الصحفية (والكثير منهم من الأكاديميين) تحت عنوان عريض هو العلمانية، وكأن كل من لا يتحدث من مرجعية إسلامية هو بالضرورة علماني، بل وكأن كل من يتحدث من مرجعية إسلامية لا يمكن أن يؤمن بليبرالية أو قومية أو حتى اشتراكية الدولة إن أراد.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولكنه الأقرب للمنطق السائد في خطاب الشارع على عمومه، وخطاب قطاع من تيار الإسلام السياسي –تحديدا الأكثر تطرفا– على خصوصه.

ثالثا، لم يصف أي من أصحاب المقالات محل التحليل في هذه الدراسة نفسه بالعلمانية. فعلى سبيل المثال حرصت د.نيفين مسعد على استخدام مصطلح "المدني" للتعبير عن التيار المقابل للتيار الإسلامي بروافده وذلك "لأنه يشمل كل القوى غير الإسلامية" (وهي مسألة تشير إلى غموض مفهوم المدنية وكأن الإسلامي لا يكون مدنيا)، لكنها في الوقت ذاته تجعل مفهوم المدنية مفهوما أعم وأشمل من مفهوم العلمانية.

وخروجا من مأزق التناقض في المفاهيم والتعريفات تستعين هذه الورقة البحثية بذات التعبيرات والتعريفات التي استخدمها كل من أصحاب المقالات عند توصيف ورصد أفكارهم، لكنها تحتفظ لنفسها بحق استدعاء مفهوم العلمانية وتمييزات د.عبد الوهاب المسيري بين علمانية جزئية وعلمانية شاملة داخله عند تحليل هذه الأفكار والبحث في مدلولاتها.

وأخيرًا، هذه الورقة البحثية تتبني على قراءة في مقالات رأي، ولتكوين صورة أكثر اكتمالا لدلالات الخطاب "العلماني" في المرحلة الانتقالية يظل غائبا عن الصورة الحوار الإعلامي والدراسات العلمية، وغيرهم...

ومن بين القضايا محل الاهتمام:

نحو بناء التوافق العلماني–الإسلامي:

سيطرت فكرة محاولة بناء التوافق بين التيارين الإسلامي والعلماني (أو المدني كما يفضل تسمية ذاته) على مساحة أساسية من مضامين المقالات محل التحليل.

مثلت **كتابات د. ضياء رشوان** نموذجا هاما للكتابات التوافقية غير الصدامية حيث تتجنب كتاباته الخوض في أي مسائل خلافية بين القوى السياسية.

أما **د. عمرو حمزاوي** فكان مدخله في بناء التوافق قائما على محاور ثلاثة: المحور الأول، هو محور التعريف بالذات وشرح المواقف والأفكار. المحور الثاني هو محور الدعوة للانفتاح على الآخر وعلى أفكاره واستيعاب التمايزات بين تياراته، أما المحور الثالث فهو محور الاستقواء بتفسيرات واجتهادات فقهية تجديدية انتصرت للطابع المدني للدولة في الإسلام.

لكن مع تعقد مشهد التيار الإسلامي –في ظل تضارب وتناقض تصريحات قيادات الإخوان وغيرهم– انضم د. حمزاوي تدريجيا إلى قائمة مطالبي الإخوان بالإفصاح عن موقف صريح ومحدد من الدولة المدنية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تنقلنا هذه الملاحظة إلى نمط ثالث من أنماط توصيف مشهد الثورة وبناء التوافق في المرحلة الانتقالية عبرت عنه **كتابات د.مصطفى كامل السيد**، وهو الذي كان قد **تصور أن التوافق متضمن في حدث الثورة ذاته**.. لكن استبعد د.مصطفى كامل التيار الإسلامي من المنبع، من منبع الثورة ذاتها وبدا طرحه مفهوما لمن يحكمه المنطق التقليدي في التفكير في الثورة على اعتبارها (ثورة مصر من أجل اللحاق بركب الحداثة والقيم الإنسانية المشتركة)، لكن طرحه بدا استبعاديًا لمن يحكمه منطق مغاير من التفكير في التغيير والحرية والكرامة الإنسانية، ويجد في تطبيق الشريعة الإسلامية منتهى الأمل في تحقيق أهداف الثورة التي هتف مع الآخرين طلبا لها.

وارتبط ظهور الدين كمتغير لأول مرة في **مقالات د. جلال أمين** بعد الثورة بنتائج استفتاء مارس أيضا، فتحدث عن شروط التحضر "ولكن من أبسط شروط التحضر أن يحسن المرء معاملة المختلفين عنه؛ أن يكون قادرا على تفهم أسباب الاختلاف، وأن يقبل بصدر رحب أن يقوم الآخر بالتعبير عن نفسه بأى شكل من الأشكال؛ بممارسة شعائر دينية أو أن يدافع عن رأيه الخاص أو أن يمارس عادات مختلفة في الأكل أو الشرب. فبدا د. جلال أمين متبنيا لمنطق لا يرفض المرجعية الدينية، بل ولا ينكر في أكثر من سياق آخر أهمية الإيمان في تحريك الشعوب، ودفعهم نحو النهضة والإنجاز، ولكنها مرجعية دينية تفهم في ضوء "احترام حقوق الإنسان الطبيعية". وهو يرى أن التفسير اللاعقلاني للدين هو ميراث عهدي السادات ومبارك.

ويبرز في تحليل د.جلال أمين البعد المؤامراتي الخارجي والتدخلات الخارجية ومخططات الاستعمار بشكل ربما فاق غيره.

وبدا خطاب د.سعد الدين إبراهيم قادرا على التمييز بين تيارات معتدلة وتيارات متطرفة من الإسلاميين.

وهو منطق في التفكير يختلف عن منطق د. نيفين مسعد على سبيل المثال في مسألتين أساسيتين: المسألة الأولى، هي أنها رأت المغالاة منتشرة بين أفراد التيار الإسلامي على عمومه وتنوع اتجاهاته. المسألة الثانية، هي أنها ركزت جهدها على نقد الخطاب الإسلامي والإشارة إلى مكامن التخويف في هذا الخطاب على عكس أسلوب "تغيير الذات" وتفعيل دور التيارات المدنية الذي تبناه د.سعد الدين إبراهيم.

ويبدو من المهم التوقف عند عدد من الملاحظات في ختام هذه الجزئية:

أولا، كشفت لنا المواقف السابقة عن أنماط من الخطاب العلماني حول المدنية. فكأننا أمام ثلاثة أنواع من هذا الخطاب على أقل تقدير؛ خطاب مدني علماني يتبنى المدنية في تعريفاتها الغربية التي لا تضع قيدا على حرية الفرد، وهو خطاب بدا أقل استعداء للآخر

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الإسلامي. وهناك خطاب مدني أكثر التزاما بالدين وأكثر قبولا لمنطق تقييد الدولة المدنية بالقيم الأخلاقية والتعاليم الدينية ولكنه يحمل استعداء للآخر الإسلامي، لأنه ينظر إليه على اعتباره متشددا وعدوانيا في عمومه. وهناك خطاب مدني يلتزم بالمرجعية الدينية ويحترم تقاليد المجتمع وعاداته ويرفض التطرف أو التشدد في الجانبين سواء المدني أو الديني ويجد من الصياغات التوافقية ما يضمن عدم جور تفسيرات النص المقدس على حقوق الإنسان وحرياته.

ثانيا، تتبدى من الجزئية السابقة إحدى أهم سمات خصوصية التيار المدني –العلماني في مصر، فهو يرفض تكفيره ويرفض وضعه في خانة من يزدري الدين ولا يحترمه.

ثالثًا، كل من التيار المدني –العلماني والتيار الإسلامي أتى إلى الفترة الانتقالية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير محملا بخبرة تاريخية بها انطباعات شديدة السلبية عن الآخر.

شرط أساس لحدوث التوافق الوطني هو أن يتمكن كل طرف من التمييز بين أنماط وأنواع من أنصار التيار المقابل.

رابعا، هي أن منطق الاتهامات المتبادلة أسر الخطاب المدني وأسر الخطاب الإسلامي.

خامسًا، كلما شغلت مسألة الإسلامي– المدني مساحة أقل من اهتمام المقالات محل التحليل، كلما كانت هناك فرصة للانشغال بمسائل أخرى.

سادسا، ألقى مشهد الاستقطاب بظلال على علاقة القوى المدنية– العلمانية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة: شريك أم خصم؟

شهد منحنى الثقة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة صعودا وهبوطا في كل الكتابات محل التحليل في هذه الورقة، وإن ظل اتجاهه العام نحو الهبوط. تحديدا مرت العلاقة مع المجلس العسكري –كما عبرت عنها الكتابات– بثلاث محطات كبرى: محطة الثقة والعرفان بجميل الانحياز للثورة، محطة النقد وعدم الرضا عن مستوى الكفاءة في إدارة المرحلة الانتقالية سياسيا، ثم مرحلة التشكيك في رغبته في إدارة البلاد نحو تحول ديمقراطي حقيقي وحتى في رغبته في تسليم السلطة كاملة إلى المدنيين. وعلى الرغم من أن منحنيي ثقة كل من التيار الإسلامي والتيار المدني–العلماني في المجلس العسكري التقيا في محطتهما الأولى إلا أنهما شهدا افتراقا أكيدا في المحطة الثانية، خفت مسافته

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وحدته مع المحطة الثالثة لكنه ظل افتراقا يعبر عن تباين في المصالح بين التيار العلماني والتيار الإسلامي.

ملاحظات ختامية:

أولا، باستثناء الانتماء إلى التيار المدني-العلماني بشكل عام بدت الانتماءات الفرعية إلى الليبرالية أو الاشتراكية أو القومية محدودة التأثير على محتوى المقالات فنادرا ما وظفت لتقديم إضافات تحليلية لفهم المشهد الانتقالي الملتبس ولدفعه قدما نحو التغيير إلا في أضيق الحدود.

ثانيا، بدا من الأخطاء الكبرى التي ارتكبها التيار المدني في التعامل مع التيار الديني أنه انكفأ على تعديد مخاوفه من وصول الإسلاميين إلى الحكم، ولم يبذل جهدا لتفهم موقف التيار الديني أو إدراك منطقه في الحكم على الأشياء وفهمها، فلقد كانت للتيار الديني أيضا مخاوف وكان موقفه محددا بما هو أكثر بكثير من مجرد "سعي خلف السلطة المطلقة لإقامة دولة دينية لا يفسح فيها مجالا لغيره من القوى السياسية"، كما فضل البعض تصوير المشهد.

ثالثا، هناك منطقان أساسيان للتوافق حكما التفكير في التوافق في المرحلة الانتقالية..هناك منطق يقول أن التوافق هام لأننا بصدد إعادة تفكيك وبناء النظام السياسي والاجتماعي المصري وما لم يحظ بقبول وشرعية واسعة من قطاعات المصريين المختلفة يظل شبح عدم الاستقرار يتهدد الواقع المصري لفترة من الزمن. ولكن كان هناك منطق آخر للتفكير في التوافق -برز من طيات مقالات د. مصطفى كامل على سبيل المثال- يرصد كيف أن القوى الأساسية الفاعلة في مصر لا تملك إلا التوافق.

رابعا، نحن أمام كتابات تتراوح مساحات اختلافها مع القوى الإسلامية ما بين التشكيك وعدم الثقة في نوايا الاستحواذ على السلطة والاستبداد باسم الدين إلى التعايش والقبول بتعددية الآراء ولكن شريطة التزام كل الأطراف بمدنية الدولة.

خامسا، من بين النماذج المطروحة تعامل بعض التيار المدني مع التيار الإسلامي على اعتباره ممثلا في غالبيته للتشدد الديني، ومدافعا عن الدولة الدينية وكان لهم من شواهد تورط السلفيين في أحداث الفتنة ومن صمت الإخوان المسلمين على انتهاكات كبرى تعرضت لها حقوق الثوار وتصريحات بعض أعضائهم دليلا...تماما كما تعامل بعض التيار الإسلامي مع أغلبية التيار المدني على اعتباره منتميا إلى نمط العلمانية الشاملة التي لا مجال للتقارب معها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

سادسًا، حجم المجهود المبذول من أجل تحسين وتطوير أداء القوى المدنية أو التقريب بين أفكارها أو عرضها بشكل أفضل على العامة لا يقارن بحال بالجهد المبذول لنقد التيارات الإسلامية ورصد أخطائهم السياسية وإسداء النصح للمجلس الأعلى أو للثوار..

سابعًا، حجم المجهود المبذول لاستيعاب منطق التيار الإسلامي في الحكم على الأمور وتفهم وجهة نظره ومحاولة تبرير تصرفاته بدون أحكام مطلقة من قبيل عدم الأخلاقية أو الطمع أو الرغبة في المغالبة، الخ..أيضا ظلت غائبة.. فكان المنطق الحاكم هو أن مواقف التيار الإسلامي تتراوح ما بين إثارة الاستنكار والاستياء إلى إثارة الدهشة والاستغراب.

وأخيرًا، على مدار الفترة الانتقالية بدا للاستقطاب مستويات، حظيت من بينها حالة الاستقطاب بين دولة إسلامية ودولة مدنية على الاهتمام الأكبر للتيار المدني.

ثورة ٢٥ يناير: قراءة في عالم النصوص

أ.أسامة مجاهد

لم يتوقف الإبداع النصي لخطابات الثورة المصرية – والذي يمكن اعتباره نموذجا نصيا– بعد إسقاط الرئيس مبارك، وإنما استمر في المرحلة الانتقالية، يرمّز الفعل ، ويعطي لفعاليات الرفض صفات (جمعة التطهير، جمعة الرفض، جمعة تصحيح المسار، جمعة استرداد الثورة...)، غير أن المرحلة الانتقالية افتقدت إرادة الالتفاف حول الجمل الفاصلة لا سيما في ظل الاختلاف حول أسماء بعض الجمع المليونية، مما حد من أثر فعل الكلام وقدرة النصوص على التحقق التام، وإن كان ذلك لم يمنع من استمرار فعلها الرقابي، وتعديل سلوك السلطة، والحد من تركيزها.

وقبل الشروع في هذه الورقة البحثية المتعلقة ببنية نصوص ثورة ٢٥ يناير، ينبغي الإشارة إلى بعض القضايا المتعلقة بالتحليل:

١– المعضلات المتعلقة بالنص وبنيته

يثار في هذا الصدد العديد من التساؤلات:

أ–هل تعبر النصوص حتما عن الصراع من أجل الفهم المشروع للميدان الاجتماعي؟ أم هي أدوات رمزية للتضامن الاجتماعي؟ باعتبار أن التضامن المنطقي شرط للتضامن الأخلاقي. لا شك أن هذه الثنائية يحكمها السياق فبعض أنواع الصراعات النصية مشروعة متى ارتبطت بالمصالح العامة المستندة إلى القيم، وتأتي هي والنصوص المتعاونة في فهم الواقع السياسي والاجتماعي معبرتين عن النصوص الحضارية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ب- هل يعد تصنيف النصوص افتئاتا على بنيتها وعلى شمولها وحضور ملامح متعددة بها؟ فنصوص المؤسسات (سلطة/معارضة) على سبيل المثال تتهم بالإيمان المطلق، والبحث عن توليد الخطأ، وفرض السكوت وتبرير المواقف والوجود، فهل ينطبق هذا الاتهام على كل نص مؤسسي في كل حين؟ وماذا عن السياقات الثورية التي تنتج مجالا حواريا تنتشر فيه السلطة على نحو أكثر وضوحا؟

إن استحضار هذه التساؤلات وغيرها قد تساعد في دراسة بنية النصوص السياسية في المرحلة الانتقالية لثورة ٢٥ يناير، إذ إن هذه النصوص تعبر عن ممارسة خطابية لنصوص تشكيل الواقع، ونصوص الإقصاء والدفاع عن المواقع، ونصوص الإعلان عن الوجود والتواصل، لاسيما في ظل حالة السيولة الخطابية وتعدد منتجيها (تكتلات الأحزاب والقوى السياسية، الأزهر ، الكنيسة، المشايخ والعلماء....).

٢- النص والسلطة:

إن النصوص النافذة المنجزة لقضاياها هي نصوص سلطة وإن لم تكن صادرة عن مناصب سلطوية، والنصوص الصادرة عن تلك المناصب وغير النافذة رغما عن إرادتها هي إحدى العلامات في مسار انهيار السلطة. وبعد إنجاز الخطاب الثوري إسقاط الرئيس مبارك، بات لدى منتجيه فائضا لإنتاج نصوص سلطوية في المرحلة الانتقالية، لذلك حضرت السلطة كممارسة خطابية وكقضايا.

- معضلات الفهم والتفسير:

إن سوء الفهم للنصوص أمر وارد؛ إذ من الممكن أن يتخطى الفهم القصد لا سيما إذا كان التأويل يدور في فضاء دلالي.

- معضلة المنهج:

تتنوع مناهج التحليل النصي ولا تستقيم في فهم الواقع دون الانتقال من عالم النص إلى عالم الخطاب، وتتعدد مستويات تحليل الخطاب (الأصوات ، الصرف، التركيب، الدلالات)، والسياق (الموقف، الزمان ، المكان، المشاركون في الحدث، موضوع الخطاب، المقصد، الأثر الثقافي والاجتماعي،..)، وهو ما قد يتطلب دراسة مستقلة لتوفي بهذه الأبعاد كافة.

تحاول هذه الورقة البحثية رصد مدى توافر ملامح النص الحضاري في نصوص الثورة المصرية التي تمتد لتشمل المرحلة الانتقالية، والنص الحضاري -كما يشير **د. سيف الدين عبد الفتاح**- هو المتعلق بالحضارة إنتاجا وحضورا معرفيا وفكريا، وبقراءة في الإنسان والعالم، ويعبر عن تكافل الوعي وفاعلية السعي، ومنفتح على ضمير الإنسان وعمارة الإنسان والأكوان، ومصدره الأقوياء وليس الضعفاء والمتخاذلون، وتقع أهميته

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فيما يعالجه من قضايا تؤثر في تأصيل وصياغة الرؤية حول جملة من القضايا التي تسهم في البناء الحضاري.

أما **الأسلوب البحثي** المستخدم فيتضمن استخدام آليات تحليل الخطاب وعلم لغة النص، حيث سيكون البدء بالخطاب وصولا إلى النص ثم العودة مرة أخرى للخطاب من خلال ما تعبر عنه هذه النصوص من تشكيلة خطابية (تشكيلة خطابات المرحلة الانتقالية) ، وسيتم على سبيل المثال رصد ما يلي:

- الفاعلون في النص وصفاتهم وأدوارهم.
- الأفعال الإنجازية، وهي تعبر عن البعد الاتصالي في الخطاب.
- خريطة القضايا وعناصر التبرير والدعم، من إحالة وما تعبر عنه من مرجعية، واستمالة تتعلق بالعقل والوجدان، واستعارة تربط الخيال بالواقع.
- الأنماط الحوارية التي يعبر عنها الخطاب.

أما المدى الزمني لهذه الدراسة فيتعلق بمرحلتين، مرحلة إسقاط الرئيس مبارك، وهو ما يعبر عن نصوص الإسقاط، والمرحلة الانتقالية حتى نهاية العام ٢٠١١، وتعبر عن نصوص الاحتفال ثم الشك ثم الاندماج في العملية السياسية. وتتناول هذه الورقة البحثية عينة من البيانات والرسائل المعبرة عن المواقف الرسمية للقوى السياسية، وسيتم تناول خطابات: الرئيس السابق، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وحركة شباب ٦ أبريل، وائتلاف شباب الثورة، وجماعة الإخوان المسلمين.

أولا – نصوص الرئيس السابق:

كان المنطوق الكلي لنص الخطاب الأول للرئيس السابق في ٢٨ يناير بعد اندلاع الثورة هو " أنا الرئيس بمشيئة الأقدار" يبرز المنطوق الكلي أيضا من خلال تقوية الأفعال الإنجازية بالوسائل المعجمية، وتتضمن الأفعال الإنجازية في النص: النداء والدعوة والالتزام. ثم تبرز بنية النص في **ثنائية المواءمة بين حرية التعبير والأمن والاستقرار**. وهذا الخطاب ذو بنية هشة يعرض لقضيته في إطار ثنائية (إما.. أو) إما الاستقرار أو الفوضى، وتتمثل حلوله في التزامات تسويفية. وكان المنطوق الكلي للخطاب الثاني في ١ فبراير " الاستعداد للرحيل بعد ضمان تحقيق الاستقرار. أما الفاعلون في النص فيتمثلون في: شباب ومواطنين وكان نعتهم "الشرفاء"، وقوى سياسية حدد أدوارها في "الهيمنة على المظاهرات وتحريكها والسعي لإشاعة الفوضى واللجوء إلى العنف والمواجهة، ومحاولة القفز على الشرعية الدستورية"، وأغلبية الشعب كان نعتها "الأغلبية الخائفة التي لا تعرف ما سيأتي به الغد لهم. واستمر تعديل قوة الأفعال الإنجازية في هذا الخطاب، وزاد وزن الالتزامات في مقابل

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

التهديدات على خلاف الخطاب الأول. و لقد استمر بناء النص وفقا لثنائية الاستقرار/الفوضى، ولكن كانت هذه الثنائية مضمرة خلف الأبعاد الاستعارية والشحن الوجداني. وكان شكل النص يغلب عليه المنحى السردي وهو أكثر اجتذابا للجماهير وكانت وظيفته الإخبار والالتزام والاتصال. أما الخطاب الثالث في ١٠ فبراير فقد جاء في سياق التعدي على المعتصمين في ميدان التحرير باستخدام الخيول والجمال بعد يوم من الخطاب الثاني، مما أفقد خطب الرئيس مصداقيتها. واستمر هذا الخطاب على النهج نفسه الذي اتبعه الخطاب الثاني ولكن مما زاد عنه:

- تحديد المتلقي في "الأبناء شباب مصر وشاباتها بميدان التحرير وعلى اتساع أرضها".
- الفصل بين الذات والآخر المخاطب بالإقرار بثنائية العصبيات "إن دماء شهدائكم وجرحاكم لن تضيع هدرا".
- الاعتراف بالأخطاء للمرة الأولى بعد اندلاع الثورة.

ثانيًا- نصوص المجلس الأعلى للقوات المسلحة

أهم ما تتصف به نصوص المجلس هو إعادة إنتاج نصوص الرئيس السابق القائمة على ثنائية الحرية/ الاستقرار. استخدم المجلس آليتين لإنتاج النصوص الذي اعتبر أنهما تعبران عن موقفه الرسمي وهما البيانات والرسائل.

أ- تحليل بيانات المجلس

لم يلق رئيس المجلس غير بيان واحد في ٢٤ نوفمبر عام ٢٠١١ (كلمة إلى الأمة) بسبب تعقد المشهد السياسي (اعتصامات تتزامن مع انتخابات مجلس الشعب، واعتداء بعض أفراد الجيش على المتظاهرين)، وحمل عبء إلقاء البيانات أعضاء مختلفون من المجلس، وقد يفسر ذلك بأن المجلس يسعى إلى نفي تجسيد السلطة التنفيذية في شخص رئيسه.

كان البيان الأول للمجلس في ١٠ فبراير يعرض انحيازه لخطاب الرئيس السابق مبارك في تهدئة الاحتجاجات الثورية، وإن أكد على المطالب المشروعة للشعب. ، ثم أضيف إلى هذا التأييد في البيان الثاني "متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بهذه المطالب بكل شدة وحسم". وبعد إسقاط الرئيس مبارك جاء البيان الثالث ليوجه التحية له "على ما قدمه في مسيرة العمل الوطني حربا وسلما" والمسكوت عنه أنه بات في حماية المجلس.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وبدءا من البيان الخامس (١٤ فبراير) وُضعت الاحتجاجات في مقابل "متطلبات الحياة اليومية وتعطيل عجلة الإنتاج"، وارتفعت حدة الخطاب بظهور لفظ الشرفاء لنعت المصريين الذين يرفضون الاحتجاجات.

ب-تحليل الرسائل

كانت وسيلة الاتصال الأساسية التي تنقل رسائل المجلس موقع facebook ، حيث أنشأ المجلس صفحته عليه في ١٦ فبراير، وهي الوسيلة الاتصالية التي لم ينتبه نظام الرئيس السابق إلى خطورتها، ولم يتوقع دورها في إسقاطه تضافرا مع عوامل أخرى.

كانت هذه الرسائل موجزة تلائم الطبيعة العسكرية في الأداء اللغوي. ومثل البيانات كانت الرسائل تعرض لثنائية الاستقرار/ حرية التعبير وأضافت إليها نفي الشائعات.

كانت تصورات المجلس لنفسه لا يتضح فيها الفصل بين المجلس و القوات المسلحة إلا في رسائل محدودة لاسيما الرسالة (٨٠) في ٥ نوفمبر. وتضمنت بعض رسائل المجلس إبراز الأداء الذي يحمل أهداف الثورة من اهتمام بالمواطن الفرد والاستجابة للاستغاثات من أعمال البلطجة. وفي رؤية المجلس للفاعلين الآخرين، كان الاهتمام في الرسائل الأولى بشباب الثورة والحركات الثورية. لم تستمر هذه الرؤية على النحو السابق وبخاصة إذا ما اتجهت إلى التشخيص، إذ تلحق بشباب الثورة صفات سلبية لا سيما حركة شباب ٦ أبريل (الرسالة ٦٩). الأحزاب والقوى الوطنية فكان أول ذكر لهم في رسائل المجلس في ٨ مايو (رسالة ٤٨) وفي رسالة (٥٩) التي أكدت على التوافق الوطني والتشاور مع القوى والأطياف السياسية كافة. واتجهت رؤية المجلس للخارج إلى عدم امتداد الثورة المصرية إليه، لا في مساعدة الثورات العربية أو تغيير السياسة الخارجية المصرية. برز في النص أيضا فاعل غير محدد وهو العناصر المندسة، وارتبط دوره بمخططات الفتنة، وبدأ ظهوره في الرسائل مبكرا (رسالة ١٨ في ٢٤ فبراير). أما الأفعال الإنجازية في نصوص الرسائل فقد استخدمت مزيجا من التأكيدات والالتزامات والدعوات والتحضيض والتهديد والنفي والتهنئة، ولم تبرز المبادرات كبعد أساسي في هذا الاستخدام.

القضايا في رسائل المجلس الأعلى للقوات المسلحة فبدأت بما ورد في خطاب مبارك الثالث من التركيز على الاقتصاد والأمن والاستقرار، وانتقلت إلى تحقيق أهداف الثورة، ثم عرضت الرسائل للهدف الأسمى تارة في دعم الإعلام واستعادة ريادته (رسالة ٤٢) أو الوحدة الوطنية تارة أخرى (رسالة ٤٤). كان تبرير الأطروحات التي وردت في رسائل المجلس يرتكز على تحقيق الأمن والاستقرار

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والمصالح العليا للبلاد، والنهوض بالاقتصاد، وتحسين الصورة أمام الخارج. أما إحالات رسائل المجلس فكانت إلى الشرعية منذ الرسالة الأولى، وإلى مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات (رسالة ٦)، ما يعني عدم مواكبة تلك الرسائل لسرعة الحركة الثورية.

وبالنظر إلى **الأنماط الحوارية** في رسائل المجلس، يُلاحظ أن المجلس كان يدعو إلى الحوار والتواصل مع شباب الثورة والأبناء على الفيسبوك، وذلك في ظل استمرار المحاكمات العسكرية للنشطاء. وهكذا كان المنطوق الكلي الذي تقوم عليه بنية نصوص المجلس هو ثنائية الاستقرار والحرية، وإضافة بعد ثالث لهذه الثنائية هو الشائعات.

ثالثا- نصوص حركة شباب ٦ أبريل:

بدأت هذه النصوص كنصوص عمليات تعبر عن النص القطب الذي يسعى إلى إنجاز منطوقه بتقديم المبادرة التي تعظم حركة الاحتجاج التي انتهت إلى ثورة. واتسمت بعض نصوص الحركة باستخدام اللهجة العامية، وهي لهجة تستدعي مفهوم الحياة اليومية.

كان تصور الحركة لنفسها في أول بيان لها في ٢٦ يناير بعد انطلاق الثورة أنها "حركة المقاومة المصرية"، ولم تهتم الحركة بالحديث عن نفسها في نصوصها إلا في إطار الجمع مع الحركات الشبابية الثورية. وكانت رؤية الفاعلين الآخرين في نصوص الحركة متراوحة بين النقد الحاد والنقد المتوازن، وفي ما يتعلق برؤية الحركة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة كان هناك حرص على التمييز بين المجلس والقوات المسلحة. أما رؤية الحركة لوسائل الإعلام فلقد كانت رؤية سلبية إذ وصفتها بالنفاق، وكذلك كانت الرؤية للمجالس المحلية. وكانت رؤية الخارج في نصوص الحركة مقتصرة على العالم العربي، واتجهت إلى التضامن مع النشطاء السوريين، ومع الانتفاضة الفلسطينية ومن ثم طالبت بوقف تصدير الغاز إلى إسرائيل.

واتسمت الأفعال الإنجازية في نصوص الحركة إزاء الأحداث الطائفية بالتوازن، فوجهت النداءات للأطراف المختلفة بضبط النفس والتزام الهدوء.

أما القضايا التي عرضتها نصوص الحركة فبدأت في الوضوح والشمول منذ منشور الحركة حول جمعة إحياء الثورة. كانت تبريرات أطروحات الحركة تميل إلى التبرير العقلي وإلى محاججة أطروحات المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وكانت **الأنماط الحوارية** لخطابات الحركة تتراوح بين الحدة والمرونة. ومع ذلك لم يُلحظ في

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

نصوص الحركة رفض واع لخطاب الأبناء ومن ثم الخطاب الأبوي. ومن ثم يمكن اعتبار أن البنية النصية لخطاب الحركة تقوم على أحادية تحقيق مطالب الثورة، وكانت بنية الإحالة قائمة على الوقائع والأحداث التي تتناقض وتحقيق هذه المطالب.

رابعا–نصوص ائتلاف شباب الثورة:

على خلاف حركة شباب ٦ أبريل فإن نصوص الائتلاف تتطرق إلى كل الأحداث المفصلية في المرحلة الانتقالية، وتتفق مع نصوص الحركة في استخدام اللهجة العامية في بعض منشوراتها، وتتطرق هذه المنشورات إلى أحداث الاعتداء على المتظاهرين، واستقالات رؤساء الوزراء، والأحداث الطائفية، والتعديلات الدستورية، وحل جهاز أمن الدولة، ومحاكمة الرئيس السابق، وأحداث العنف في المباريات، وتطورات الأحداث في سوريا.. إلى غير ذلك من أحداث. وعلى خلاف نصوص المجلس الأعلى للقوات المسلحة فإن نصوص الائتلاف لا تغمر الأحداث بأساليب التجهيل أو الإشارة إليها "بالأحداث التي وقعت أمس.

في رؤى الائتلاف لذاته يماهي بين "جماهير الثورة" ونفسه، ثم ينفي هذا التماهي بعد ذلك. كانت الملامح السلطوية بارزة في خطاب الائتلاف منذ تشكيله في ٥ فبراير من خلال المطالب التي عرضها والتي يعبر محتواها القضوي عن الأمر، وهو أمر يجد تبريره في اتفاقه مع حالة الثورة. أما عن رؤية الائتلاف للآخرين، فتنوعت رؤية المجلس الأعلى للقوات المسلحة من التقدير إلى الاتهام فالإدانة تشابها مع حركة شباب ٦ أبريل. أما رؤيتهم لجماعة الإخوان المسلمين فقد اتجهت إلى الإخفاء أو التلميح من طرف خفي بالإشارة للقوى السياسية التي تستخدم الدين في الانتخابات ووضعتها إلى جوار قوى الثورة المضادة. أما رؤية الائتلاف للشعب المصري فهي تتراوح بين النضج والوعي والإرادة من جهة وامتلاك ثقافة مجرفة من جهة أخرى.

كانت أغلب الأفعال الإنجازية في نصوص الائتلاف تتسم بكونها ليست ردود أفعال على نصوص أخرى، وقد تنوعت بين التهديد والمطالبات والدعوات والرفض والقبول. كانت شبكة القضايا التي عرضها الائتلاف في نصوصه أكثر ثراء من القضايا التي عرضتها نصوص حركة شباب ٦ أبريل. كانت الإحالات المستخدمة في نصوص الائتلاف متشابهة إلى حد كبير مع إحالات حركة شباب ٦ أبريل لا سيما إلى الوقائع المتعلقة بأداء المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ويعبر مجمل خطاب الائتلاف عن نمط حواري استبدادي يحتكر الحقيقة فضلا عن تعبيره أيضا عن نمط حوار

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المباريات الصفرية الذي لا يقبل الحلول الوسط. بالنظر إلى البنية العميقة لنصوص الائتلاف يُلاحظ أنها "بنية الرفض"، ومع أن الرفض قد يكون مشروعا، إلا أن هذه البنية لم تحسن بناء الشرعية الاجتماعية لنصوصها بإدانتها لثقافة المجتمع.

خامسًا- نصوص حركة الإخوان المسلمين:

من الملاحظ في رؤى الجماعة لذاتها من خلال قراءة النصوص موضع التحليل أنها تعبر عن نظرة طاووسية للذات. وفي إطار رؤية الجماعة للآخرين لم يكن خطابهم حادا لاسيما إزاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة. أما رؤية الجماعة لشباب الثورة، فهم "شباب وطني حر، عظيم، حريص على استقلال الوطن، صاحب الفضل في الثورة.

ومثل بقية الحركات والقوى السياسية لم تستخدم الجماعة لفظ الثورة منذ بدء أحداث ٢٥ يناير وإنما استخدمت هذا اللفظ بعد أحداث ٢٨ يناير، وقبل هذا اليوم كان لفظ الثورة يستخدم لتهديد نظام مبارك كي يستجيب للمطالب فيتجنب حدوثها.

اختلفت نصوص جماعة الإخوان المسلمين عن نظائرها موضع التحليل بانخفاض استخدام التهديدات، وإن اتفقت معها في كثير من المطالبات. استخدمت نصوص الجماعة حقها في توجيه المطالبات إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولكن في إطار التلطيف اللفظي غالبا. وبالنظر إلى القضايا فقد حفلت نصوص الجماعة بها.

وفي ما يتعلق بالإحالات في نصوص الجماعة كانت الإحالات الدينية أكثر كثافة من نظائرها في النصوص محل الدراسة. وبالنظر إلى أنماط الحوارات في خطاب الجماعة، يُلاحظ تخبطا في بيانات الجماعة إزاء قبول مبدأ الحوار في فترة الثورة كما سبقت الإشارة. وبالنظر إلى بنية نصوص الجماعة يلاحظ أنها تعبر عن نصوص "الانخراط في العملية السياسية والتمثيل السياسي".

خاتمة

لم يكن الهدف من هذه الدراسة وسم نصوص قوة سياسية ما بأنها النصوص الحضارية، وإنما استكشاف حضور الأبعاد الحضارية في بنية نصوص المرحلة الانتقالية، وقد تعبر القضايا المثارة في النصوص عن توافر بعض الأبعاد الحضارية وكذلك المقاصد المعلنة وجوهر المفاهيم الحضارية وتصوراتها، ولكن استراتيجيات بناء النصوص كانت تعمل ضد البنى العميقة للنص الحضاري، فلم تتضامن النصوص من أجل الفهم المشروع للميدان

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الاجتماعي والسياسي، وأحالت بنى النصوص إلى الغموض على الرغم من سعيها إلى إبراز المواقف. فهل تشهد المرحلة القادمة إذا استمر هذا الحال نصوص الانقلاب أم سيتم تدارك الأخطاء والاستفادة من التجارب وإنتاج نصوص منجزة لمشروعها الوطني والعالمي؟

هذا إن اعتمد على السياق فإنه أيضا يعطي أهمية الالتفات إلى إستراتيجية بناء النصوص.

رؤى عربية: آفاق جديدة للبحث

أ.رجب دسوقي

تمهيد

ونظرا لتعددت الدراسات والكتابات التي تناولت الثورة المصرية بالرصد والدراسة والنقد والتحليل والتفسير، فقد رأينا لكثرة ما كتب عن الثورة مصريا وعربيا أن تشمل الدراسة بعض النصوص المختارة من:

*الكتب

*الدراسات

*بعض المقالات الكلية عن الثورة.

* بعض الندوات والمؤتمرات (التي أقامتها بعض المراكز البحثية المصرية والعربية).

كما رأينا أن نعرض كل هذه الدراسات والكتابات المتنوعة في شكل مداخل كالتالي:

- **مدخل الرصد والتوثيق.**
- **مدخل التنظير والتأسيس.**
- **مدخل نفسي سياسي.**
- **مدخل تاريخي مقارن.**
- **مدخل تقني سياسي.**
- **مدخل الثورة و الخارج (التأثير –التأثر –مستقبل العلاقات الخارجية).**

أولا: مدخل الرصد والتوثيق:

ويهتم هذا النمط من الكتابات بتوثيق أحداث ومشاهد الثورة المصرية في موجتها الأولي من زوايا مختلفة، وهي كتابات كثيرة للغاية تتخطي الأربعين مؤلفًا علي حسب

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

اطلاعي الأولي، ومعظم هذه الكتابات شبابية التأليف ويغلب عليها الطابع الصحفي والإخباري في الكتابة والتناول.

ثانيا: مدخل التنظير والتأسيس

*** في مجال العلوم السياسية**

ومما لا شك فيه أن كثير من منطلقات العلوم السياسية في العالم العربـــي والغربـــي سيعاد النظر فيها، وخاصة ما يتعلق بمفاهيم السياسة والقوة والتغيير.

*** في مجال الفكر الإسلامي**

ومن أبرز القضايا في هذا الصدد ما كان في سياق الجدل الدائر بين التيارات الإسلامية المختلفة، وخاصة السلفية، التي كانت تؤمن بعدم مشروعية فكرة الثورة علي الحاكم، وتكيف ذلك فقهيا في باب "عدم جواز الخروج علي الحاكم "، وظهر ذلك بشكل واضح في بدايات الثورة المصرية، حيث خرجت بعض رموز الحركة السلفية بفتاوى تعتبر ما يحدث "فتنة"وتحرم الخروج علي الحاكم، لكن قطاعا عريضا منهم تراجع عن ذلك ونزل إلي الميدان في أيام متأخرة. حيث كان الاهتمام عقب ذلك بتأسيس مفهوم الثورة من منظور إسلامي.

ثالثا: مدخل نفسي سياسي:

وتركز مثل هذه الدراسات علي دراسة وتحليل الأسباب التي دفعت للثورة، وكيف قامت، وسلوكيات الثوار والمتظاهرين، والدلالات النفسية والسياسية للشعارات والهتافات والنكت، وعوامل النجاح.

رابعا: مدخل تقني سياسي:

تميزت الثورة المصرية عن غيرها من الثورات العربية كالتونسية والليبية واليمنية والسورية، باستخدامها لأدوات التكنولوجيا الحديثة مثل مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك وتويتر كوسيط ثوري، مما يجعلنا نضيف عاملا آخر أصبح مهما في عملية التفكير في كل العلاقة بين عالم الأشياء وعالم الأفكار وعالم الأحداث وعالم المؤسسات.

خامسا: مدخل تاريخي مقارن:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لا شك أن الثورات المصرية قد أحدثت صدمة للجميع داخليا وخارجيا، وساهمت في تغيير الصورة النمطية عن الذات أو الشخصية المصرية، فتحول المصري من كونه شعب مستسلم جبان مستكين محافظ يستائل الباحثين "**لماذا لا يثور المصريين** "، إلي سؤال "**كيف ثار المصريين** "، وما "**هو تاريخ الثورات التي قام بها هذا الشعب**".

وفي هذا السياق انشغل بعض الباحثين بتبع حفريات التاريخ، للبحث عن تاريخ الثورات التي قام بها الشعب المصري.

سادسا: مدخل الخارج وعلاقته بالثورة المصرية:

- مستوي التأثير السلبي للخارج علي الثورة
- مستوي تأثير الثورة في الخارج
- مستوي مستقبل العلاقات المصرية الخارجية

خاتمة:

يلاحظ الباحث اهتمامًا كبيرًا للغاية من قبل المؤلفين في الكتابة عن أحداث ويوميات الثورة المصرية تصل إلي أربعين كتابا علي الأقل. وربما يعود ذلك، إلي سرعة الأحداث الداخلية إلي حد السيولة، وانهماك القوي السياسية بالمعارك السياسية المتعلقة بالدستور والانتخابات. وربما يعود إلى فكرة تأجيل الملفات الشائكة، التي يتبعها البعض، حتي يتجنب الصدام مع قوي كبري وإقليمية لا يرغب في مواجهتها الآن. ورغم احتدام الجدل حول شكل الدولة المستقبلي الذي يراد لمصر، والذي تركز حول ما يسمي "بالدولة المدنية"، ما بين التيارات المختلفة الإسلامية والليبرالية واليسارية والعلمانية، فقد ندرت الكتابات عن هذه القضية. ولم يقع الباحث علي أي دراسة أو كتابا يتعلق بمعالجة ما يسمي بالحالة الأمنية في مصر بعد الثورة كما لم يقع الباحث علي أي دراسة أو كتاب يتعلق بإشكالية العلاقات المدنية العسكرية باستثناء بعض المقالات الصحفية والندوات العامة واللقاءات التلفزيونية.

رؤى أمريكية: صورة الإخوان المسلمين نموذجًا

أ.أماني غانم

المقدمة:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بدأ الاهتمام الأمريكي –بمستوياته المختلفة– بقضية صعود الإخوان المسلمين للسلطة في مصر مع بداية تفجر أحداث ثورة ٢٥ يناير. وقد كان أحد أهم الأسباب، وأوضحها آنذاك، في الخوف الذي بدا في ارتباك وعدم ثبات الموقف الأمريكي الرسمي تجاه الثورة.

هذا التردد والغموض في الموقف الأمريكي الرسمي كان يوازيه –وربما يسببه– موقف مشابه على الصعيد غير الرسمي؛ على صفحات أشهر الدوريات والمجلات المختصة بمعالجة قضايا السياسة الخارجية.

المرحلة الأولى: الإخوان المسلمون؛ تجدد الاهتمام الأمريكي في المرحلة الأولي للثورة المصرية، وقبل سقوط النظام:

الثابت أن هذه القضية كانت محورًا مهمًا ورئيسًا في الجدل وفي المناقشات الأمريكية حول تطور الأوضاع في مصر، ومقدمة ضرورية لشرح وتفسير مختلف الرؤى حول تأثير الثورة المصرية على العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر الجديدة. وتأثير مسار هذه العلاقات بدورها على المصالح الأمريكية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

بالطبع، لم تكن هذه هي السابقة الأولى للاهتمام بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وإمكانيات وصولها للحكم في مصر، ومن ثم فالاهتمام بعرض مجمل آراء الجماعة، وتراثها الفكري، وبالذات مواقفها من قضايا معينة مثل السلام مع إسرائيل. لكن ثمة اختلاف واضح بين المرحلتين السابقة على الثورة، والتالية عليها؛ هذا الاختلاف يمكن وضعه تحت **عنوان السياقات السياسية والفكرية المختلفة لتجدد اهتمام الخطاب الأمريكي بجماعة الإخوان المسلمين.** ومع الاستهلال بمقدمة واحدة مؤاداها أن **الإخوان قادمون؛** تظهر عشرات الدراسات والمؤتمرات وندوات الفكر وشهادات لجان تقصي الحقائق، لتسفر عن اتجاهين كبيرين من الرأي أحدهما يهول من وصول الإخوان ويري التصادم مع الولايات المتحدة لا مفر منه، والأخر أكثر اعتدالا في رؤيته لتأثير وصول الجماعة لرأس السلطة في الدولة المصرية على المصالح والسياسات الأمريكية. ومع تعدد الكتابات في كل من الاتجاهين يمكن بلورة مناطق للاتفاق، وأخري للاختلاف، بينهما.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد إسقاط نظام مبارك، والتساؤل...إلى أين تتجه الثورة؟

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لكن أيضا، لم يكن هناك ثمة اتفاق في التحليلات والدراسات الغربية عن **حجم ثقل الإخوان مقارنة ببقية القوى، وكذلك عن الدور الذي يمكن أن يلعبه المجلس الأعلي للقوات المسلحة لصالح، أو لإعاقة، ثقل إخواني أكبر مقارنة بغيره، وكذلك حول الدورالذي ستلعبه الولايات المتحدة بصدد تطورات الأوضاع في مصر، وأي أدوات يمكن استخدامها؟**...تساؤلات كثيرة، وتوصيات واقتراحات عديدة، وتوقعات وسيناريوهات مختلفة.

وفي ظل الاهتمام الأمريكي بالأحداث اليومية في الشارع المصرى؛ كان الإخوان المسلمين ضيفا دائما. وتلك أهم الأفكار والعناوين التي برزت في تلك الآونة وقبل إجراء الانتخابات البرلمانية:

١. فرص الولايات المتحدة في التواصل مع الإخوان المسلمين بشأن تأمين مصالحها.
٢. العلاقة بين المجلس العسكري وبين الإخوان المسلمين. وقد لاقت فكرة **وجود صفقة أو تحالف بين الإخوان المسلمين وبين المجلس الأعلى** للقوات المسلحة تأييدًا بين عدد من الباحثين والمهتمين بتطور أحوال الثورة المصرية من الأمريكيين.
٣. النظام الانتخابي، وتوقعات بنتائج الانتخابات البرلمانية.

المرحلة الثالثة: عقب الانتخابات البرلمانية:

مع المرحلة الأولي للانتخابات البرلمانية، تأكدت التوقعات –التي كانت شبه مؤكدة بالفعل في مختلف الدراسات والكتابات السابقة على إجراء الانتخابات– بأن **الإسلاميين سيشكلون الأغلبية البرلمانية في أول برلمان مصري عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١**. وبرغم التنبؤات السابقة بهذا الفوز، وبرغم أن الكتابات التي بدأت مع ظهور نتائج المرحلة الانتخابية الأولى– التي فاز فيها حزب الحرية والعدالة بنسبة ٣٧% من الأصوات، وحقق فيها حزب النور السلفي المرتبة الثانية بنحو ٢٤% من الأصوات– عرضت لهذه النتائج باعتبارها أمرا كان متوقعا وتعاملت معه تعامل الأمر الواقع، برغم هذا كله إلا أنه كان هناك ما يشبه "الحسرة" من تحقق هذه التوقعات بتحقيق أغلبية برلمانية إسلامية. إلا أن المثير للانتباه بدرجة أكبر، كان موقف الاتجاه التوافقى؛ والذي نجد في كتاباته واقع الدهشة من أن التيارات

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الإسلامية قد حققت من الفوز ما غلب توقعاتهم، ويركزون في تسبيب هذا الفوز على انتهاز الإسلاميين لفرصة سرعة إجراء الانتخابات.

وقد كان هناك تناول لهذه الأفكار:

١. مقولة قفز الإسلاميين على الثورة المصرية.
٢. فكرة أنه ليس بالضرورة أن تنتج العملية الديمقراطية نتائج ديمقراطية
٣. توقعات بأن تؤدي الديمقراطية إلي إضعاف "الإسلام السياسى"
٤. توقعات بآداء "إسلامى" ضعيف أمام التحديات الاقتصادية التي تواجهها مصر.

قضايا إقليمية مرتبطة بنجاح الإخوان في الوصول للسلطة في مصر

ومنها:

١. الدعوة لمراجعة السياسية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.
٢. قضية أمن إسرائيل.

خاتمة:

لا يزال الخطاب الأمريكي –غير الرسمي– مشغولا بقضية وصول الإسلاميين للسلطة، ومن بين التيارات الإسلامية يبرز الاهتمام بالذات بجماعة الإخوان المسلمين باعتبارها الأكثر بروزا.

وكما عهدناه، خطاب متعدد الاتجاهات، متعدد التفسيرات، والحجج، والمقاصد والأهداف، متفاوت التوصيات. لكن مع انبعاث الثورة المصرية، اعترف العديد من الدارسين والباحثين أن مشكلة الولايات المتحدة في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط ليست فقط مع الإسلاميين، بل إن العديد قد أبرز أن تلك المشكلة أو "المعضلة الإسلامية" كانت مشكلة مصطنعة. لكن هذه الاعترافات لا تزال أقل عددا، وأضعف صوتا من أن تصل إلي الإدارة الأمريكية. في الوقت الذي تصر فيه الأكثرية من الاتجاهات البحثية والفكرية ذات التأثير في دوائر صنع القرار، على أن تظهر الثورات العربية على أنها إسلامية، ومعادية للغرب، وللولايات المتحدة الأمريكية ومتجهة فيما بع للثورة على وجود إسرائيل.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الولايات المتحدة لا زالت تنتهج سياسات ما قبل الثورات العربية، تغمض عينيها عن السبب الحقيقي لما يمكن أن تواجهه من مشكلات وتحديات؛ مشكلتنا مع الولايات المتحدة في مصر ليست مشكلة إسلامية، مشكلتنا معها هي سياساتها تجاه المنطقة. فحتي مع توقعات أن يتجنب الإخوان مناقشة قضايا السياسة الخارجية الإشكالية في الفترة التالية، ومع توقع تركيزهم على السيطرة على الوزارات التي تركز على المجتمع كالصحة والتعليم وتجنبهم وزارات الخارجية والدفاع، إلا أن أيا من أطياف القوي السياسية المصرية لن يكون أداة لتنفيذ وحماية المصالح والسياسات الأمريكية بشكلها الراهن. إلا أن الواضح أن مشكلة الولايات المتحدة معنا، ليست فقط سياسية، وإنما فيها من الأبعاد الثقافية–الدينية ما لا يمكن إغفاله.

رؤى ألمانية: بين الالتباس والترقب

– قراءة في الكتب والدراسات

أ.نبيل شبيب

مقدمة:

كانت فترة التعامل السياسي والإعلامي الأولى مع الثورة التونسية هي المدخل إلى نوعية التعامل مع الثورة المصرية، حيث التأرجح بين استمرار تأثير عنصر المفاجأة، والخطوات المبدئية للتخلّص منه ورؤية "حجم الحدث" بأبعاد أكبر من الحدود القطرية والاعتبارات الآنيّة، وبالتالي بشيء من العمق الجغرافي والتاريخي في التحليل والتفسير واستشراف المستقبل.

وقد كان عنصر المفاجأة في الغرب عامّة هو سيّد الموقف آنذاك إلى حدٍ بعيد.

كان مفعول محاولات تفسير الثورة التونسية ظاهر بوضوح في أولى التنبّؤات عن إمكانية انتشار شرارة الثورة التونسية في العالم العربي، والسؤال الذي طُرح: إن انتشرت فإلى أين؟

يسري مفعول المفاجأة الأولى بالنسبة إلى مصر على عامة العاملين في الإعلام وعلى غالبية من يوصفون بالخبراء من الكتّاب والمفكرين في الغرب، ولكن لا يسري بقدر مماثـــل على سياسيين غربيين.

لا تغيب التناقضات المذكورة عن محتويات عدد من "الكتب الشعبية" التي ظهرت سريعًا خلال عام ٢٠١١م، بينما بقي التردّد فكريا –وبالتالي التأخر في النشر– واضحًا على

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

صعيد كتابات منهجية رصينة، ومن المعروف أن مواكبة هذه الكتابات للأحداث السياسية العالمية الجارية بطيئة نسبيًا في المنطقة الناطقة بالألمانية (ألمانيا والنمسا وأجزاء من سويسرا وبلجيكا) بالمقارنة مع دول غربية أخرى ذات علاقات خارجية أوسع، تاريخيًا وفي نطاق السياسة المعاصرة، مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وترتبط بهذا السبب معطيات عديدة متشابكة، منها:

(١) تأخّر نشأة معاهد العلوم السياسية المتخصصة في هذه البلدان نسبيا، وتركيز الاهتمام الأكبر لأسباب تاريخية على شؤون محلية إقليميا والمحيط الأوروبي، فالغربي، فالعلاقات مع الشرق الأوروبي المجاور.

(٢) ضعف حجم الرصيد البحثي تاريخيًا، رغم حركة الاستشراق الألمانية العريقة نسبيًا.

في الكتب الشعبية

ما يُسمّى الكتب الشعبية، هو الأقرب إلى التأثير على الرأي العام. ويكفي هنا التنويه ببعض الملاحظات حول التوجّه العام لهذه الكتب:

١- العنصر الرئيس الأهمّ لدى أكثر من مؤلّف هو الربط بين الثورات العربية وتغيير منتظر على الصعيد العالمي.

٢- - من الناحية "الكمية" -إذا صح التعبير- كان العنصر الأبرز للعيان في معظم الكتابات بأقلام إعلامية حتى أواخر عام ٢٠١١م هو الحذر إلى درجة السطحية أحيانًا.

ويلاحظ الحرص على استبعاد فكرة أن تسفر الثورات عن أوضاع رافضة للسياسات الغربية في البحوث المنهجية أيضًا، ولكن دون الجزم بذلك.

لمحة عن البحوث المنهجية

سبق التنويه إلى انخفاض عدد الكتب المنهجية حول الربيع العربي عموما، ولا ينفي هذا صدور كتيبات "ألكترونية" وبعض الكتب المطبوعة. ولعل من أسباب التردّد سرعة تتابع الثورات العربية، وتبدّل مساراتها بين بلد وآخر. أبرز الجهات التي تابعت الثورات العربية برؤية منهجية "معهد العلوم والسياسة- Wissenschaft und Politik" في برلين

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وقد أصدر مدير المعهد فولكر بيرتس في تشرين الثاني/ نـــوفمبر ٢٠١١م كتابـــا بعنوان "التمرد – الثورة العربية ونتائجها"، أهم ما يرى فيه أن "جيلا جديدا يعلن عن نفسه وأن العلاقات بين دول المنطقة تتبدل".

لا يمكن القول تبعا لذلك إنّ الباحثين الألمان غطّوا الثورة المصرية تخصيصـــا، ناهيك عن تغطية الثورات العربية عموما، فجميع ما نشر أقرب إلى مواكبـــة التطـــوّرات دون دراسات متعمّقة تعرض الأسباب والنتائج والتوقعات المستقبلية، ولا يقطع أيّ منهـــا برؤية علمية، وإن طُرحت بعض الاستنتاجات المتسرّعة.

سقوط مسلّمات قديمة

ومن المسلّمات التي أسقطتها المتابعة الأعمق بعد فترة المفاجأة الأولى لأحداث الربيع العربي تطبيق الأخذ بمعيار "الدوافع المادية المحضة" في توقع الأحداث أو تفسيرها، في أيّ مكان، ولدى مختلف الشعوب، انطلاقا من سيطرة ذلك في الغرب وحضارته. فبعد الأخذ بذلك التفسير في مطلع الثورة التونسية، بدأت التساؤلات تطرح نفسها في متابعة مجرى الثورة المصرية، ورصد شمولها لمختلف الفئات بغض النظر عن الواقع المعيشي. الحديث عن فساد الأنظمة الاستبدادية هو أحد مرتكزات الدعوة المتكررة بضرورة حذر الدول الغربية من تكرار خطئها التاريخي عبر ترسيخ التعاون مع الأنظمة الاستبدادية، ويتصل بذلك ظهور أكثر من عنصر لم يكن يتردد ذكرها في الأدبيات السياسية والإعلامية من قبل إلا نادرا، ومنها الترابط بين فئات الشعب. على أنّ من أبرز المسلّمات التقليدية في الغرب، التي لم تصمد أمام تأثير ثورات الربيع العربي طويلا –مع عدم غيابها تماما– ما تعبّر عنه كلمة "فزاعة الإسلاميين".

تساؤلات مستقبلية

في مقالة مطوّلة نشرها الباحثان آسبورج ورول يعيدان اندلاع الثورة ونجاحها إلى "الثوار الذين ظهروا عبر السنوات الثلاث الماضية، فكانوا القوة الدافعة للاحتجاجات، وغالبيتهم من شبيبة مصر الذين كوّنوا مجموعات عبر فيسبوك، وتكوّن منهم ائتلاف أثناء الثورة".. واستعرضا مختف عناصر القوة في مصر ليؤكّدا في الحصيلة أنّ "رفع حالة الطوارئ وتعديل الدستور هما أول عنصرين يجب تحقيقهما من أجل ترجيح الاحتمال المستقبلي الإيجابي مقابل الاحتمال السلبي، وهو أن يؤخّر المجلس العسكري الإصلاحات ويسعى للحفاظ على الميزات للجيش ويرعى بنفسه قيام ديمقراطية مزيفة".

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويستبعد أحد الكتاب إمكانية حلّ المشكلات الراسبة بسبب الفساد في مصر في عهد مبارك، عن طريق القضاء فقط، ويعزو انطلاق المحاكمات لمبارك وأعوانه إلى موافقة الجيش ليمتصّ شيئا من غضبة الشعب الثائر، ولتهدئة الانتقادات ضدّ المجلس الأعلى أنه ما زال مرتبطا بفلول النظام، علاوة على مفعول المنافسة ما بين أركان الحكم سابقا وبين المهيمنين على موقع الجيش اقتصاديا في مصر.

الأدبيات الفرنسية بين تأييد الحرية وهاجس الحاكمية

أ.ياسمين زين العابدين

ويمكن إيجاز أبرز ملامح التناول الإعلامي الفرنسي فيما يلي:

تميزت "وكالة الأنباء الفرنسية" بالمتابعة الحثيثة للأحداث.

تنافست صحف" لوفيجارو" و"ليبراسيون"، و"لوموند" و"باريسيان" في المتابعة المكثفة للأحداث في مصر.

أما فيما يتعلق بأبرز مضامين التناول الإعلامي الفرنسي؛ فيمكن رصدها في العبارات الآتية:

- ٢٥ يناير "يوم الثورة ضد الفساد والبطالة".
- الجيش المصري يبتعد عن مبارك وينحاز للشعب.

في هذا الإطار الزمني، تتناول الورقة خمس قضايا رئيسة سيتم تفنيدها على النحو الذي سيلي.

أولا- استمرار العسكريين في السلطة:

أدى التصاعد المتزايد للتحديات إلى ضعف الثقة في المجلس العسكري من جهة، والفصل بينه وبين الجيش من جهة أخرى، وخاصةً بعد أحداث ماسبيرو، وتجلي أعمال العنف غير المبرر ضد المتظاهرين. وهو ما بررته بعض الأدبيات بأنه معارضة للثورة الاجتماعية.

ثانيًا- محاكمة مبارك:

أثارت الأدبيات الفرنسية الشك في مصداقية ظروف وأسلوب محاكمة مبارك، بل رأت أنها مجرد ستار.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ثالثًا- الاعتقالات والاغتيالات السياسية، وربطها بعلاقة النظم العربية بإسرائيل:

لم تجد الأدبيات الفرنسية بدًا من تحميل المجلس العسكري -وحده- مسئولية انفلات الأمن والاعتقالات والاغتيالات السياسية وانتشار العنف المتصاعد والمنظم، والذي أطلقت عليه بعضها Hyper-Violence Ordinaire، حتى وإن كان من المعروف أن هناك من يستخدمه ويورطه في هذه الأمور، إلا أن المسئولية تقع على عاتقه في المقام الأول بصفته القائم على تولي شئون البلاد.

رابعًا- رؤية الأدبيات للموقف الأوروبي الرسمي:

انتقدت الأدبيات الفرنسية المواقف الأوروبية الرسمية؛ حيث لا يرغب الغرب -بشكلٍ عام- في ثورة مصرية كاملة، هذا على الرغم من تأييده لمبدأ الحريات. وذلك لأن الرؤى حيال العلاقة مع الإسلاميين لا تزال مضطربة في الغرب، وإن كانت المشكلة الرئيسة الآن في مصر -وفقًا لهذه الأدبيات- لا تكمن في كونها ستتحول إلى دولة إسلامية أو علمانية.

خامسًا- البعد الحضاري- الثقافي للثورة المصرية:

قدمت ثورة يناير نموذجًا حضاريًا لفت أنظار العالم أجمع، وأرَّخت له الأدبيات الفرنسية التي اعتبرت مصر عملاق ديمجرافي يمثل قلب العالم العربي الثقافي والسياسي، بل واعتبرت الثورة المصرية مثالا يُحتذى في المنطقة بأكملها. في هذا السياق، أكدت الكاتبة الصحفية الفرنسية ماريون توبول أن الحياة الثقافية المصرية اختلفت تمام الاختلاف بعد الثورة؛ حيث تحررت من القيود، وأصبحت تتعاطى السياسة جنبًا إلى جنب مع الحياة اليومية للمصريين.

خاتمة:

يثير الموقف الفرنسي الذي عبرت عنه الأدبيات محل الدراسة العديد من الملاحظات المهمة؛ **أولها** اتسامه بالموضوعية والوضوح في الجزء الأكبر منه، وخاصةً فيما يخص تأييد الحريات. **وثانيها** جاءت الغالبية العظمى من الأدبيات متفقة في موقفها من الثورة المصرية، وهو ما يرجع إلى التشابه سالف الذكر بين مبادئ الثورتين المصرية والفرنسية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تبقى الإشارة إلى ما يمكن أخذه على موقف الأدبيات الفرنسية التي طالما انقسمت بخصوص قضية لا تنفصل عن كونها هي الأخرى قضية حريات، وهي قضة تأكيد الهوية الإسلامية داخل فرنسا.

ج) مصر القادمة: رؤى تجديدية

تفعيل دور البرلمان المصري
رؤية كلية للمؤسسة واللائحة وأصول الممارسة

د.خليل مرعي

أولا: قراءة كلية لتطور الحياة السياسية والبرلمانية في الدولة المصرية الحديثة:

لقد مرت الحياة السياسية والبرلمانية في مصر بعدة أطوار متعاقبة على امتداد مراحل تطور الدولة المصرية الحديثة، التي بزغت مع بدايات عهد محمد على عام ١٨٠٥، ويفـــرز رصد هذه التطورات مجموعة من السمات والملامح العامة لهذه التجربة، من أهمها:

(١)الميل للحكم الفردي المطلق

(٢)غلبة الطابع العسكري على الحياة السياسية المصرية

(٣)شيوع نظام المنحة في وضع الوثائق الدستورية وتأسيس المجالس النيابية

(٤)تقاطع وعدم تراكم التجربة البرلمانية المصرية

(٥)غياب المشاركة الشعبية وقنواتها السلمية

(٦)سيادة السلطة التنفيذية ومركزيتها الشديدة

(٧)ضعف مؤسسة البرلمان وتبعيتها للسلطة التنفيذية

ثانيًا: خلط المفاهيم في توصيف النظام السياسي والبرلماني المصري قبـــل ثـــورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١:

(١) التوصيف الخاطئ للنظام السياسي المصري قبل ٢٥ يناير ٢٠١١

ما إن بدأ الحديث عن بناء النظام السياسي المصري الجديد عقب ثورة ٢٥ يناير، إلا وذاعت في المشهد السياسي العام مقولة ضرورات التحول من النظام الرئاسي إلـــى النظـــام البرلماني، وأصبحت هذه الثنائية من المحاور الجوهرية التي يُفتتح بها كل حديث عن النظـــام السياسي الجديد، وأيهما أفضل للبلاد في المرحلة المقبلة: النظام الرئاسي أم النظام البرلماني أم

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

النظام المختلط؟ والحقيقة الغائبة في هذا الجانب، أن التقسيم التقليدي لنظم الحكم الديمقراطية وفقًا لمبدأ الفصل بين السلطات هو هذا التصنيف الثلاثي: رئاسي، برلماني، وجمعية وطنية ويضاف إليها نظام هجين يجمع بين الرئاسي والبرلماني، وفي مقابل هذه النظم الديمقراطية، تأتي نظم الحكم غير الديمقراطية التي يعوزها الفصل بين السلطات.

(٢) التوصيف غير السليم للنظام البرلماني المصري

وقد استقطب هذا الخلاف على توصيف النظام البرلماني المصري في اتجاهين متقابلين؛ أولهما يرى أنه نظام برلماني فردي يتمثل في مجلس الشعب دون غيره، وثانيهما يسلم أنه نظام برلماني ثنائي يزاوج بين مجلسي الشعب والشورى على السواء. وقد ذاع هذا الاتجاه الثاني واستقر مع بدعة منح هذا المجلس الأخير صلاحيات واسعة في التعديلات الدستورية التي جرت عام ٢٠٠٧، ولا تزال هذه البدعة على حالها في المشهد السياسي المصري الراهن، بل كثر الحديث عن البرلمان المصري بفرعيه: الشعب والشورى.

ثالثًا: البرلمان وعملية التحول من نظام حكم مستبد إلى نظام حكم ديمقراطي

ومن أهم هذه المقومات والأصول ما يلي:

١- التداول السلمي للسلطة على كل المستويات في العمل العام
٢- تعدد الأحزاب وتنافسها
٣- الفصل بين السلطات وتوازنها والرقابة المتبادلة فيما بينها
٤- احترام حقوق الإنسان
٥- سيادة القانون واستقلال القضاء
٦- إلغاء المحاكم الاستثنائية ومحاكمة الفرد أمام قاضيه الطبيعي
٧- المشاركة العامة للمواطن في الشأن العام
٨- تقليص سلطات رئيس الدولة وبخاصة السلطات الاستثنائية الواسعة
٩- عدم تدخل الجيش في السياسة، أو غيره من القوات النظامية الأخرى
١٠- تفريد اختصاصات الحكومة وصلاحياتها باستقلال عن رئيس الدولة
١١- تطبيق اللامركزية وإصلاح جذري لنظام الإدارة المحلية
١٢- استقلال منظمات المجتمع المدني، وإدارتها وتسيير دولاب العمل بها بأسلوب ديمقراطي
١٣- استقلال أجهزة الرقابة الفنية ووسائل الإعلام والثقافة عن سلطات الدولة

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

رابعًا: تقوية مؤسسة البرلمان قطب الرحى في بناء النظام السياسي المصري الجديد:

(١)ضمان استقلال حقيقي للبرلمان

(٢)تفرغ الأعضاء للعمل البرلماني

(٣)الأخذ بنظام حقيقي للمجلسين، أو تطبيق نظام المجلس الواحد

وبالموازنة بين هذين الخيارين، فإن الكفة ترجح الأخذ بنظام المجلس الواحد (مجلس الشعب) وإلغاء مجلس الشورى.

(٤)عدم تفويض اختصاصات البرلمان للسلطة التنفيذية، أو تفريغ هذه الاختصاصات من مضمونها

(٥)ضمان نزاهة الانتخابات البرلمانية وتبسيط إجراءاتها

(٦)القضاء على تمثيل المصالح المقنن في تشكيل البرلمان

(٧)توحيد مدة كل من الولاية البرلمانية والولاية الرئاسية

(٨)زيادة مدة دور الانعقاد السنوي للبرلمان

(٩)منح البرلمان سلطة سحب الثقة وحجبها عن الحكومة، وتفعيل وسائل الرقابة البرلمانية بوجهٍ عام

(١٠) ربط أجهزة الرقابة بالبرلمان لا بالسلطة التنفيذية

(١١) تعزيز وسائل التواصل والاتصال بين البرلمان والمواطنين

(١٢) تحقيق الديمقراطية، ومنع الاستبداد داخل البرلمان

(١٣) إعادة هيكلة وبناء الجهاز التنفيذي للبرلمان

(١٤) بناء البرلمان المؤسسي القابل للإصلاح والتغيير

(١٥) إعداد البرلماني "النموذجي" من خلال التعليم والتأهيل المستمرين

خامسًا: لائحة العمل داخل البرلمان من الاستبداد والانغلاق والجمود إلى الانفتاح والديمقراطية والتغيير:

فعلى صعيد نصوص اللائحة، يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى ما يلي:

١- جمود الأجهزة البرلمانية الرئيسة للمجلس وحصرها في سبعة أجهزة، دون النص على إمكان تشكيل المجلس لأجهزة أخرى حسب الحاجة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

٢- الاتساع الكبير في صلاحيات واختصاصات رئيس المجلس وسلطاته التقديرية.

٣- انفراد مكتب المجلس وحده (الذي يتألف من الرئيس والوكيلين فحسب) بوضع جدول أعمال جلسات المجلس، وخطة نشاطه، والإشراف على تنظيم جميع شئونه، وفقاً لنظام يضعه مكتب المجلس وحده دون المجلس في مجموعه.

٤- اشتراط حضور جميع أعضاء مكتب المجلس لصحة انعقاد اجتماعاته، ولزوم موافقة الرئيس على قراراته كقاعدة عامة، والاكتفاء بتحرير محاضر لاجتماعات المكتب التي تنظر الأمور المهمة فقط، ذلك دون تحديد معيار للتمييز بين المهم وغير المهم من هذه الأمور.

وعلى صعيد تطبيقات هذه اللائحة، أظهرت الممارسة الاعتياد والتواتر على إرساء تقاليد غير ديمقراطية في العمل، وعلي القيام بعدة تجاوزات بالمخالفة لأحكام اللائحة والتعارض معها. ومن ذلك:

١- عدم حياد المنصة في إدارة أعمال المجلس، وتدخلها في المناقشات، وإبداء الرأي دون ترك المنصة.

٢- إصرار رئيس المجلس على رئاسة كل الجلسات، وألا يستعين بوكيلي المجلس، أو ندب أعضاء لمعاونته في تنظيم إجراءات الجلسة، ليكون هو الأوحد بلا منازع.

وفي هذا المضمار، فإن ثمة مجموعة من الأسس والتوجهات العامة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند إعداد اللائحة الداخلية لمجلس الشعب، من أهمها:

(١) مشروعية نظام العمل الداخلي للبرلمان

(٢) ديمقراطية قواعد العمل الداخلية للبرلمان

(٣) نقل مركز الثقل إلى الجلسات العامة للبرلمان

(٤) إعادة النظر في تشكيل الأجهزة البرلمانية واختصاصاتها ونظام عملها

(٥) كفالة حياد المنصة، وعدم تدخلها في توجيه المداولات البرلمانية الموضوعية

(٦) تبسيط الإجراءات البرلمانية

(٧) إنشاء لجنة دائمة لشئون المجلس، أو للشئون اللائحية

(٨) ضبط وإحكام صياغة نصوص اللائحة، ومراعاة تنسيقها التشريعي السليم

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خاتمة: المشهد البرلماني الراهن، وآفاق المستقبل المنظور أمام مؤسسة البرلمان:

جاء المشهد البرلماني الراهن في ضوء نتائج انتخابات مجلس الشعب بعد نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ بنخبة برلمانية جديدة قلبت موازين التشكيل القديم لهذا المجلس بصعود التيار الإسلامي من تحالف كل من الحرية والعدالة والنور السلفي وحزب الوسط وسيطرة أحزاب هذا التيار على ما يقارب ثلاثة أرباع مقاعد هذا المجلس، وغياب الرموز البرلمانية القديمة المعروفة من قيادات الحزب الوطني المنحل.

الأمر الذي يقدم لهذا المجلس فرصة تاريخية ذهبية لإحداث نقلة نوعية كبيرة في أصول الممارسات البرلمانية والانطلاق نحو تقوية مؤسسة البرلمان وانتقالها من نظام يعتمد على الأشخاص إلى نظام مؤسسي رشيد يفتح آفاقًا جديدة أمام هذه المؤسسة ويحقق استقلالها الحقيقي في مواجهة السلطة التنفيذية. وإذا عجز هذا المجلس عن إصلاح البيت من الداخل، فلن يكون في مقدوره قط أن يحمي هذه المؤسسة.

النماذج البديلة: المداخل الفكرية والقيمية لنموذج تنموي جديد

أ.شيماء حطب

مقدمة:

فقد احتلت مسألة دور القيم والأخلاق موضعاً متميزا في أدبيات التنمية الحديثة نظراً لتفاقم مشاكل الفقر وعدم المساواة سواء على المستويات القومية أو الدولية الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول شرعية دراسات التنمية بتمحورها حول النموذج الغربي–الحداثي للتنمية. وبدأت المؤسسات الدولية تولي اهتماماً بالغاً بمثل هذه القضايا القيمية بعدما طالما انشغلت بأزمات الديون.

ويعد تنامي الاهتمام بسياسات تقليص الفقر دليلا ماديا لدحض وتفنيد نظرية تساقط ثمار التنمية. فقد أثبت الواقع المعاش وجود علاقة طردية بين رفع معدلات النمو وارتفاع معدلات الفقر وذلك لعدة أسباب أهمها: أن مسألة رفع معدلات الاستثمار بهدف زيادة معدلات التشغيل ومن ثم خلق سلاسل متوالية من الدخول قد تسهم في خفض معدلات الفقر المادي، ترِد عليها الكثير من التحفظات، إذ أن تلك المسألة تتعلق بتحليل طبيعة الأنشطة والقطاعات الموجه إليها الاستثمارات حيث من الممكن أن تكون قطاعات هامشية ذات علاقات تشابكية أمامية وخلفية محدودة لتوليد فرص عمل ذات قيمة مضافة مرتفعة ومعدلات تشغيل مستدامة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أولاً: الاقتصاد السياسي: بنية القوة والأفكار والدور الاقتصادي للدولة ضمن نماذج التنمية

وتتميز اقترابات الاقتصاد السياسي في التحليل بتمييع الحدود بين السياسي والاقتصادي ورفض الفصل الصارم بينهما، كما تسعى للكشف عن العلاقة التفاعلية بينهما. فلا شك أن للتوجه الأيديولوجي والمواقف الفكرية لدوائر صنع القرار أعظم الأثر في توجيه الإنفاق العام بالاتجاه الذي يتسق وتوجهاتها الأيديولوجية. وعليه يتمثل المحك الرئيسِ في الكشف عن زيف الخطاب الاقتصادي-الاجتماعي لنظام مبارك وفضح تشوهاته، في ضرورة ابتكار خطاب فكري متماسك يرسخ صورة ذهنية لدى القائمين على صنع القرار الاقتصادي تساعد على إدراك قيم التمكين، والاستيعاب، والشفافية، ومكافحة الفقر.

ثانياً: نحو خطاب اقتصاد-سياسي جديد وعلاقات تفاعلية بين الدولة والمواطن

على الرغم من سيطرة قوى نظام مبارك على مقاليد الأمور بما تحمله في طياتها من شبكات مصالح وبنى مجتمعية أوليجاركية، غير أنه لا يزال النضال السياسي ممكناً لتعزيز الفكر الثوري بمضمونه الاقتصادي-الاجتماعي. لا بد وأن يسبق أي تغير راديكالي في حزمة السياسات الاقتصادية تغير في منظورات السياسة Policy Paradigms، ووجود أفكار محددة موجِّهة لعملية صنع القرار الاقتصادي، في ضوء تشخيص دقيق للمشاكل الاقتصادية وسبل العلاج المقترحة. وبصدد التحول في منظور السياسات الاقتصادية وأولويات الانفاق العام والدور البنائي للأفكار، تجدر الإشارة إلى أن صعود قوى اليسار والحركات الجماهيرية الاحتجاجية في أمريكا اللاتينية على الساحة السياسية هو نتاج لطرح فكري-تاريخي للبنيوية الجديدة على النحو الذي دفع إلى إعادة تعريف العلاقة بين الاقتصاد والدولة والمجتمع.

وكانت أهم أعمدة الخطاب الفكري للبنيوية الجديدة ما يلي:

١-التنافسية النظامية.

٢-تضافر الجهد الفكري والعملي.

٣-إعادة تعريف العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع والسياسة.

٤- حوكمة الاقتصاد والشراكة بين القطاع العام والخاص.

٥- إنشاء عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطنين.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خاتمة:

تتطلب المرحلة القادمة إعادة تعريف دور وحدود الدولة الاقتصادية، وأن تخـــرج من مجال إدارة الأعمال إلى إدارة المجتمع باعتبارها ممثلة "للإدارة الجمعية للمجتمـــع". ويتطلب هذا الدور الشفافية في تحديد أهداف المجتمع ووضع السياسات اللازمة لتحقيقهـــا في إطار بنية قانونية وتشريعية ضابطة للسوق ومؤكدة على المساواة والمشاركة والتمكين للفقراء والمهمشين من خلال إحلال مفاهيم الخلاص والعدالة الاجتماعية كـــأطر جديـــدة لتنظيم وضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع. فمسألة تدخل الدولة لم تعد موضع للنقاش، فلم تعد الدولة حارسة باعتبارها حلبة للصراع بين الفئات السياسية المختلفة التي تتبارى مـــن أجل استغلال جهاز الدولة وتطويعه لخدمة مصالحها، وإنما هي تعبيـــر واعٍ عـــن إرادة وتفضيلات مواطنيها وفقاً للعقد الاجتماعي الضمني المبرم بينهما.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com